التمويل والتنمية

سبتمبر ٢٠٢٣

التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي

التكنولوجيا
إطلاق العنان للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط

التجارة
شرق أوسط تجاري

قضايا جنسانية
كسر الحواجز

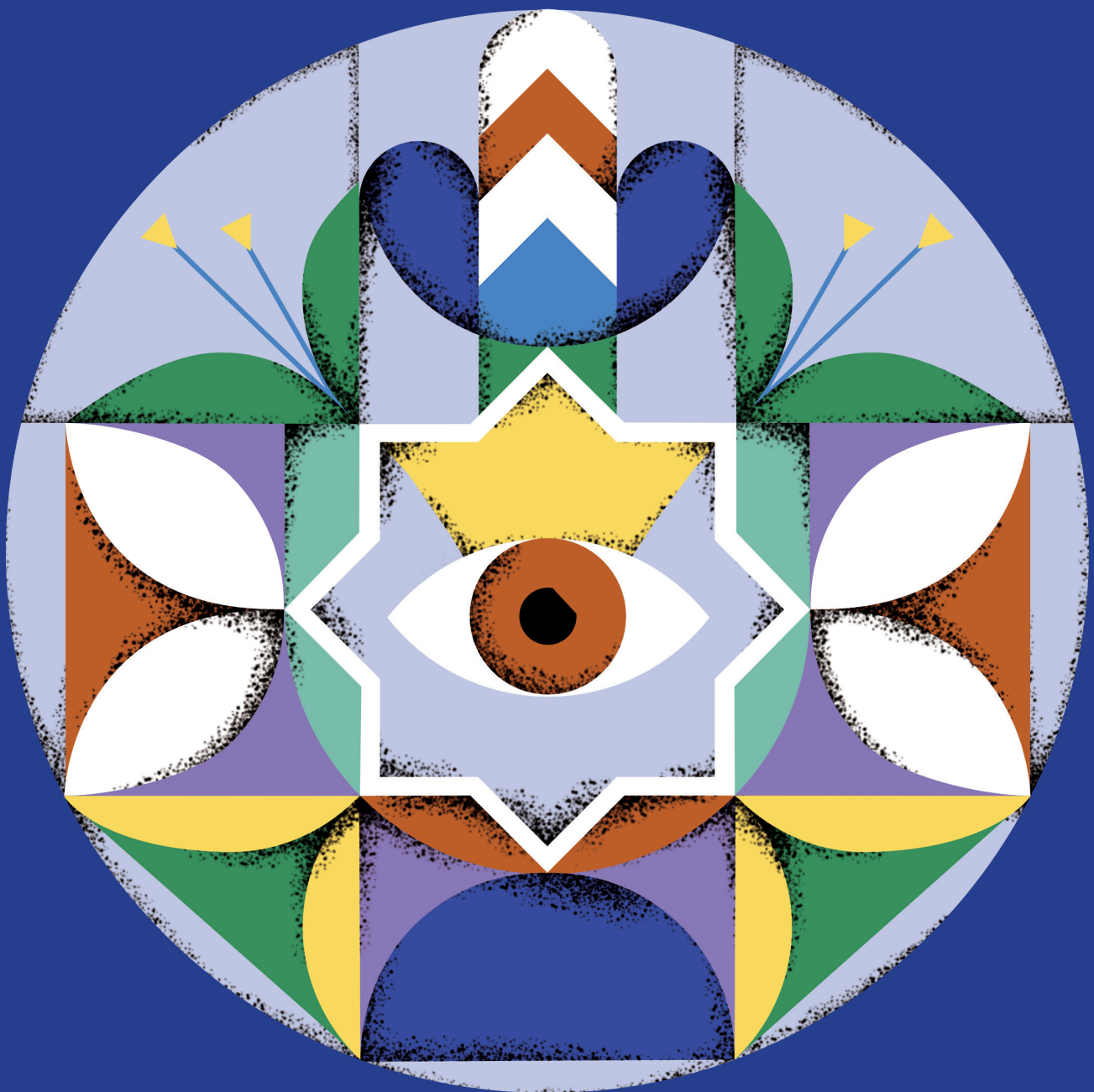

حان وقت التحول

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الاجتماعات السنوية

2023 | مراكش Marrakech

مجموعة البنك الدولي
صندوق النقد الدولي

حلقات نقاش

٩–١٥ أكتوبر ٢٠٢٣

مراكش

التضخم المزمن وأسعار الفائدة المرتفعة ومستويات الدين المتصاعدة جميعها عوامل تؤدي إلى تعقيد مهمة إحياء النمو العالمي. فكيف يمكن للبلدان التغلب على هذه المعوقات واحتضان الفرص الجديدة التي تبشر بنمو صلب يحتوي الجميع؟ ترقبوا برنامج الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٢٣ لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي يضم عددا من حلقات النقاش للاستفادة من الرؤى المطروحة حول الإمكانات التحولية الكامنة في طيات التحول الأخضر والتحول الرقمي والإصلاحات الاقتصادية الملحة ودورها في تحقيق الرخاء المشترك للجميع.

انضموا إلى المناقشات!

تابعونا عبر

#اجتماعات_البنك_الدولي #اجتماعات_صندوق_النقد_الدولي

تعرفوا على المزيد من خلال
meetings.IMF.org

المحتويات

التمويل والتنمية
مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي
سبتمبر ٢٠٢٣ | العدد ٦٠ | الرقم ٣

الشرق الاوسط وشمال إفريقيا

١٨
إصلاح شامل لاقتصادات العالم العربي
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإمكانها الاستفادة من البيئة العالمية المتغيرة
جهاد أزعور وتالين كورانشيليان

٢٤
إطلاق العنان للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط
وجود بيئة تنظيمية أفضل سيجلب إلى الشرق الأوسط مزيدا من الاستثمار والابتكار في التمويل الرقمي
أمجد أحمد

٢٨
سراب الهيدروجين في شمال إفريقيا
إن احتمالات ضخ مليارات الدولارات في مشروعات الهيدروجين تحمل معها مخاطر صرف انتباه القادة عن معالجة الأزمات المحلية.
رابح أرزقي

٣٢
تمويل السلام والاستقرار
الطريق إلى الرخاء يعتمد على دعم المجتمع الدولي للسلام باعتباره سلعة عامة عالمية
فرانك بوسكيه

٣٧
غيوم الديون تخيم على منطقة الشرق الأوسط
بعض أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقف على حافة أزمة ديون
عدنان مزارعي

٤٢
شرق أوسط تجاري
يمكن لدول الخليج أن تحفز التوسع في التجارة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واندماج المنطقة في نظام التجارة العالمية
ناصر السعيدي وآثيرا براساد

٤٦
كسر الحواجز
رائدات الأعمال يعملن على تغيير ديناميكيات مكان العمل في العالم العربي
غاري سيدمان

وفي هذا العدد أيضا

٥٠
السياسة الصناعية والمعضلة الثلاثية لاستراتيجية النمو
في رقصة التوازن بين تدخل الدولة وقوى السوق، يجب أن تُعزف نغمة السياسة الصناعية بحرص
روشير أغاروال

٥٤
سداد الدين المناخي
تحديد رقم بالدولار للخسائر بسبب الانبعاثات يساعد في تقييم النسبة العادلة لكل بلد من عبء تغير المناخ
بنيديكت كليمنتس، وسانجيف غوبتا، وجيانهونغ ليو

MAGDA AZAB

أبواب ثابتة

٦
المشكال البصري
رؤيتنا للقضايا العالمية ومعطياتها

٨
عودة إلى الأسس
صمود تحويلات المغتربين
الأموال التي يرسلها العاملون المهاجرون إلى الوطن توفر دخلا ثابتا لملايين الأشخاص في الاقتصادات النامية
ديليب راثا

١٠
وجهة نظر
الرمال المتحركة
التغير في البيئة الجغرافية–السياسية بين الأجيال يخلق فرصا جديدة للازدهار في الشرق الأوسط الكبير
والي نصر

كيف قاد الأردن سياساته المالية
يستعرض وزير المالية الأردني، الدكتور محمد العسعس، نجاح الأردن في تنفيذ سياسات مالية وقائية للحفاظ على الاستقرار الكلي بعدالة اجتماعية رغم التحديات.
محمد العسعس

تمويل العمل المناخي الذي يضع الناس في المقدمة
علينا إيجاد منهج عادل للتمويل من أجل مستقبل يتسم بالصلابة في مواجهة تغير المناخ
رانيا المشاط

١٦
تأمل معي
قرن البزوغ الإفريقي
التحول الديمغرافي في إفريقيا يمكن أن يغير النظام العالمي
أندرو ستانلي

٥٨
شخصيات اقتصادية
اقتصادية من كل مكان
نيكولاس أوين يقدم لمحة عن شخصية نعمت شفيق، من جامعة كولومبيا

٦٢
كلام صريح
الدافع وراء التكامل التجاري
جهاد أزعور وأبيبيه آمرو سيلاسي

٦٤
مقهى الاقتصاد
اعتناق الذكاء الاصطناعي
جوشوا غانس يرى أن تقييم قوة ومخاطر الذكاء الاصطناعي يتطلب وضعه في أيدي الناس

٦٦
استعراض الكتب
نظرة شاملة على عدم المساواة
الاقتصاد في أمريكا: خبير اقتصاد مهاجر يستكشف بلاد اللامساواة
أنغوس ديتون

حياة طويلة ومزدهرة
القوة والتقدم: كفاحنا لألف عام من أجل التكنولوجيا والازدهار
دارون أسيموغلو وسايمون جونسون

٦٨
أوراق العملة
الوصول إلى الكوكب الأحمر
الإمارات العربية المتحدة تكرِّم صاحب الرؤية وراء برنامج البلاد الطموح لارتياد الفضاء
أناليسا بالا

٥٨

٦٨

على الغلاف
في عالم اليوم سريع التغير، هناك فرص لإحداث تحول هائل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الرسامة الإيطالية–المصرية ماجدة عزب تستحضر ألوان المنطقة وملامحها على غلاف عدد سبتمبر من مجلتنا.

للاشتراك: *at www.imfbookstore.org/f&d*
للمطالعة: *at www.imf.org/fandd*
للتواصل: *facebook.com/FinanceandDevelopment*

الصورة: KEN BENOIT; GIUSEPPE CACACE/AFP VIA GETTY IMAGES

عناوين بارزة هذا الخريف

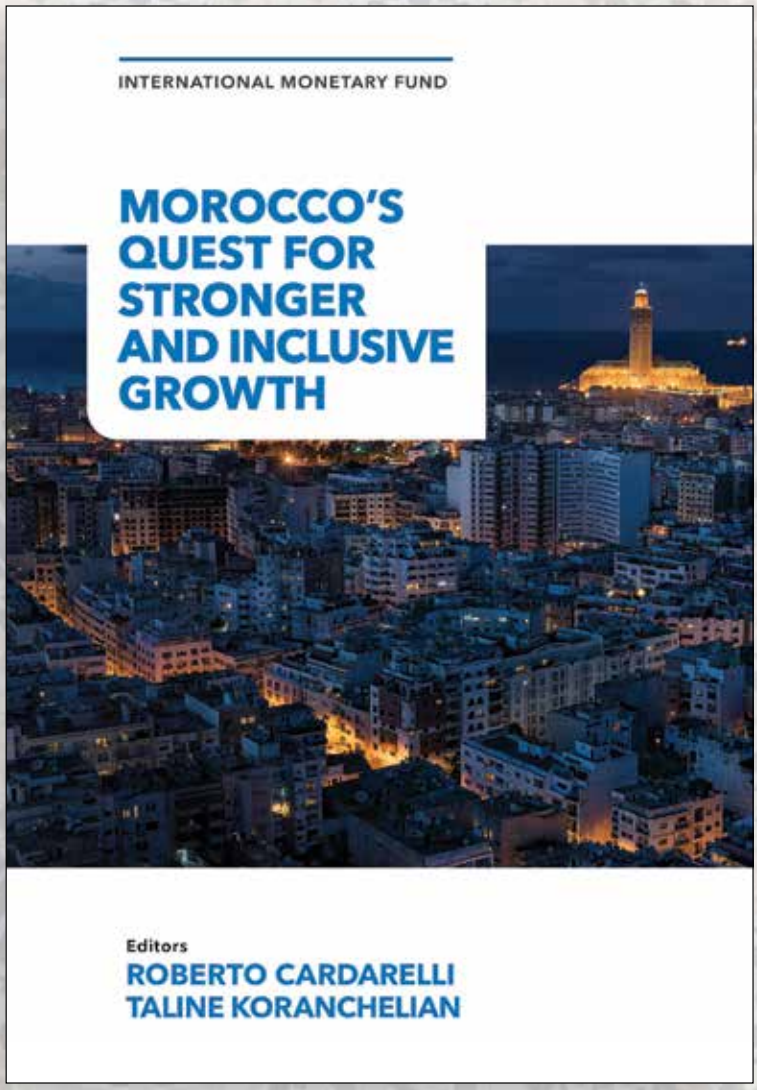

على مدار العقود الثلاثة الماضية، قطع المغرب شوطا هائلا على طريق الاستقرار الاقتصادي والتنمية، غير أن اكتمال مساعيه نحو تحقيق النمو القوي والصلب والاحتوائي المنشود لا يزال بعيد المنال.

وتعرض فصول هذا الكتاب نظرة عامة على التقدم الاقتصادي الذي شهده المغرب على مدار العقود القليلة الماضية وخطة التحديث الاقتصادي خلال الفترة المقبلة.

"يسلط هذا الكتاب الضوء على العمل الذي تم إنجازه، مع الإقرار بحجم التحديات التي لا تزال باقية".

مقتطفات من التقديم بقلم
عزيز أخنوش
رئيس الحكومة، المملكة المغربية

ISBN 6-540-40022-8-979
DOI:9798400225406.071/10.5089
خريف ٢٠٢٣

مطبوعات الصندوق

الاقتصاد العالمي بين يديك
IMF.org/pubs

التمويل والتنمية

مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي

رئيس التحرير:
غيتا بهات

مدير التحرير:
مورين بيرك

محررون أوائل:
أناليزا بالا، ومارجوري إنريكيث، وجيف كيرنز، ونيكولاس أوين، وبيتر ووكر

محررون مساعدون:
سميتا أراغوال وأندرو ستانلي

الإبداع والتسويق:
روز كاوفنهوفن ومارتا دوروشتيك

محرر الطبعة الإلكترونية:
رقية النابلسي

مدير الإنتاج:
ميليندا وير

محرر النسخ:
لوسي موراليس

الإخراج والتصميم الفني:
Point Five

مستشارو رئيس التحرير:

برناردين أكيتوبي	**دافيد فورتشيري**
ستيفين بارنيت	**كينيث كانغ**
هيلج برغر	**سوبير لال**
بيلين بركمان	**رافاييل لام**
يان كاريير–سوالو	**مالهارنابر**
أويا تشيلاسون	**بابا انجاي**
مارتن سيهاك	**ماهفاش قرشي**
إيرا دابلا–نوريس	**أوما راماكريشنان**
ماما ستو ضيوف	**إليزابيث فان هيوفلين**
روبا دوتاغوبتا	**داريا زاخاروفا**

© ٢٠٢٣ صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على تصريح بإعادة طبع أو نسخ أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب إلكتروني على الاستمارة المتاحة على الموقع التالي: (www.imf.org/external/terms.htm) أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن أيضا الحصول على تصريح للأغراض التجارية مقابل رسم رمزي من مركز تراخيص النشر Copyright Clearance Center في العنوان الإلكتروني التالي: (www.copyright.com).

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبِّر عن أصحابها ولا تعبِّر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:

IMF Publication Services
Finance & Development
PO Box 92780
Washington, DC 20090, USA
Telephone: (202) 623-7430
Fax: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org

Postmaster: send changes of address to *Finance & Development*, International Monetary Fund, PO Box 92780, Washington, DC 20090, USA.

The English edition is printed at Dartmouth Printing Company, Hanover, NH.

Finance & Development is published quarterly by the International Monetary Fund, 700 19th Street NW, Washington, DC 20431, in English, Arabic, Chinese, French, Russian, and Spanish.
English edition ISSN 0145-1707

FSC FPO

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي

حلقات البث الصوتي

استمع إلى ألمع العقول في مجال الاقتصاد والتنمية عبر سلسلة من المناقشات حول أحدث أبحاثها وتحليلات للاتجاهات الاقتصادية العالمية. حلقات البث الصوتي من صندوق النقد الدولي متاحة للاستخدام مجانا لجميع شبكات البث والمختصين في مجال التعليم والمؤسسات.

اشترك اليوم!

انضم إلينا عبر جميع المنصات الرئيسية

GOOGLE SPOTIFY LIBSYN

APPLE SOUNDCLOUD

رسالة من المحرر

العالم العربي ومصيره الاقتصادي

ظلت الأمة العربية على مدى قرون تقود العالم في مساعيه لاكتساب المعرفة والابتكار العلمي وكانت من بين أكثر المناطق المتقدمة اقتصاديا على وجه البسيطة. واليوم، تقف بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – على تنوع مشاهدها السياسية والاقتصادية – عند مفترق طرق.

فقد شهدت العقود الأخيرة تغيرات كبيرة، منها انتفاضات الربيع العربي، دون تغيير كاف، ولا سيما في تحويل الاقتصادات كي تلبي مطالب المواطنين بمعيشة أفضل. وأصبح العديد من بلدان المنطقة غارقا في الصراعات. وارتفعت الديون في بلدان أخرى إلى مستويات مثيرة للقلق.

ويقف الاستقرار والتماسك الاجتماعي على المحك في نهاية المطاف. أما بطالة الشباب في المنطقة فهي من أعلى المعدلات على مستوى العالم. ومن المتوقع أن ينضم أكثر من ١٠٠ مليون شاب مفعم بالأمل إلى قوة العمل على مدار العشرة أعوام القادمة سراب يتوقون إلى أن تشملهم السوق. وسيكون التقدم محدودا لو لم تتح للنساء فرص للنجاح. والتحدي الاقتصادي ليس مجرد مسألة فنية محضة – إنما هو مسألة سياسية في الأساس.

ومع قرب اجتماع قادة الاقتصاد في مدينة مراكش المغربية التي ستشهد انعقاد الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يبحث هذه العدد من مجلة التمويل والتنمية كيف يمكن للعالم العربي الاستفادة من فرص النمو السانحة وإعادة بناء مركزه الاقتصادي.

يقول جهاد أزعور وتالين كورنشليان من صندوق النقد الدولي في مقالهما: "حان الوقت لإعادة النظر في محركات النمو الاقتصادي". ومن الصعب الاستمرار في الوضع الراهن لهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي. ويجب على بعض الاقتصادات أن تضمن تحقيق نمو دائم وعادل بينما ترسم صورة مشرقة لفرص عمل الشباب وتحقق الاستفادة الكاملة من رأس المال البشري الذي توفره المرأة.

ويذكر جهاد أزعور وتالين كورنشليان أن التحول الحقيقي يقتضي زيادة شفافية القطاع العام ومساءلته، وتحديث المؤسسات الاقتصادية، والتوسع في المشروعات الخاصة، والاستجابة بشكل أكبر للتحول العالمي في نظام الطاقة. ويدعو مساهمون آخرون في هذا العدد إلى التغلب على الحواجز التي تعوق المساواة، وتحدي الأعراف الاجتماعية، ومواجهة المصالح الراسخة.

ويمكن أن يكون لتحديث العمل المصرفي والتجارة دور مهم، وهو ما يقتضي، على حد قول ناصر السعيدي وآثيرا براساد، إزالة الحواجز أمام مزاولة الأعمال والاستثمار داخل المنطقة وعلى مستوى العالم. ويبين الكاتبان أن دول الخليج – في ظل ما تتمتع به من روابط عالمية، واقتصادات تزداد تنوعا، واستثمارات في البنية التحتية للتجارة – يمكن أن تتصدر المسار في المنطقة.

الصورة: IMF

"رغم أن التحديات التي تواجه المنطقة قد تكون جسيمة، هناك إمكانات هائلة وديناميكية كامنة في سكانها وبين قادتها الاقتصاديين."

ويقول أمجد أحمد إن التمويل الرقمي ينطوي على إمكانات هائلة لدفع الشمول المالي والنمو الاقتصادي، ويتحدث عن إصلاحات السياسات التي تهدف إلى جعل القطاع المصرفي قادرا على المنافسة وإلى جذب رأس المال المخاطر لشركات التكنولوجيا المالية المبتدئة.

ومن الواضح أن القوى العالمية والإقليمية لها دور مؤثر كذلك. ويكتب والي نصر أن التغير في مشاركة الولايات المتحدة في العمل، وزيادة تأثير الصين، والمواءمات السياسية الإقليمية الأخرى تمثل كلها تغيرا في البيئة الجغرافية – السياسية بين الأجيال. ويعرب عن رأيه بأن ذلك سيطلق العنان لإمكانات جديدة في المنطقة.

وفي مقال آخر ضمن هذا العدد، تدعو رانيا المشاط إلى إيجاد منهج عادل في الحصول على التمويل للعمل المناخي. ونعرض لمحة عن ثلاث صاحبات مشروعات تدفعن نحو التغيير الإيجابي في المنطقة. ونلقي الضوء على مسيرة نعمت شفيق، الخبيرة في الاقتصاد، وحياتها العملية في مجال السياسات العامة وعملها الأكاديمي.

ورغم أن التحديات التي تواجه المنطقة قد تكون جسيمة، هناك إمكانات هائلة وديناميكية كامنة في سكانها وبين قادتها الاقتصاديين. وهذه لحظة تاريخية حاسمة تدعو إلى اتخاذ إجراءات جريئة وإلى التفكير الخلاق في مستقبل العالم العربي. وربما كانت الفرصة سانحة أمام هذا العالم للاستفادة من إرثه في تشكيل قَدَره.

ونحن، في فريق مجلة التمويل والتنمية، قررنا أن الوقت قد حان للتحلي ببعض الجرأة والابتكار على صفحاتنا في هذه المجلة. وبصدور هذا العدد، نقدم تصميمنا الجديد الذي يعزز تجربة القارئ برسوم تصويرية في أقسامه المختلفة. وآمل أن ينشئ ذلك سمة أقوى وأوضح تتميز بها مجلة التمويل والتنمية مع استمرارنا في التعريف بقادة الفكر في كل عدد منها.

والشكر موصول على مطالعتكم لمجلتنا. **التمويل والتنمية**

غيتا بهات، رئيس التحرير.

المشكال البصري

رؤية عالمية موجزة

الصورة الكبيرة: بعد ٢٠ عاما، ها هي الاجتماعات السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعود إلى العالم العربي. وسوف تُعقد الاجتماعات في شهر أكتوبر ٢٠٢٣ في مدينة مراكش بالمغرب – هذا البلد الذي يربط بين إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. وتكمن فرصة المنطقة للنمو في عائدها الديمغرافي، وسكانها الشباب، والتحول الرقمي، والابتكارات التكنولوجية. في الصورة أعلاه، مجموعة من الشباب يلعبون كرة القدم في شوارع الرباط. الصورة: *Jake Lyell*/صندوق النقد الدولي.

ثمن التشتت

في مقال نشرته مجلة "*Foreign Affairs*"، أطلقت السيدة كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، تنبيها صارخا بشأن تراجع مستوى التعاون الدولي. فقد تسببت سلسلة من الصدمات في الكشف عن هشاشة الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، في الوقت الذي يمثل فيه التعاون أهمية بالغة، يشهد العالم حاليا حالة من التشتت المتزايد الذي قد يؤدي إلى انقسام دول العالم إلى كتل اقتصادية متنافسة. وفي عالم عرضة للصدمات، يتعين على الاقتصادات أن تصبح أكثر صلابة – على المستويين الفردي والجماعي. وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى إحراز التقدم الموجه لتحقيق الأهداف المشتركة والحفاظ على التعاون في المجالات التي ستكون آثار اللاعمل فيها مدمرة. وسوف تكون الحاجة ماسة لدعم شبكة الأمان المالي العالمية وضمان توافر الموارد الكافية للمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

وكتبت السيدة غورغييفا في مقالها أنه "يتعين على صناع السياسات التركيز على القضايا الأكثر أهمية ليس بالنسبة لثروة الدول فحسب، بل للرفاهية الاقتصادية للأفراد العاديين. ولا بد لهم من تعزيز أواصر الثقة بين البلدان حيثما أمكن ليكون بوسعها زيادة التعاون بسرعة عند وقوع الصدمات الكبرى في المستقبل".

> "الحمائية وفك الارتباط ليسا بلا ثمن."
>
> — كريستالينا غورغييفا، عدد سبتمبر/أكتوبر ٢٠٢٣ من مجلة *"Foreign Affairs"*.

ورد إلى مسامعنا:

"رغم أن التضخم المنخفض قد يبدو بعيد المنال، فإنه ليس بالأمر الذي لم نعاصره من قبل، وبوسع البنوك المركزية تحقيقه بما تتخذه من إجراءات. وعلى عكس شخصيات مسرحية "في انتظار غودو"، نحن لا ننتظر وصول شخص غريب؛ بل إننا ندعو صديقا قديما للعودة."

— السيدة غيتا غوبيناث، النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي في منتدى البنك المركزي الأوروبي حول عمل البنوك المركزية في ٢٠٢٣.

"ينبغي أن تكون المؤسسات المالية الدولية هي ذاكرة العالم المؤسسية الاقتصادية غير المُتحيزة سياسيا. فمع تغير الحكومات، لا بد أن تستمر هذه المؤسسات في تذكير المجتمع الدولي بالتحديات الملحة التي لم يتم التعامل معها بنجاح بعد، قبل البدء في تحويل مواردها إلى أزمات جديدة. وعليه، لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يترك الأردن ليتعامل مع قضية اللاجئين السوريين بمفرده بمجرد أن انتقلت العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام إلى قضايا أخرى."

— محمد العسعس، وزير المالية الأردني (صفحة ١٢ من هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

من هنا وهناك: مدير عام صندوق النقد الدولي، السيدة كريستالينا غورغييفا (يمين الصورة) في زيارة إلى محطة "نور ورزازات" للطاقة الشمسية في مدينة ورزازات بالمغرب. وهذا المجمع، الذي يعد أكبر مزرعة للطاقة الشمسية المركزة في العالم، هو حجر الزاوية في استراتيجية المغرب للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. ووفقا لدراسة البنك الدولي، يمكن أن تغطي الطاقة المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٥٠ أكثر من ٨٥٪ من استهلاك المغرب من الكهرباء. الصورة: Kim Haughton/صندوق النقد الدولي.

بالأرقام

بطالة الشباب، لا سيما بين النساء، تمثل تحديا ملحا منذ فترة طويلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
(معدلات البطالة، ٪)

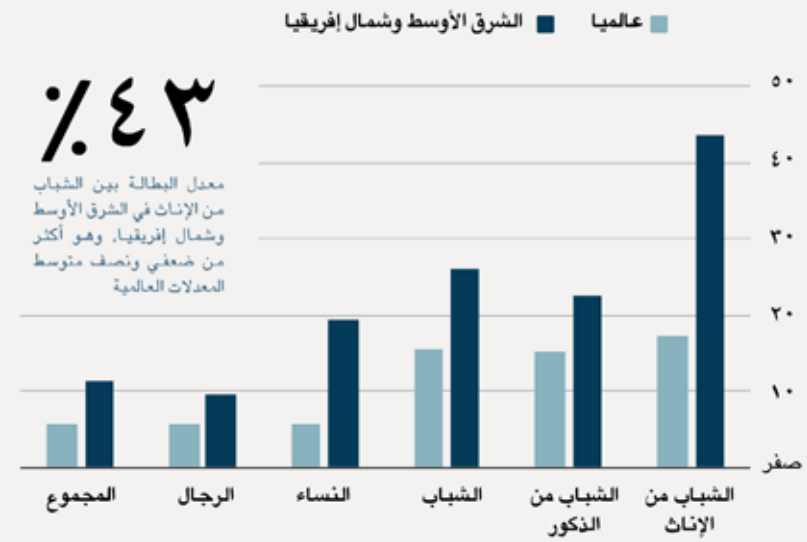

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٢٢ (نموذج التقديرات من إعداد منظمة العمل الدولية).
ملحوظة: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هنا تشمل البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل فقط. الشباب = في عمر ١٥ – ٢٤ سنة.

عودة إلى الأسس

صمود تحويلات المغتربين

الأموال التي يرسلها العاملون المهاجرون إلى الوطن توفر دخلا ثابتا لملايين الأشخاص في الاقتصادات النامية

ديليب راثا

توفر التحويلات التي يرسلها العاملون المهاجرون إلى أسرهم في الوطن دخلا بالغ الأهمية لملايين الأشخاص في الاقتصادات النامية. ومن شأن تزايد فجوة الدخل بين البلدان الغنية والفقيرة، والضغوط الديمغرافية، والتغيرات التي تطرأ على الكوكب نفسه أن تزيد عدد الأشخاص الذين يهاجرون بحثا عن فرص اقتصادية. ويغذي هذا الأمر، بدوره، تدفق تحويلات العاملين في الخارج لعقود مقبلة.

ووفق إحصائيات رسمية، سجلت التحويلات العالمية رقما قياسيا بلغ ٦٤٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ – أي ثلاثة أضعاف حجم المساعدات الإنمائية الخارجية. وفي الحقيقة، تتجاوز قيمة التحويلات هذا الرقم لأن عددا كبيرا من الأشخاص يرسلون الأموال عبر قنوات غير رسمية لا ترصدها الإحصائيات الرسمية. وتُعد التحويلات المتلقاة في مصر أكبر من إيرادات قناة السويس، وتتجاوز في سري لانكا قيمة صادرات الشاي، وهي أكبر من عائدات السياحة في المغرب.

والواقع أن الهند هي أكبر متلقٍ في العالم لتحويلات العاملين في الخارج. ففي عام ٢٠٢٢، أصبحت أول بلد يتلقى أكثر من ١٠٠ مليار دولار في شكل تحويلات سنوية. وتُعد المكسيك، والصين، والفلبين أيضا من كبار متلقي التحويلات. وهذه التحويلات بالغة الأهمية للبلدان الأصغر حجما، أو البلدان الواقعة في دائرة الصراع. وتتجاوز قيمة الأموال التي يرسلها المهاجرون خُمس إجمالي الناتج المحلي في كل من طاجيكستان، ولبنان، ونيبال، وهندوراس، وغامبيا، واثني عشر بلدا آخر.

تدفقات مستقرة

في أوقات الأزمات، توفر تحويلات العاملين في الخارج طوق نجاة ماليا. وعادة ما يزيد العاملون المهاجرون مقدار المبالغ التي يرسلونها إلى بلدانهم في أعقاب حدوث كارثة طبيعية، لنقل كي يتسنى لأقربائهم المتضررين شراء الطعام أو دفع تكاليف المأوى. وغالبا ما تكون التحويلات ثابتة حتى وإن تعرض بلد المَصدر لأزمة. فعلى سبيل المثال، في المراحل الأولى من جائحة كوفيد–١٩ في عام ٢٠٢٠، لم تنخفض التحويلات سوى بنسبة ١,١٪ – في عام انكمش فيه الدخل العالمي بنسبة ٣٪. ولعب العاملون المهاجرون دورا محوريا في الاقتصاد إبَّان الجائحة، سواء كأطباء أو أطقم تمريض ذوي مهارات عالية، أو كعمال خدمة التوصيل على الخطوط الأمامية. وقد أدى إغلاق شركات تحويل الأموال خلال فترات الإغلاق إلى تعطيل خدمات تحويلات العاملين في الخارج، إلا أن الناس ظلوا يرسلون الأموال عبر القنوات الرقمية. وقد تعافت التحويلات بقوة، وحققت نموا بنحو ٢٠٪ في ٢٠٢١–٢٠٢٢.

وتُعد الولايات المتحدة أكبر بلد مصدر لتحويلات العاملين في الخارج، لا سيما لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وأدت إجراءات الرقابة الأكثر صرامة على الحدود إلى تقليص أعداد المهاجرين المتزايدة في بلدان العبور، ومن بينها المكسيك وغواتيمالا. والمفاجأة أن هذا الأمر أدى إلى حدوث زيادة في تدفقات التحويلات إلى بلدان العبور حيث يتلقى المهاجرون الذين تقطعت بهم السبل فيها أموالا من أقربائهم. وثمة قصة مماثلة على حدود أوروبا، حيث يذهب كم أكبر من التحويلات إلى المهاجرين العالقين في المغرب، وتونس، وتركيا على سبيل المثال. ولهذه التدفقات تأثير إيجابي على اقتصادات البلدان المضيفة.

وتحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الثانية كأكبر مصدر للتحويلات بالدولار الأمريكي، ولكنها تُعد الأكبر بفارق كبير عند قياس التحويلات كجزء من إجمالي ناتجها المحلي. وغالبا ما تتجاوز نسبة العمالة الأجنبية في منطقة الخليج ٩٠٪ من عدد السكان. وتُعد السعودية والإمارات مصدرين كبيرين للتحويلات إلى جنوب آسيا، وشمال إفريقيا، وجنوب شرق آسيا. إلا أن النمو في تحويلات العاملين في الخارج من هذه المنطقة يمكن أن يتخذ مسارا عكسيا. فالحكومات في منطقة الخليج بدأت تعيين عدد أقل من العمالة الأجنبية كجزء من توجه قوي لتعيين مزيد من العمالة المحلية، وهي تقوم أيضا بتنويع توظيف العمالة الأجنبية مستهدفة العاملون من إفريقيا وآسيا الوسطى.

DALE CROSBY-CLOSE

بالإضافة إلى هذا، تُعد روسيا أيضا مصدرا كبيرا للتحويلات. فبعد غزو أوكرانيا في عام ٢٠٢٢، شهدت التحويلات إلى آسيا الوسطى زيادة هائلة. وقد أربك هذا الأمر التوقعات، خاصة بعد العقوبات التي فُرضت عبر نظام مدفوعات "سويفت". ونتجت هذه الزيادة من ارتفاع حاد في سعر النفط – وهو سلعة التصدير الرئيسية في روسيا والعنصر الدافع الأساسي لسعر صرف الروبل. وكان ذلك يعني أن قيمة التحويلات بالروبل كانت أكبر عند التعبير عنها بالدولار الأمريكي.

ارتفاع تكلفة التحويلات في إفريقيا

غالبا ما يكون إرسال الأموال مكلفا. ووفق بيانات البنك الدولي، يجب على العملاء دفع ١٢,٥٠ دولار، في المتوسط، كتكلفة تحويل عند إرسال ٢٠٠ دولار إلى أحد البلدان منخفضة أو متوسطة الدخل. وتمثل هذه التكلفة نحو ٦,٣٪ من قيمة المعاملة وأكثر من ضِعف المستوى الذي حددته الأمم المتحدة في أهداف التنمية المستدامة.

وإفريقيا هي أكثر الأماكن تكلفة لعمليات تحويل الأموال، حيث تبلغ تكلفة التحويل ٨٪. ويحدث أكثر من ثلاثة أرباع الهجرة عبر الحدود في إفريقيا داخل القارة نفسها، ويُعد تدفق التحويلات بين البلدان الإفريقية كبيرا. إلا أن تكلفة العمليات المتعددة لتحويل العملة، والضوابط على الصرف الأجنبي، وعدم وجود أنظمة دفع قابلة للتشغيل البيني تضيف جميعها إلى تكلفة إرسال الأموال.

ويوجد عامل آخر يؤثر على جميع البلدان تقريبا هو عقود الشراكة بين شركات تحويل الأموال والبنوك الوطنية ومكاتب البريد. على سبيل المثال، يمكن أن تتجاوز تكلفة إرسال ٢٠٠ دولار من تنزانيا إلى أوغندا ٧٠ دولارا – أي ٣٥٪ من قيمة المعاملة، وهو أمر يثير دهشة بالغة. ومن شأن تخفيض تكلفة تحويلات العاملين في الخارج بمقدار ٥٪ فقط الحد من التكاليف عالميا بنحو ٣٠ مليار دولار سنويا. ومعظم المدخرات ستفيد المهاجرين الفقراء وأسرهم في الاقتصادات النامية.

وتُعد المحافظ الرقمية عن طريق الهواتف الذكية أقل الطرق تكلفة لإرسال الأموال. وقد شهدت تحويلات العاملين في الخارج باستخدام الوسائل الرقمية زيادة سريعة منذ بداية جائحة كوفيد–١٩، إلا أن معظمها لا يزال يتضمن مبالغ نقدية في أحد طرفي المعاملة أو كليهما. ولسوق التحويلات سمعة سيئة بأنها تخضع لاحتكار قلة من مقدمي الخدمة – أي هيكل يشبه اتحادا احتكاريا (كارتل) يتكون من عدد قليل من مقدمي الخدمة الذين يمارسون السيطرة عن طريق شبكاتهم الخاصة التي تقتصر عليهم.

"التحويلات المتلقاة في مصر أكبر من إيرادات قناة السويس."

والحقيقة أن القواعد التنظيمية المرهقة الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تخنق المنافسة. ويتعامل المنهج الحالي القائم على القواعد تجاه العملية التنظيمية مع كل عملية تحويل بنوع من الشك. ويرفض عدد كبير من البنوك تقديم خدمات المراسلة المصرفية لشركات تحويل الأموال، لا سيما الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية، لأنها تخشى مخالفة القواعد التنظيمية. وأدت ممارسات "إزالة المخاطر" هذه إلى إقفال البنوك حسابات عدد كبير من شركات تحويل الأموال، خاصة الشركات التي تخدم اقتصادات هشة، مثل الصومال.

إمكانات التحويلات

من المفارقات أنه عندما لا يجد الناس قنوات نظامية لإرسال الأموال، فإنهم يلجأون إلى قنوات غير نظامية. ويزيد هذا الأمر من صعوبة مكافحة الجرائم المالية. ويمكن لمنهج قائم على المخاطر يقلل المتطلبات التنظيمية للمبالغ الصغيرة (أقل من ٢٠٠ دولار على سبيل المثال) إطلاق إمكانات عمليات التحويلات الرقمية عبر الحدود. وحيثما أطلقت اللوائح التنظيمية العنان لشركات التكنولوجيا المالية للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، انخفضت تكلفة تحويلات العاملين في الخارج انخفاضا حادا.

وبتحسين اللوائح التنظيمية وتخفيض التكلفة، يمكن للتحويلات إحداث مزيد من التحسن في الشمول المالي. ومن الممكن الاستفادة من هذه التحويلات لتوسيع نطاق الحصول على حسابات مصرفية، وأيضا خدمات الادخار والقروض ومنتجات التأمين. ويمكن للتحويلات أيضا أن تتيح للبلدان قدرة أكبر على النفاذ إلى أسواق السندات الدولية عن طريق تحسين استمرارية القدرة على تحمل الديون والتصنيف الائتماني السيادي. ويمكن استخدام إيرادات التحويلات في المستقبل كضمان للاقتراض. وقد تمكنت البنوك التجارية في البرازيل، على سبيل المثال، من تدبير أكثر من مليار دولار بأسعار فائدة منخفضة في عام ٢٠٠٢ عن طريق سندات مضمونة بتحويلات مستقبلية من اليابان. ويمكن لقنوات التحويلات تعبئة مدخرات المغتربين أيضا. وقد استطاعت نيجيريا تدبير ٣٠٠ مليون دولار عن طريق سندات للمغتربين في عام ٢٠١٧. ولجأت الهند إلى العدد الكبير من مواطنيها المغتربين لجمع نحو ١٠ مليارات دولار بهذه الطريقة.

من جهة أخرى، حاولت بعض الحكومات، من وقت إلى آخر، فرض ضرائب على تحويلات العاملين في الخارج. ويمكن، حسب قولها، استخدام هذه الإيرادات لأغراض إنتاجية. إلا أنه سيكون من الصعب فرض ضرائب من هذا النوع. فقد يحجم الناس ببساطة عن استخدام قنوات التحويل الرسمية. وسيكون من الأفضل للحكومات أن تحسِّن بيئة الأعمال في بلدانها حتى تشجع المواطنين على اختيار استثمار الأموال التي يتلقونها من أقربائهم في خارج البلاد.

وفي كثير من البلدان التي تواجه ندرة في النقد الأجنبي، أدى انتشار علاوات الأسعار في السوق الموازية إلى تشجيع تدفق تحويلات العاملين في الخارج عبر قنوات غير رسمية. ويمكن زيادة التدفقات من خلال القنوات الرسمية من خلال الجمع بين تخفيض سعر العملة، ورفع أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية (وإتاحة إمكانية توطين هذه الودائع) وإلغاء شروط تسليم حصيلة النقد الأجنبي.

وستواصل تحويلات العاملين في الخارج النمو. فمن المتوقع أن ينضم ما يربو على مليار شخص، معظمهم في إفريقيا وجنوب آسيا، إلى السكان ممن هم في سن العمل بحلول عام ٢٠٥٠. على العكس من ذلك، يدخل السكان في الكثير من الاقتصادات المتقدمة مرحلة الشيخوخة. وسيزيد هذا الاختلال الديمغرافي العرض من العمال المهاجرين والطلب عليهم. وسيزيد تغير المناخ والأحوال الجوية القاسية ضغوط الهجرة. ومع زيادة عدد المهاجرين وانخفاض تكلفة المدفوعات عبر الحدود وزيادة سهولتها، ستواصل تحويلات العاملين في الخارج توفير دخل مستقر لملايين الأشخاص ولعب دور بالغ الأهمية في الاقتصاد العالمي. **التمويل والتنمية**

ديليب راثا هو كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي ومستشار للوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وجهة نظر

الرمال المتحركة

والي نصر

التغير في البيئة الجغرافية–السياسية بين الأجيال يخلق فرصا جديدة للازدهار في الشرق الأوسط الكبير

غالبا ما يُنظر إلى الشرق الأوسط على أنه ساحة صراع لا ينتهي: فالبلدان المتنافسة الطموحة في المنطقة تتنافس للحصول على ميزة بينما يكافح الشباب الساخط على الحكم الاستبدادي والاقتصادات المتعثرة. لكن رغم التحديات العديدة التي تواجه المنطقة – من البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية إلى الصراعات المحتدمة في الأراضي الفلسطينية والعراق وليبيا والسودان وسوريا واليمن – تشير التطورات الأخيرة إلى أن مكانة الشرق الأوسط في العالم تشهد تغيرا عميقا.

وتشير "اتفاقيات أبراهام" بين إسرائيل ومجموعة من البلدان العربية في عام ٢٠٢٠ – أو التقارب الأخير بين إيران والمملكة العربية السعودية – إلى تحولات محورية في السياسة الإقليمية. ويتمثل الدافع الأبرز للتغيير في التحول الملموس في نظرة الولايات المتحدة للشرق الأوسط. فمنذ ثورة عام ١٩٧٩ في إيران، كانت الولايات المتحدة بمثابة الدعامة الأساسية للبنية الأمنية في المنطقة، حيث نفَّذت سياسة احتواء إيران أولا ثم العراق بعد غزو الكويت في عام ١٩٩٠. وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أدت "الحرب الشاملة على الإرهاب" التي شنتها الولايات المتحدة إلى زيادة حدة التركيز على المنطقة، مما دفع واشنطن إلى شن حروب في أفغانستان والعراق والتدخل في ليبيا وسوريا. ومنذ تلك الفترة التي شهدت أعلى مستويات المشاركة والالتزام، تحول اهتمام الولايات المتحدة إلى الأولويات العالمية الأخرى، ولا سيما التعامل مع صعود الصين.

ورغم أن الولايات المتحدة تزعم عكس ذلك، فإنها لم تعد حريصة على التورط في صراعات الشرق الأوسط – كما بات واضحا لأصدقائها وأعدائها في المنطقة. فقد انتهت حروبها في أفغانستان والعراق وليبيا نهاية سيئة؛ وكان تأثيرها على الصراعات في سوريا واليمن محدودا. وتواصل واشنطن السعي إلى احتواء إيران، لكن دون أن يكون ذلك على حساب المواجهة المباشرة.

ويعني هذا الإدراك أن على الشرق الأوسط القيام بدور أكبر في صياغة أمنه وإدارته. ففي ظل غياب الضمانات الأمنية القوية من الولايات المتحدة، ترى القوى الإقليمية أنه من الحكمة التخفيف من التهديدات والحد من التوترات مع الخصوم من خلال الدبلوماسية وزيادة المشاركة الاقتصادية. وقد قاد هذا المنهج المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى إصلاح العلاقات مع قطر واستعادة العلاقات مع تركيا والعراق، ومؤخرا مع إيران وسوريا. وأدى نفس المفهوم المنطقي إلى إبرام "اتفاقات أبراهام" وزيادة المشاركة بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. وتواصل دول الخليج استثماراتها في إسرائيل والعراق وتركيا – وربما تليها إيران وسوريا. وفي حين أن فن الحكم الاقتصادي يكون مدفوعا بالفرص، فهو أيضا الوسيلة لبناء علاقات استراتيجية جديدة والحفاظ عليها

التكامل وليس المواجهة

وهذا التحسن في العلاقات بين أطراف الصراع عبر المنطقة منذ الربيع العربي في عام ٢٠١١ والاتفاق النووي الإيراني في عام ٢٠١٥ سيفيد البلدان التي تجد نفسها عالقة وسط أتون الصراعات – من لبنان والعراق في الشام إلى قطر وعمان في الخليج العربي. وهناك نتيجة مهمة أخرى وهي زيادة حجم التجارة والاستثمار. فالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تواصلان الاستثمار في تركيا والعراق.

الصورة: KAVEH SARDARI

الرسم التوضيحي: *Joan Wong*

وزاد حجم تجارة الإمارات العربية المتحدة مع إيران خلال العامين الماضيين، كما ألمحت المملكة العربية السعودية إلى أنها قد تستثمر في إيران إذا تمكن البلَدان من استعادة العلاقات الطبيعية. ويدور حديث الآن عن استثمارات كبيرة في ممر تجاري يربط الخليج العربي بالبحر المتوسط، إلى جانب طرق وسكك حديدية تربط عمان بالمملكة العربية السعودية ومنها إلى العراق والأردن وسوريا وتركيا – بالإضافة إلى طرق فرعية للربط مع إيران وإسرائيل. ولا تحرص الولايات المتحدة على ضم إيران ولكنها تدعم زيادة الروابط بين الخليج العربي والشام والهند للحد من دور الصين في المنطقة، ودمج الخليج العربي في استراتيجيتها في آسيا.

وبقدر ما قد تبدو هذه الرؤية مستبعدة – ووجود عقبات كبيرة في طريقها، وأبرزها مصير سوريا – فإنها تؤكد إلى أي مدى تغير الواقع الجغرافي–الاستراتيجي في المنطقة. فالشرق الأوسط يضع الآن تصورا للتكامل الاقتصادي بدلا من المواجهة. ورغم أن المخاوف الأمنية ظلت عقبة حتى الآن أمام هذا المشروع، فمن الممكن الآن التفكير في مستقبل لا يختلف عن جنوب شرق آسيا في الوقت الحالي، والنظر إلى التكامل الاقتصادي باعتباره حلا للمخاوف الأمنية المستمرة. وحتى الولايات المتحدة تدرك الميزة الاستراتيجية في التشجيع على وضع رؤية اقتصادية للمنطقة.

وتتطلع القوتان الأكثر طموحا في الشرق الأوسط، وهما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، إلى القيام بدور بارز في الاقتصاد العالمي. وهذان البلدان في حاجة إلى الأمن لبناء قطاعات خدمية وجذب الاستثمار والاضطلاع بدور المركز الاقتصادي للمنطقة. وقد زاد إلحاح الحاجة إلى هذه الرؤية في ظل اتساع نطاق الحدود الاقتصادية للشرق الأوسط لتتجاوز الخريطة الأمنية الضيقة في أذهان العديد من المراقبين الغربيين. وتعمل الروابط الاقتصادية والثقافية على دمج آسيا الوسطى والقوقاز، والقرن الإفريقي، وجنوب آسيا فيما كان يُنظر إليه عادة على أنه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وينبغي النظر بعين الاعتبار إلى أن الهند اليوم هي الشريك التجاري الأكبر للإمارات العربية المتحدة. وتساهم الصين وشرق آسيا بدور مهم في هذه الرؤية الاقتصادية السائدة.

التحول الجغرافي–الاستراتيجي

تمثل الصين الآن أكبر شريك تجاري للمملكة العربية السعودية في مجال الطاقة، كما تتجاوز استثماراتها في المملكة استثمارات جميع البلدان الأخرى. كذلك، فإن العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول الخليج الأخرى، ومع إيران والعراق ومصر وباكستان، آخذة في النمو. وقد استثمرت الصين أكثر من ٥٦ مليار دولار في باكستان في إطار "مبادرة الحزام والطريق"، كما تناقش القيام باستثمارات مماثلة في التجارة والبنية التحتية في إيران. وبالنسبة للصين، يعتبر الشرق الأوسط الكبير جزءا مهما من رؤيتها لأوراسيا، المساحة الواسعة من الأرض التي يمكن أن تربط اقتصاد الصين بأوروبا.

ويقع غرب الصين على حدود الشرق الأوسط الكبير – وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية، خاصة وأن الإنتاج الاقتصادي المحلي للصين يتجه نحو الغرب من سواحلها الشرقية المطلة على المحيط الهادئ. والصين في حاجة ماسة ليس إلى موارد الطاقة الهائلة في المنطقة فحسب، بل أيضا إلى إمكاناتها باعتبارها ممر عبور يمكن أن يعادل اعتماد الصين حاليا على المحيطين الهندي والهادئ ونقاط الوصول البحرية التي تشهد نزاعا متزايدا في جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي. وتكتسب شبه الجزيرة العربية أهمية بالغة لتجارة شرق آسيا مع إفريقيا وأوروبا، كما تُعتبر إيران وباكستان ممران فريدان يربطان أوروبا من جهة وبحر العرب من الجهة الأخرى بالصين عبر آسيا الوسطى أو برا بشينجيانغ.

ومثلما حولت الولايات المتحدة نظرها بعيدا عن الشرق الأوسط ووجهته نحو آسيا، تتطلع الصين غربا إلى الشرق الأوسط. وهذا الاقتران بين المصالح المتغيرة للقوى العظمى الرئيسية في العالم يشكل أهم تغيير في البيئة الجغرافية–السياسية للشرق الأوسط منذ عقود. وستكون لزيادة مشاركة الصين تأثير اقتصادي، وستساهم في مناخ يتيح زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل داخل المنطقة، كما يتضح من دور بكين في عودة العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية إلى طبيعتها.

وساهمت الحرب الروسية في أوكرانيا في تعزيز هذا التحول الجغرافي–الاستراتيجي أيضا. فقد كانت روسيا تولي اهتماما بالغا بالفعل بالشرق الأوسط من خلال تدخلها في الحرب الأهلية في سوريا واتفاقية إنتاج النفط التي أبرمتها مع المملكة العربية السعودية ومنظمة البلدان المصدرة للنفط. غير أن الحرب قلصت من تدخل روسيا في سوريا بينما عمقت علاقاتها مع إيران. وأكثر ما تتجلى فيه هذه العلاقات هي الساحة العسكرية، حيث ساهمت الطائرات بدون طيار والذخائر الإيرانية في اعتداء روسيا على أوكرانيا. ولكن اعتماد روسيا على إيران يتجاوز الإمدادات العسكرية، حيث يزداد تطلع موسكو إلى ممر العبور الممتد من ميناء أستراخان على بحر قزوين عبر إيران إلى ميناء تشابهار على بحر العرب للتجارة مع العالم. وقد كانت التجارة الروسية المتنامية مهمة للاقتصاد الإيراني الذي يعاني من نقص في السيولة، كما أنها ربطت إيران أيضا بمدن الموانئ على السواحل الجنوبية للخليج العربي، والتي تشكل جزءا من شبكة التجارة الروسية المقامة حديثا.

خطوط أنابيب جديدة

تعمل نفس الديناميكية في شمال إفريقيا والشام، مدفوعة هذه المرة برد فعل أوروبا إزاء العدوان الروسي. ومع إحجام أوروبا عن استخدام النفط

"في ظل غياب الضمانات الأمنية القوية من الولايات المتحدة، ترى القوى الإقليمية أنه من الحكمة التخفيف من التهديدات والحد من التوترات من خلال الدبلوماسية وزيادة المشاركة الاقتصادية."

والغاز الروسيين، فإنها حتما ستعتمد بدرجة أكبر على واردات الطاقة من شمال إفريقيا والشرق الأوسط، والقوقاز وآسيا الوسطى. وسيؤثر ذلك، في المقام الأول، على الجزائر ومصر، وهما البلدان المنتجان للغاز في المنطقة، غير أن انعكاساته الأوسع نطاقا على التكامل الاقتصادي عبر البحر المتوسط ستفيد المغرب وتونس، وهما البلدان اللذان كانا في صدارة سلاسل الإمداد التي تخدم الاقتصادات الأوروبية. وسيترجَم مشروع ربط الطاقة إلى خطط لإنشاء شبكة من خطوط الأنابيب لربط النفط والغاز من هذه المصادر بأوروبا. وترى تركيا مستقبلها كمركز عبور أنابيب الطاقة القادمة من الجنوب والشرق إلى أوروبا في الغرب. وتفكر المملكة العربية السعودية وقطر في خطوط الأنابيب التي يمكن ان تنقل النفط والغاز الخاص بهما، وكذلك الخاص بالعراق، إلى ذلك المركز التركي.

وتعتمد هذه الخطط على حل الصراعات داخل البلدان وفيما بينها أثناء التنفيذ. وستعزز المصالح الاقتصادية، بدورها، الاهتمام باستمرار السلام. وربما يكون هذا هدفا بعيد المنال ولكن ليس من المستحيل تحقيقه. ففي نوفمبر ٢٠٢٢، وقعت إسرائيل ولبنان (بموافقة حزب الله) اتفاقا تاريخيا لترسيم حدودهما في البحر المتوسط – كتمهيد ضروري لتطوير حقول الغاز الخاصة بكل منهما. وقد ساهمت الولايات المتحدة في المفاوضات الخاصة بذلك الاتفاق، واعترافا منها بهذه الاتجاهات المستجدة، فإنها تأمل في الاستعاضة عن نظامها القديم في المنطقة بنظام يربط الهند بالخليج العربي وإسرائيل من خلال شبكة من الموانئ والطرق والسكك الحديدية. وتهدف الرؤية الأمريكية جزئيا إلى احتواء إيران والصين. ولكن بقدر ما تعتمد على العلاقات الاقتصادية، فإنها ستؤكد أيضا الواقع الجغرافي–السياسي الجديد للمنطقة.

وكما حدث كثيرا على مدار التاريخ، ستشكل المنافسات بين القوى العظمى مستقبل الشرق الأوسط الكبير. ولكن في هذه الحالة، ستعمل على توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدان بدلا من قطعها، وهو ما سيتيح فرصا جديدة أمام المنطقة. التمويل والتنمية

والي نصر هو أستاذ كرسي مجيد خضوري للشؤون الدولية ودراسات الشرق الأوسط في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز.

كيف قاد الأردن سياساته المالية

محمد العسعس

يستعرض وزير المالية الأردني، الدكتور محمد العسعس، نجاح الأردن في تنفيذ سياسات مالية وقائية للحفاظ على الاستقرار الكلي بعدالة اجتماعية رغم التحديات.

عندما تعييني وزيراً للمالية في تشرين الثاني ٢٠١٩ اعتقدت أن أكبر تحد أمامنا هو النجاح في إقرار الموازنة العامة من مجلس الأمّة (ولم يكن هذا الأمر هينا). في ذلك الوقت كانت العلاقة التي تربطنا مع صندوق النقد الدولي تفتقر إلى مقومات النجاح والثقة، وذلك في ظل عدم تمكننا من المضي قدما في تطبيق برنامج «تسهيل الصندوق المُمدَّد»، وكنا نعتقد آنذاك أن هذا آخر التحديات التي علينا مواجهتها.

غير أننا لم ندرك ما يخبئه القدر في جعبته من مفاجآت، فبحلول شهر آذار لسنة ٢٠٢٠، تمكنا من إقرار قانون الموازنة العامة ، وتمّ الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج جديد في ظل «تسهيل الصندوق المُمدّد» يقوم على مجموعة مختلفة تماما من القواعد والمرتكزات والتي وضعت بأيد اردنية، حيث كان من أبرز مخرجاته توسيع القاعدة الضريبية بعدالة بدلاً من زيادة المعدلات الضريبية، بالإضافة الى الالتزام بقواعد الانضباط في خفض العجز الأولي ولكن دون المساس بشبكات الأمان الاجتماعي او التأثير سلبًا على معدلات النمو. ولم يعتقد الكثير أننا قادرون على النجاح عند بداية هذا المشوار الاصلاحي، لا بل انخفض عدد من آمن بقدرتنا على النجاح في ضوء ما مرّ به الأردن والعالم أجمع من تحديات متعاقبة تمثلت في جائحة كوفيد–١٩ والأزمة الروسية الأوكرانية والركود التضخمي العالمي.

إلا أننا اليوم وبعد المُضي قدما في هذه الإصلاحات تمكنّا من انتزاع نجاحنا وبجدارة بالحفاظ على الاستقرار الكلي المالي والنقدي وبشهادة جميع وكالات التصنيف الرئيسية. وعلاوة على ذلك، حقق إصدار الأردن لسندات «يوروبوند» في شهر نيسان ٢٠٢٣ نسبة اكتتاب فاقت الحجم المطلوب بستة أضعاف. ورغم أنه لا يزال أمامنا شوط طويل نقطعه لتحقيق طموحنا،إلا انه حُق لنا أن نقف اليوم ونلقي نظرة شاملة على السبل والأسباب التي أوصلتنا لما نحن عليه الآن من تحقيق استقرار كلي في الاردن.

كم تجادلت أثناء مهنتي الأكاديمية حول مسارات المالية العامة وأطر الاصلاح الهيكلي التي يقترحها صندوق النقد الدولي، إلا أن ادارة المخاطر المالية من مقعدي كصانع سياسات لا تنطلق من المعادلات الرياضية المثالية ولا النماذج الاقتصادية النظرية؛ وإنما ترتكز على الاقتصاد السياسي المتمثل في بناء توافق اجتماعي حول الإصلاحات الاقتصادية والمالية على نحو متسق مع ظروف كل بلد بعينه. وسوف أقوم هنا باستعراض أبرز المساعي المَبذولة من أجل تحقيق ذلك، ومن ثم سوف أقيم ما أبرزته هذه التجربة من اختلالات تشوب المؤسسات المالية الدولية وما يمكن عمله لتقويمها.

> "ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يساعد الدول على أن تضع برامجها الإصلاحية بأيديها مثلما فعل الأردن."

استعادة زخم الإصلاحات

تمثلت الخطوة الأولى في رحلة الاصلاح المالي في التوقف عن الاعتماد على وصفات علاجية صممت خارج الاردن، حيث قمنا ببناء تقييم يعتمد على التحاليل والأدلة الاقتصادية كما عايشناها على أرض الواقع بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩. وبعد التعمق في بحث أسباب التحديات المالية التي واجهناها تمّ وضع إصلاحات هيكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بشكل يعكس العدالة الاجتماعية. فقد تسببت الصدمات التي شهدها الإقليم

الصورة مُهداة من وزارة المالية، الأردن

في رفع مستويات العجز والمديونية في الأردن، وقد بلغ حجم هذه الصدمات ٤٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الأردني. وكان لتلك الصدمات أثر سلبي كبير على أوضاع المالية العامة، وشملت هذه الصدمات إغلاق حدود الأردن نتيجة الصراعات الدائرة في دول الجوار، وقطع إمدادات الطاقة، وتدفق اللاجئين السوريين الذين أصبحوا يشكلون ٢٠٪ من تعداد سكان الأردن. إلا أنه بعد التوقف عن اتخاذ اجراءات وتدابير مرحلية لحل القضايا المُلحة، استطاع الأردن أن يُحدد نقطة الالتقاء الجوهرية بين التوسع التصاعدي العادل للقاعدة الضريبية، واعتماد إصلاحات محفزة للنمو ومعاكسة للدورة الاقتصادية، وتوسيع تغطية شبكات الأمان الاجتماعي المُوجهة لمن يستحقها، وإدارة خدمة الدين بحصافة. وتمكننا بفضل هذا المسار الجديد الذي وضع بأيد أردنية مستندة الى الأدلة الرقمية من بناء المصداقية مع صندوق النقد الدولي وإعادة النظر في مدى فعالية النهج الذي اعتمدنا عليه طويلاً في المراحل السابقة والذي تمثل في فرض ضرائب استهلاكية غير مباشرة، وتخفيض الدعم على من يستحق، وتقليص الإنفاق الرأسمالي في وقت التباطؤ الاقتصادي.

ويمثل نهجنا هذا منظومة إصلاح شاملة وجدية وطموحة إلا أنها قابلة للتحقيق لتوافقها مع خصوصية الظرف الأردني وواقعه الاجتماعي والسياسي. فعلى صعيد الإيرادات، قمنا بمكافحة التهرب والتجنب الضريبي بدلا من رفع المُعدلات الضريبية (بل قمنا بخفض معدلات ضريبة المبيعات على السلع الأساسية في موازنة عام ٢٠٢٠ كمؤشرعلى تغيير النهج الاقتصادي، ثم قمنا بتخفيض التعرفة الجمركية وتوحيدها في عام ٢٠٢٢). وقمنا برفع كفاءة تحصيل الإيرادات وعدالتها الاجتماعية، كما قمنا بسد ثغرات التهرب والتجنب الضريبي من خلال إصلاحات تشريعية جذرية مثل إصدار نظام الأسعار التحويلية، وتوحيد الإدارة الضريبية في كافة أنحاء الأردن ومكافحة التهرب الضريبي، وتوحيد العبء الضريبي للحدّ من فرص استغلال التفاوت بين الفئات المختلفة. أما على صعيد النفقات، فقد تمّ تعزيز آلية الاستهداف للوصول إلى الأسر الأكثر حاجة مع توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي، واتخاذ بعض الإجراءات الهادفة الى سداد المتأخرات والحد من تراكمها، ورفع الإنفاق الرأسمالي لأول مرة منذ سنوات.

أما الخطوة الثانية فقد تمثلت في إعادة بناء جسور الثقة من خلال تحقيق النتائج المستهدفة. وقد بدأت استراتيجية رفع زخم الايرادات تؤتي ثمارها: ففي عام ٢٠٢٢، تمكنت المملكة الأردنية الهاشمية من تحقيق مُستهدفات ضريبة الدخل للعام كله بحلول شهر آب، وارتفعت الإيرادات المحلية للربع الأول من عام ٢٠٢٣ بنسبة ٩,١٪ مقارنة بالسنة السابقة، مدفوعة بشكل رئيسي بضريبة الدخل والأرباح. وقد فاق مستوى تراجع العجز الأولي خلال عام ٢٠٢٢ المستوى المستهدف من قبل برنامج صندوق النقد الدولي بسبب سياسة الانضباط المالي، وذلك بفضل ارتفاع إيراداتنا المحلية إلى مستويات أعلى من المستهدفة وبشكل تصاعدي. ولا يمكننا الادعاء هنا أننا قد نجحنا في تنفيذ الخطة بشكل مثالي، إلا أننا بدلا من رفع مستويات الضريبة عَلى المواطن العادي حرصنا على أن يتحمل من هو قادر على دفع الضريبة نصيبه العادل منها. وعليه، فقد نجحنا في تحقيق الإيرادات المستهدفة وبالتالي حافظنا على الاستقرار الاجتماعي بسبب ابتعادنا عن رفع النسب الضريبية. ويمثل هذا نجاحا للسياسات المالية التي تعتمد على العدالة الاجتماعية في تحقيقها لمستهدفاتها. وبالتالي شكل ذلك ترابطا بين فعالية السياسة المالية وعدالتها الاجتماعية.

وقد تمثلت الخطوة الثالثة في التحلي بالمرونة والتركيز على الهدف الأشمل. ويبقى هدفنا الأساسي في وزارة المالية الحفاظ على الاستقرار المالي الكلي، الا أنه من المهم أن نأخذ دائما بعين الاعتبار السياق والأوضاع المتغيرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان برنامجنا مع صندوق النقد الدولي أحد أول البرامج التي احتوت على معامل لتعديل المستهدفات مراعية بذلك التغيرات الناشئة بسبب جائحة كورونا، مما ساهم في نجاح الأردن في تحقيق مستهدفات برنامجه قبل الموعد المقرر في حزيران ٢٠٢٣.

ولا بد من الإشارة هنا الى أن نجاحنا في الحفاظ على الاستقرار الكلي المالي لا تعني بالضرورة تحقيق الازدهار لمواطنينا، فما زال الأردن يواجه تحديات مختلفة. فعلى سبيل المثال، أدت زيادة أسعار الفائدة العالمية الى الحد من النتائج الإيجابية المرجوة. فقد توجهت الإيرادات الاضافية التي نجحنا في تحقيقها بسبب نجاح سياسات محاربة التهرب الضريبي إلى سداد ارتفاع خدمة الدين العام بدلا من تحسين مستوى الخدمات العامة. وفي اعتقادي أن المسؤولية تقع على عاتق صندوق النقد الدولي في مواصلة دوره الريادي في مواءمة النظام المالي مع المتغيرات العالمية. وفيما يلي بعض المقترحات لتحقيق ذلك.

وضع شروط مرجعية لصندوق النقد الدولي

لقد نشأت المؤسسات المالية الدولية على أنقاض الحرب العالمية الثانية. وبالتالي فإن فرضياتها الأساسية ليست استباقية لمنع حدوث الأزمات، بل هي قائمة على التعامل مع آثار تلك الأزمات. حيث إن هذه المؤسسات لا تقوم غالبا بتوفير الموارد لأي بلد إلا بعد حدوث الصدمات، مما يؤدي إلى التعامل مع الظروف الطارئة بعجاله ودون تحليل كاف بدلاً من اتخاذ التدابير الهيكلية التي تعزز من قدرة البلد على التعامل بمناعة مع الصدمات المحتملة. فمثلاً تقوم الحكومات بمدّ يد العون بعد تخلخل فئات الطبقة الوسطى ووقوعها في براثن الفقر بدلا من تعزيز قدرتها على تلافي ذلك. والأسواق النامية بحاجة إلى أدوات تسمح لها بالتعامل مع المخاطر بشكل استباقي، وهو أمرٌ أكثر فعالية وأقل تكلفة من التعامل معها بعد وقوعها.

أولا، ينبغي أن يقوم صندوق النقد الدولي باستحداث أدوات وقائية ضمن مجموعة أدواته. وتشير التجربة الأردنية الى ما يمكن تحقيقه من نتائج إيجابية إذا ما تم تشجيع الدول على ممارسة هذا الأسلوب على نطاق أوسع. ففي بداية الجائحة، وبناءً على توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، استطعنا أن نتجنب صدمتي العرض والطلب في إمدادات الغذاء خلال فترة ما بعد الجائحة والتي تعرضت لها معظم البلدان عبر الاستثمار في تحسين مرافق تخزين القمح وزيادة هوامش الأمن الغذائي الوقائية لتغطي ثمانية عشر شهرا من احتياجاتنا من مادة القمح. ونتيجة لذلك، استطعنا تجنب بعض العواقب الوخيمة للحرب الروسية الأوكرانية وغيرها من عواقب تقلبات أسعار الغذاء العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، أضفنا معامل تعديل ضمن برنامجنا مع صندوق الدولي لمراعاة النفقات الصحية غير المتوقعة للتعامل مع الجائحة، فمثلا استطعنا أن نوسع نطاق الإنفاق على اللقاحات والعلاجات لفيروس كورونا. وينبغي أن يعمل الصندوق على أن تتضمن برامجه مثل هذه المعاملات التعديلية بصفة دائمة.

ثانيا، إذا كانت المؤسسات المالية الدولية تساند الاستمرار في نهج العولمة، فلا بد لها من توفير هوامش الأمان الوقائية لمواجهة التحديات التي تنشأ بسبب العولمة. وليس بوسعنا افتراض أن النظام العالمي غير المتكافئ سينجح في توزيع آثار التداعيات السلبية وتكاليف الصراعات المباشرة وغير المباشرة بالتساوي على البلدان؛ ولذا علينا أن نسعى للتوصل إلى حلول عالمية للتعامل مع هذه الأزمات، وهو ما ذكرتنا به السيدة كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، بقولها «إن الحرب في أوكرانيا تعني المجاعة في إفريقيا». ومع ذلك فإن الموارد لا يتم توفيرها على النحو الذي يحقق التوازن بين الحاجة إليها ومدى إتاحتها.

ثالثا، أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي شرط أساسي لتحقيق الاستقرار على المستوى الجزئي للأسرة، إلا أن ذلك وحده غير كاف لضمان تحقيق هذا الازدهار. فينبغي للحكومات أن تنتهج سياسة لضمان توفير هوامش أمان وقائية لحماية الطبقات الوسطى من الوقوع في براثن الفقر بدلا من التركيز فقط على توسيع شبكات الأمان الاجتماعي في أعقاب وقوع تلك الأسر في أزمة الفقر. فعلى سبيل المثال سيؤدي تزايد أسعار الفائدة على القروض العقارية الى ارتفاع الأعباء على الأسر. وهو ما ينبغي للحكومات أن تتدخل لمعالجته قبل أن نشهد حالات إعسار في السداد على مستوى واسع النطاق.

رابعا، ينبغي أن تكون المؤسسات المالية الدولية هي ذاكرة العالم المؤسسية الاقتصادية غير المُتحيزة سياسيا. فمع تغير الحكومات، لا بد أن تستمر هذه المؤسسات في تذكير المجتمع الدولي بالتحديات الملحة التي لم يتم التعامل معها بنجاح بعد، قبل البدء في تحويل مواردها إلى أزمات جديدة. وعليه، لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يترك الأردن ليتعامل مع قضية اللاجئين السوريين بمفرده بمجرد أن انتقلت العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام إلى قضايا أخرى. وعليه فقد عوقب الأردن بتحميله وحده التبعات المالية الباهظة الثمن لقيامه بدور إنساني في إدارة هذا الملف بالنيابة عن المجتمع الدولي.

وأخيرا ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يساعد الدول على أن تضع برامجها الإصلاحية بأيديها، مثلما فعل الأردن. فإن السياسات المالية التصاعدية ذات العدالة الاجتماعية، عندما استطعنا تنفيذها، قد نجحت بالفعل. إن هذا ليس كلاما نظريا أو أيديولوجيا. إن السياسات الأكثر عدالة اجتماعيا والتي تحقق المصلحة الوطنية لا المصلحة الفردية أثبتت أنها السياسات المالية الأكثر نجاعة أيضا. التمويل والتنمية

محمد العسعس هو وزير المالية في الأردن.

تمويل العمل المناخي الذي يضع الناس في المقدمة

رانيا المشاط

علينا إيجاد منهج عادل للتمويل من أجل مستقبل يتسم بالصلابة في مواجهة تغير المناخ

بينما أقرأ عناوين الأخبار اليومية، لا يسعني إلا الإحساس بمشاعر الإلحاح والقلق بشأن كوكبنا. فالعدد غير المسبوق من الأحداث المناخية الكارثية – الفيضانات وموجات الحرارة الشديدة، والعواصف المدمرة، ونوبات الجفاف، وحرائق الغابات الخارجة عن السيطرة، وكلها مرتبطة بالنشاط البشري – يعرض حياة الناس للخطر، ويثير الاضطراب في الاقتصادات، ويُحدث الفوضى في العالم الطبيعي. ولم تكن الحاجة إلى العمل المناخي في أي وقت مضى أكثر إلحاحا مما هي عليه الآن، وتعتبر المناهج المبتكرة لتمويل تخفيف آثار انبعاثات الكربون والتكيف مع تغير المناخ غاية في الأهمية لمعالجة هذه المشكلات المتزايدة. وقد حان وقت الانتقال من مجرد الوعود والتعهدات إلى التنفيذ الفعلي، كما يجب توزيع الموارد بعدالة وسخاء – مع وضع الناس والكوكب في المقام الأول.

إن توسيع فرص الحصول على تمويل العمل المناخي يعد أمرا لا غنى عنه للتصدي بفعالية للطوارئ المناخية العالمية. فالأعاصير وموجات الحرارة الشديدة لا تعرف الحدود. ولكننا اليوم نجد أن تمويل العمل المناخي العالمي لا يتجاوز حدود الإقليم الواحد، وبالتالي لا يتماشى مع نطاق الأزمة وعواقبها، حيث يتم إنفاق ما يزيد على ٧٥٪ من هذا التمويل في البلدان التي يتم جمعه فيها. ونتيجة لذلك، نجد أن العديد من المناطق المعرضة للخطر – بما في ذلك تلك التي ليس لها تأثير يُذكر على الاحترار العالمي في المقام الأول – لا تمتلك إلا فرصا محدودة للحصول على تمويل العمل المناخي.

فإفريقيا، على سبيل المثال، تساهم بأقل من ٨٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم، لكنها تعاني من عدد كبير من المشكلات المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك الندرة الشديدة في المياه، وارتفاع منسوب مياه البحار، والأمراض التي تتأثر بالمناخ. ومع ذلك، تحصل إفريقيا على أقل من ٥٫٥٪ من تمويل العمل المناخي العالمي، رغم أن الأمم المتحدة تصفها بأنها منطقة شديدة التعرض للمخاطر. ولدى البلدان التزام أخلاقي مشترك بحماية البيئة العالمية، على النحو الذي يحدده مبدأ "المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة ومراعاة قدرات كل طرف"، وهو الالتزام الذي تم إضفاء الطابع الرسمي عليه في قمة الأرض التي عقدتها الأمم المتحدة في ريو عام ١٩٩٢. لكن ليست كل البلدان تمتلك نفس الموارد المالية، وليست كل البلدان تتحمل نفس القدر من المسؤولية عن الوضع الذي نعيش فيه حاليا.

"ما يزيد على ٧٥٪ من تمويل العمل المناخي العالمي يُنفق في البلدان التي يتم جمعه فيها."

إن الاستثمارات المناخية اللازمة لمنع التدهور الكارثي للبيئة هائلة الحجم، ومن المقدر أن تصل إلى ٤٫٥ تريليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٣٠ وأن ترتفع إلى ٦ تريليونات دولار سنويا بحلول عام ٢٠٥٠. أما اليوم، فلا يتم إنفاق سوى ٦٣٢ مليار دولار فقط سنويا. إن هذه الأرقام صادمة، وخاصة بالنظر إلى أن حوالي ٦٠٪ من احتياجات الاقتصادات النامية لم تُدرج ضمن مساهماتها المحددة وطنيا – التعهدات المتفق عليها في إطار اتفاق باريس – مما يجعل التعهدات البالغة ١٠٠ مليار دولار والمتفق عليها في عام ٢٠٠٩ في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP15) في كوبنهاغن غير كافية إلى حد يرثى له.

والأكثر من ذلك أن ما يُخصص اليوم لأغراض الصلابة والتكيف لا يتجاوز ٧٪ من تمويل العمل المناخي، رغم أن التقديرات الواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالتكيف مع تغير المناخ لعام ٢٠١٩ تشير إلى أن استثمار ١٫٨ تريليون دولار في مبادرات مثل نظم الإنذار المبكر والممارسات الذكية مناخيا على مدار ١٠ سنوات يمكن أن يدر منافع يبلغ مجموعها ٧٫١ تريليون دولار.

ومما زاد الأمور تعقيدا أن جائحة كوفيد-١٩ والغزو الروسي لأوكرانيا أديا إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتشديد الأوضاع المالية. وأدت هذه العوامل إلى زيادة أعباء المالية العامة على اقتصادات الأسواق الصاعدة وكانت بمثابة اختبار لمدى الصلابة الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية في الوقت الذي ترتفع فيه درجات الحرارة بمعدلات غير مسبوقة. وأسفرت هذه الأحداث المتعاقبة عن استنزاف الأموال والموارد من مشروعات الاستدامة وتسببت في انكماش حاد في رؤوس الأموال يهدد بتراجع الاتجاهات التي شهدتها عقود من المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تغير المناخ يمكن أن يهدد تقدم التنمية عن طريق دفع ١٣٢ مليون نسمة إلى هوة الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، وخاصة أولئك الذين يعيشون في إفريقيا وجنوب آسيا.

إن تكلفة تنفيذ جدول أعمال المناخ – في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره – تتجاوز بكثير الموارد المتاحة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى مجمع أكبر من الأموال. ويقال إنه إذا خصصت بنوك التنمية متعددة الأطراف جميع أموالها للتحول الأخضر، فستصل إلى حوالي ٤٪ من التمويل المطلوب (World Bank 2020). ومع ذلك فإن تحويل من ١٪ إلى ١٫٥٪ فقط من أصول القطاع الخاص على مستوى العالم – التي تتجاوز قيمتها ٤٥٠ تريليون دولار – من شأنه أن يسد فجوة

إهداء من وزارة التعاون الدولي، مصر

تمويل العمل المناخي (FSB 2021). وتستطيع المؤسسات الخيرية أيضا تقديم يد المساعدة. ففي السنوات الأخيرة، شهدت أموال المؤسسات الخيرية التي تستهدف العمل المناخي نموا سريعا. وفي عام ٢٠٢٠، تراوح التمويل المخصص للتخفيف من آثار تغير المناخ بين ٦ مليارات دولار و١٠ مليارات دولار وهو ما يمثل، لوضع الأمور في نصابها، أقل من ٢٪ من تمويل كافة المؤسسات الخيرية في جميع أنحاء العالم.

وهذه الحاجة الملحة للأموال استحثت دعوة دولية لقيام البنيان المالي العالمي المعاد هيكلته بتكثيف العمل المناخي وجذب استثمارات القطاع الخاص للبلدان الأشد احتياجا لها. ومن أكثر المبادرات طموحا مبادرة بريدجتاون وإطار كفاية رأس المال في مجموعة العشرين.

وقد كانت الاستفادة من الفرص المالية وأوجه التضافر بين العمل المناخي والتنمية المستدامة بمثابة القوة الدافعة "لدليل شرم الشيخ للتمويل العادل"، الذي أصدرته مصر في ضوء رئاستها للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27). والهدف من الدليل هو مساعدة الأطراف المعنية على الانتقال على نحو أكثر كفاءة من التعهدات إلى التنفيذ من خلال تحديد المؤسسات الرئيسية، بما في ذلك مقدمو رأس المال المناخي، وتوضيح الفرص والمخاطر والشراكات المحتملة من أجل مستقبل يتسم بالصلابة في مواجهة تغير المناخ.

وقد استحدث الدليل أول تعريف لمفهوم "التمويل العادل" الذي يتجاوز مفهومي العدالة المناخية والتحول العادل. وهذه المبادرة تضع الناس في المقام الأول، حيث تركز على التوزيع العادل للمنافع والأعباء، وتؤكد على حماية البعد الاجتماعي للتحول إلى مستقبل يتسم بالصلابة في مواجهة تغير المناخ. وباختصار، تحاول المبادرة تفعيل مبدأ "المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة ومراعاة قدرات كل طرف" من خلال مناقشة مفاهيم شعور البلدان بالملكية، والحصول على الفرص، والقدرة على تحمل التكاليف، والتحيز في توزيع الموارد. وهي تعزز أيضا مفهوم "الإضافية" – أي المنافع التي لا تُعزى إلا إلى التدخل – والحوكمة الرشيدة. وإلى جانب المبادئ الإرشادية الاثني عشر المقابلة، فإن التمويل العادل "يراعي المسؤولية التاريخية عن التغيرات المناخية مع ضمان الحصول العادل نوعا وكما على تمويل العمل المناخي بما يدعم صلابة مسارات التنمية، دون أن يُترك أحد وراء الركب".

ويتطلب تسريع التحول إلى مستقبل منخفض الكربون ويتسم بالصلابة في مواجهة تغير المناخ اتخاذ إجراء جماعي ووجود شراكات قوية بين الأطراف المعنية المتعددة. وهذا يعني إطلاق الأموال من الجهات المالية العامة والخاصة والخيرية وتعزيز تمويل العمل المناخي في الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة. وتكمن المشكلة في تصنيف ٧٧٪ من المراتب الائتمانية السيادية للاقتصادات النامية في "المرتبة غير الاستثمارية"، والتي ترتبط بالتالي بالمخاطر المرتفعة. وهناك أيضا فجوات كبيرة في المعلومات المتعلقة بالفرص، وإقبال المستثمرين، وتأثير الاستثمار.

ويمثل سد فجوة المعلومات أهمية بالغة للحكومات والمستثمرين وقد يلقي، بدوره، الضوء على أنماط المخاطرة والعائد، وخفض تكاليف المعاملات، وتمكين آليات التمويل الجديدة، والمساعدة في إنشاء مشروعات بالغة التأثير وقابلة للاستثمار تتوافق مع اتفاق باريس وتساهم في تنفيذ أولويات البلدان.

وتعطي مصر مثالا على الانتقال من السياسة إلى التطبيق من خلال إطلاق "المنصة الوطنية للربط بين قطاعات المياه والغذاء والطاقة" (برنامج نُوَفِّي) أثناء الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP27) للتأكيد على شعور البلد بالملكية واعتماد منهج من أسفل إلى أعلى قائم على البرامج بقيادة الدولة. ويتضمن برنامج "نُوَفِّي" (التي تعني باللغة العربية "الوفاء بالتعهدات") الحلقة المفقودة في المشروعات القابلة للاستثمار، كما يساهم في سد فجوة المعلومات. ويعمل كذلك على تنسيق الجهود لضمان التفاعل المستدام والمثمر بين الأطراف المعنية. فمن خلال تصميم وهيكلة وإعداد مشروعات التخفيف والتكيف المحددة والقابلة للتنفيذ، تمكن برنامج "نُوَفِّي" من تعبئة التمويل الميسر وتحفيز الاستثمار الخاص. وقد استفاد البرنامج من أدوات التمويل المبتكرة، بما في ذلك التمويل المختلط ومبادلات الدين من أجل العمل المناخي (Al-Mashat and Berglöf 2023).

وفي الفترة التي تسبق الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP28) في الإمارات العربية المتحدة التي تُعقد في وقت لاحق من هذا العام، من المهم حصر التجارب الناجحة وتعزيز تبادل المعلومات. ويتضمن دليل شرم الشيخ للتمويل العادل خطة لعمل البلدان معا على التصدي للتحديات المرتبطة بالمناخ وتحفيز التمويل من أجل مستقبلنا منخفض الكربون. التمويل والتنمية

رانيا المشاط هي وزيرة التعاون الدولي في مصر.

المراجع

Al-Mashat, Rania, and Erik Berglöf. 2023. "Fostering Climate Agency Where It Counts." Project Syndicate, June 13.

Financial Stability Board (FSB). 2021. *2021 FSB Annual Report*. Basel.

G20 Eminent Persons Group on Global Financial Governance (G20 EPG). 2018. *Making the Global Financial System Work for All*. Global Financial Governance report.

World Bank. 2020. *Transformative Climate Finance: A New Approach for Climate Finance to Achieve Low-Carbon Resilient Development in Developing Countries*. Washington, DC.

الرسم التوضيحي: *Joan Wong*

قرن البزوغ الإفريقي

التحول الديمغرافي في إفريقيا يمكن أن يغير النظام العالمي

في نوفمبر الماضي، وصل عدد سكان العالم إلى حاجز الثمانية مليارات نسمة. ومؤخرا، في إبريل الماضي، تخطت الهند الصين لتصبح أكثر بلدان العالم اكتظاظا بالسكان. ومع ذلك فإن الطفرة السكانية التي تشهدها إفريقيا هي التي تحظى باهتمام بالغ، في ظل تحولها الديمغرافي الذي يُتوقع أن يعيد تشكيل القارة والعالم من ورائها.

وكان عدد سكان إفريقيا في عام ١٩٠٠، المقدر بنحو ١٤٠ مليون نسمة، يمثل حينها ٩٪ من مجموع سكان العالم. غير أن نسبة سكانها تضاعفت منذ ذلك الحين. فقد زاد مجموع سكان إفريقيا بمقدار عشرة أضعاف ويتجاوز الآن ١,٤ مليار نسمة مدفوعا بمزيج من انخفاض معدلات الوفيات وبعض أعلى معدلات المواليد في العالم.

وتتوقع الأمم المتحدة أنه بحلول عام ٢٠٥٠، سيصل عدد سكان إفريقيا إلى ما يقرب من ٢,٥ مليار نسمة. وهذا الرقم يعني أن أكثر من ٢٥٪ من سكان العالم سيكونون أفارقة. وبعد ذلك سيتباطأ معدل نموها السكاني، لكن ستظل إفريقيا إلى حد بعيد أكبر مصدر للنمو على مستوى العالم: فمن المتوقع أن تصل نسبة سكانها إلى ما يقرب من ٤٠٪ من سكان العالم مع نهاية هذا القرن.

وتتوقع الأمم المتحدة أن تساهم ثمانية بلدان فقط، من بينها خمسة بلدان إفريقية، بأكثر من نصف الزيادة السكانية في العالم على مدار العقود الثلاثة القادمة. وسيكون نمو السكان في سن العمل في هذه البلدان الإفريقية، وفي العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء القارة، أسرع مقارنة بأي فئة عمرية أخرى.

وهذا التحول المتوقع في عدد السكان والمكاسب الديمغرافية التي يحتمل أن تحققها هذه البلدان قد ينشأ عنهما آثار اقتصادية عميقة بل قد يغيران النظام العالمي، مع احتمال ظهور بعض هذه الدول كقوى عالمية جديدة. التمويل والتنمية

أندرو ستانلي هو أحد أعضاء فريق مجلة التمويل والتنمية.

عمالقة صاعدون

خمسة من البلدان الثمانية المتوقع أن تساهم بأكثر من نصف النمو السكاني في العالم حتى عام ٢٠٥٠ تقع في إفريقيا، حيث تشير التنبؤات إلى أن نيجيريا ستصبح ثالث أكثر بلدان العالم اكتظاظا بالسكان.

(النمو السكاني السنوي، بالملايين)

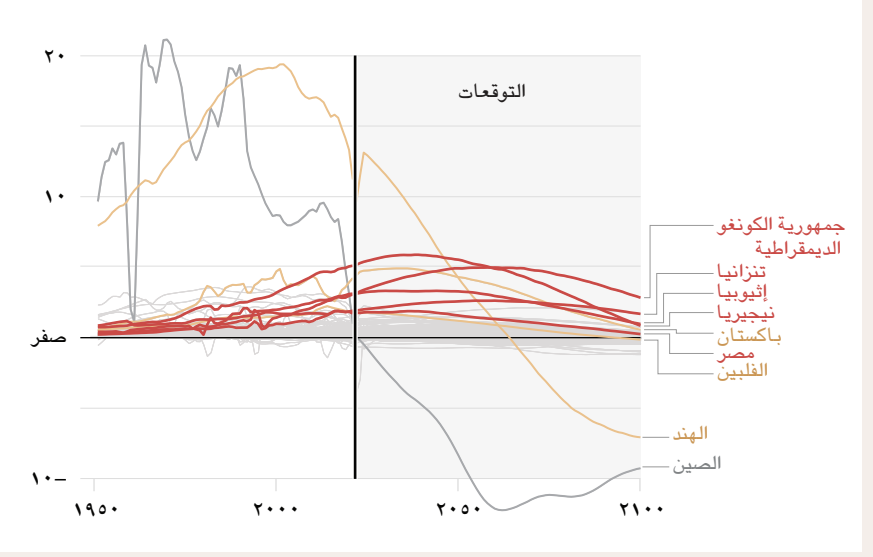

المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (٢٠٢٢)؛ وعالمنا في البيانات.

ملحوظة: يوضح الرسم البياني التقديرات والتوقعات التاريخية حسب سيناريو معدل الخصوبة المتوسط الصادر عن الأمم المتحدة. ويتم تسليط الضوء على البلدان الثمانية التي ستساهم بأكثر من ٥٠٪ من النمو السكاني في العالم، إلى جانب الصين.

تحول يافع

العمر الوسيط يقسِّم السكان إلى قسمين متساويين: حيث يكون نصف السكان أكبر من العمر الوسيط والنصف الآخر أصغر من العمر الوسيط.

(العمر الوسيط، ٢٠٢١)

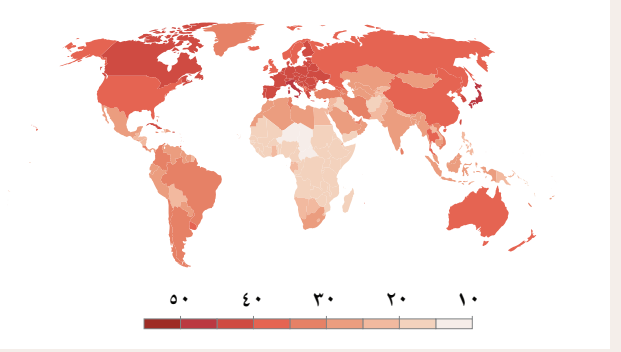

المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (٢٠٢٢)؛ وعالمنا في البيانات.

١٨,٦

العمر الوسيط في إفريقيا اعتبارا من عام ٢٠٢١، الذي سيشهد ارتفاعا بمرور الوقت، يساهم في خلق فرص اقتصادية ومكاسب ديمغرافية محتملة. وسيكون الاستثمار في رأس المال البشري، بما في ذلك التعليم، أمرا بالغ الأهمية لضمان تحقيق هذه الإمكانات.

طفرة إفريقيا

تشهد إفريقيا انفجارا سكانيا. فهي تساهم حاليا بنحو نصف الزيادة في عدد السكان في العالم وتضيف كل عامين عددا مماثلا لعدد سكان فرنسا. وبحلول عام ٢١٠٠، من المتوقع أن يكون اثنان من كل خمسة أشخاص على وجه الأرض من الأفارقة.

معدل النمو السكاني، ٢٠٢١

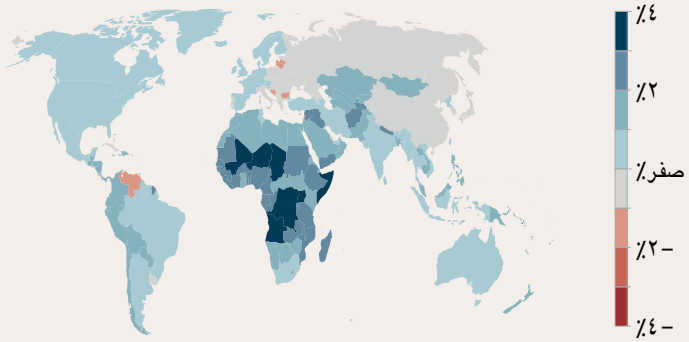

عدد السكان، بالمليارات

عدد السكان، بالمليارات

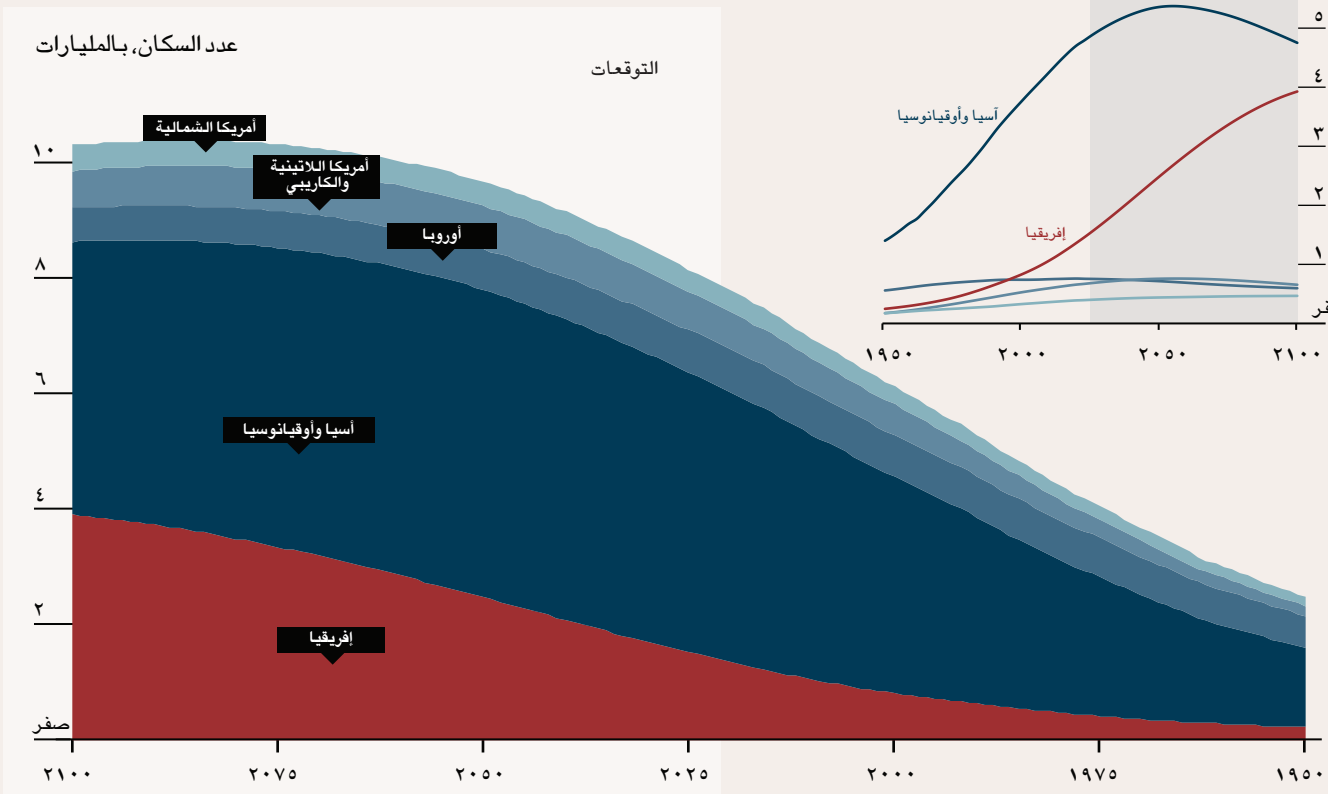

النسبة من سكان العالم

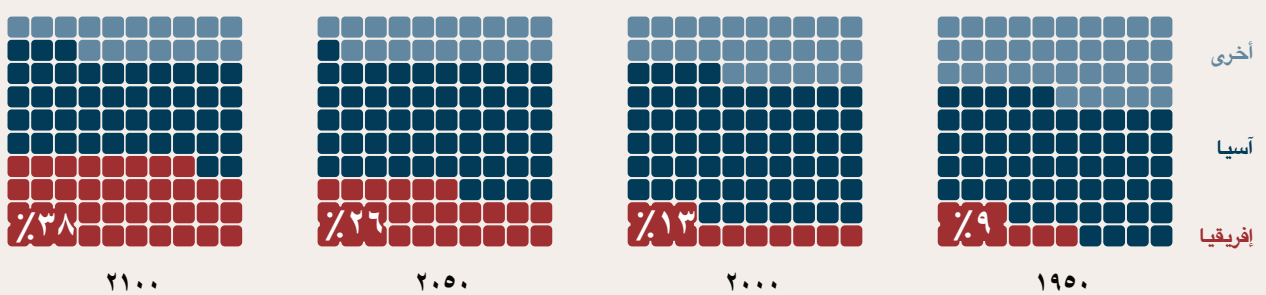

المصادر: الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية (٢٠٢٢)؛ وعالمنا في البيانات.

ملحوظة: توضح الرسوم البيانية التقديرات والتوقعات التاريخية حسب سيناريو معدل الخصوبة المتوسط الصادر عن الأمم المتحدة. ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات الموضحة في الخرائط على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

إصلاح شامل لاقتصادات العالم العربي

الرسوم التوضيحية: ماجدة عزب

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإمكانها الاستفادة من البيئة العالمية المتغيرة

جهاد أزعور وتالين كورانشيليان

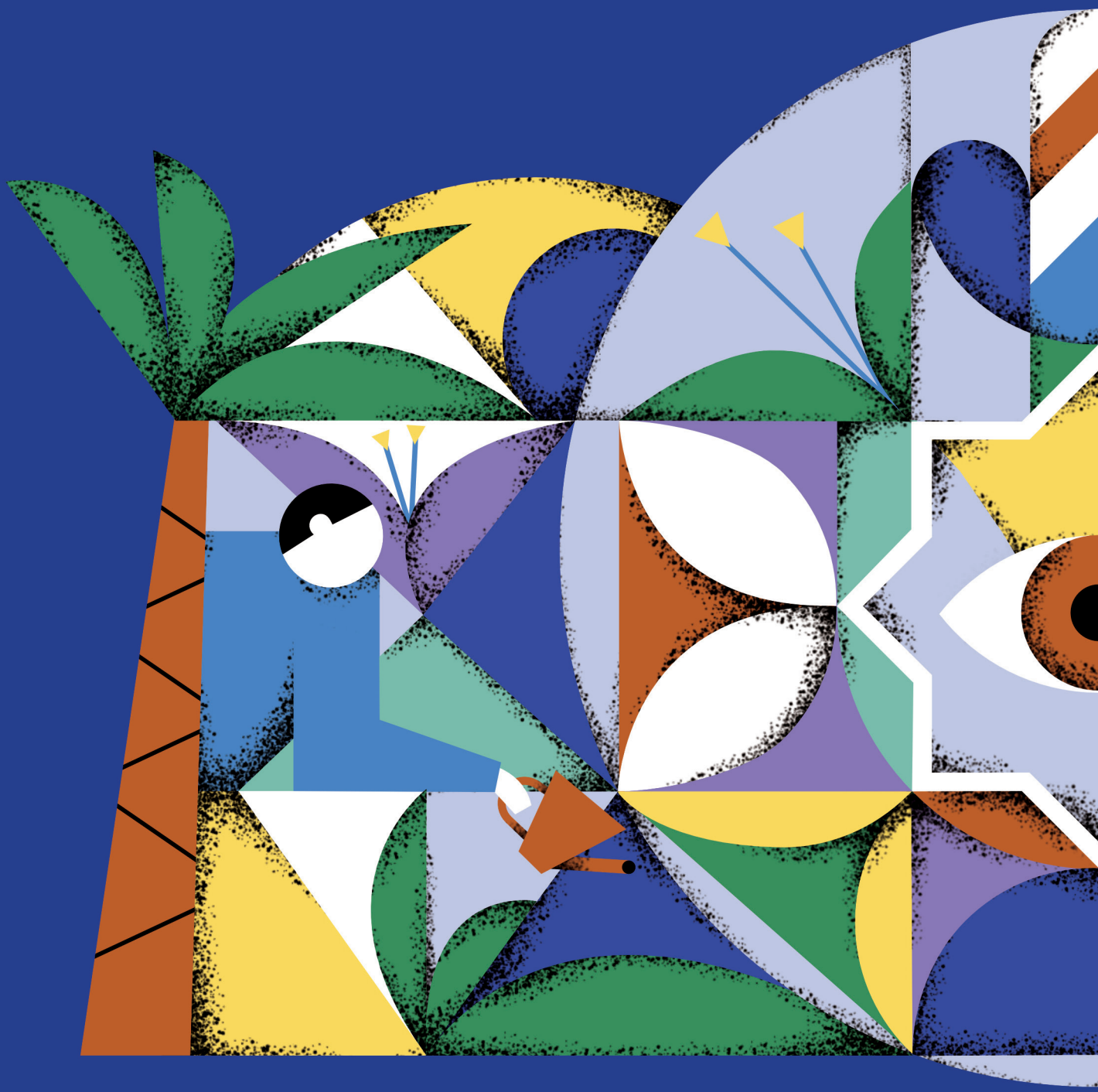

آن الأوان لإعادة النظر في محركات النمو الاقتصادي عبر مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ففي عالم يتسم بسرعة التغير، هناك فرص غير مسبوقة أمام بلدان المنطقة البالغ عددها أربعة وعشرين بلدا لتأمين النمو الشامل للجميع، وخلق وظائف عالية الجودة، وتحسين الاستجابة لطموحات مواطنيها البالغ عددهم ٦٠٠ مليون نسمة.

وتمتد هذه المنطقة على مساحة أربعة آلاف ميل وأربع مناطق زمنية من المغرب إلى جمهورية إيران الإسلامية. وتضم بعض أغنى بلدان العالم – قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية – وبعض أفقر البلدان – الصومال والسودان واليمن. ورغم أن بلدان العالم العربي تتسم بتنوع اقتصاداتها وسكانها، فإنها تشترك في العديد من الخصائص، منها وحدة التاريخ واللغة والروابط الثقافية العميقة.

وعلى مدار العقدين الماضيين، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تغيرات هائلة، بما فيها ثورات الربيع العربي بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، إلى جانب تحولات غير كافية لاستشراف المستقبل – استمرار النمو الباهت طويل الأمد، وضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة، وارتفاع البطالة بين الشباب. وتتعرض بعض البلدان لضغوط متزايدة الحدة مرتبطة بالديون، والتضخم المرتفع، والعوامل الديمغرافية، والمساواة.

ومع ذلك، في خضم هذه التحديات تكمن فرص جديدة لتأمين النمو الشامل للجميع وخلق الوظائف المستدامة على خلفية تطورات الجائحة والتغير المناخي والثورة الرقمية. ويشمل ذلك التحول الرقمي، والاستثمار الأخضر، والأسواق الاقتصادية الجديدة، وتحول نظام الطاقة، وطبيعة العمل المتغيرة. وبالفعل بدأت بلدان مثل مصر وموريتانيا والمغرب والإمارات العربية المتحدة في الاستفادة من فرص الطاقة الخضراء. وبإمكان المنطقة كذلك اقتناص فرصة الاستفادة من توسع التجارة البينية ريثما تجري إعادة مواءمة سلاسل الإمداد العالمية.

وسوف يتعذر الاستمرار في الوضع الراهن لهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، وخاصة في البلدان المثقلة بالديون التي تعاني من ارتفاع تكاليف التمويل. فلن يكون بوسع هذه البلدان، الغارقة بالفعل في مشكلات بطالة الشباب المرتفعة وعدم المساواة بين الجنسين، أن تستوعب أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل المتوقع أن تبلغ أكثر من ١٠٠ مليون شخص خلال السنوات العشر القادمة إلا إذا قامت بتغيير نموذج النمو فيها. وستؤدي سياسة عدم التغيير إلى احتدام المخاطر المحيطة بالتماسك الاجتماعي الضعيف بالفعل – فضلا على الضغوط الناجمة عن سرعة احترار الكوكب والتطورات الجذرية في الاقتصاد العالمي.

ومن شأن عقد "صفقة جديدة" للمنطقة أن يحقق الأهداف المعروفة تماما والتي طال انتظارها لتلبية تطلعات شعوب المنطقة، ألا وهي: زيادة فرص العمل، وتحسين التعليم، وتعزيز كرامة المواطن، وتحسين نظم الحوكمة، وتوزيع الفرص والموارد الاقتصادية على نحو أوسع نطاقا وأكثر عدالة. فكيف يمكن إذن لبلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط تحقيق التحول والحد من مواطن الضعف وبناء الصلابة في مواجهة الصدمات المستقبلية؟ وكيف يمكنها دفع عملية التغيير مع تشجيع زيادة التعاون العالمي؟

الاستقرار الاقتصادي

لا شك أن التركيز على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي هو نقطة الانطلاق. فمع قيام العديد من الحكومات بزيادة الإنفاق وتقديم الدعم الاجتماعي لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ وأزمة غلاء المعيشة، وهو عين الصواب، لم تأت مثل هذه التدابير بدون تكلفة واستدعت غالبا الاقتراض. ومع ارتفاع تكاليف خدمة الدين يضيق الحيز المتاح للتصرف من المالية العامة مع استمرار الحكومات في مواجهة المخاطر من الصدمات المستقبلية، والالتزامات الاحتمالية، وتفاقم الضغوط المناخية.

ومع قيام الحكومات بسداد ديونها، ينبغي أن تعكف على تعبئة الإيرادات، عن طريق إلغاء الإعفاءات غير الفعالة وتعزيز العدالة الضريبية؛ والحد من الإنفاق على الدعم غير الموجه؛ والسيطرة على فاتورة أجور القطاع العام. فمثل هذه المصروفات تتسم بالجمود وتقيد قدرة الحكومات على الاستجابة للصدمات أو تمويل التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. وفي تونس، على سبيل المثال، يلاحظ أن هذا النوع من الإنفاق يمثل أربعة أخماس الإيرادات.

وعلى صعيد السياسة النقدية، ينبغي أن تواصل البنوك المركزية تنفيذ سياساتها الاستشرافية، من خلال التركيز بوضوح على استقرار الأسعار مع المحافظة على الاستقرار المالي حسب الحاجة. ويتعين تعديل السياسات لكي تواكب البيانات الجديدة والتطورات في الأوضاع العالمية بالإضافة إلى أوضاع السياسات في كبرى البنوك المركزية.

غير أن مجرد المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي لن يتحقق معها التغير التحولي المطلوب. فالاستقرار يمثل الأساس وليس البناية. والإصلاحات الهيكلية ستكون ضرورية أيضا لتحقيق النمو الشامل لجميع شرائح المجتمع.

وتشكل شبكة الأمان الاجتماعي القوية وجيدة التصميم عاملا ضروريا للحفاظ على التماسك الاجتماعي. فمعظم الإنفاق الاجتماعي في المنطقة يذهب إلى الدعم العام غير الموجه للمستحقين. ورغم أن هذا الدعم العام يساعد على ضمان سهولة حصول الفقراء على

الغذاء والوقود، فإنه يقترن بقدر هائل من الهدر، حيث يعود الجانب الأكبر من المنافع على الأثرياء، كما أنه يحد من قدرة الحكومات على الاستثمار في البرامج الموجهة بصورة أفضل للمستحقين.

ومن شأن إحلال الدعم الموجه محل إعانات الدعم المعممة للأسعار أن يتيح لمن هم أشد احتياجا استشعار التحسن الفوري والملحوظ. وعلى هذا النهج ذاته، قامت المغرب بإلغاء دعم الوقود في عام ٢٠١٦، واستحدثت مصر آلية مؤشر تسعير الوقود التلقائي في عام ٢٠١٩، وخفضت موريتانيا دعم الوقود غير الموجه بدرجة كبيرة مع زيادة التحويلات النقدية على أساس تصاعدي إلى الفئات الأشد تأثرا.

ويمكن كذلك التعجيل بتنفيذ آليات أعلى كفاءة لتوجيه المساعدات للمستحقين. ففي خلال فترة الجائحة، استطاع المغرب أن يصل بسرعة إلى العمالة في القطاع غير الرسمي باعتماد برنامج للتحويلات النقدية يستخدم نظام المدفوعات الرقمية. وبالمثل، قام الأردن بتحسين استهداف المستحقين من خلال نظام التحويلات النقدية، لا سيما بتوسيع نطاق تغطيته.

توسيع نطاق القطاع الخاص

من شأن ضمان اضطلاع القطاع الخاص بدور أكثر شمولا أن يكون عاملا أساسيًا لخلق فرص العمل. فالقطاع الخاص يوفر أكثر من ٩٠٪ من الوظائف في البلدان النامية. ومع اضطلاع القطاع العام بالعمل على خلق بيئة تمكينية، ينبغي أن تضطلع مؤسسات القطاع الخاص بمسؤولية زيادة الاستثمار والإنتاجية والقدرة التنافسية مع تدريب القوى العاملة للاستفادة من عالمنا التكنولوجي المتغير.

وبالتالي، ينبغي أن يمسك القطاع الخاص بعجلة القيادة لزيادة النشاط الاقتصادي، بدعم من قطاع عام قوي وعلى درجة عالية من الكفاءة. وفي المقابل، نجد أن دور الحكومات في إنشاء المؤسسات وتصحيح إخفاقات السوق وتوفير السلع العامة يشكل عاملا رئيسيا. وسوف تكون إصلاحات التعليم ضرورية لضمان إدخال القوى العاملة في القطاع الرسمي– مما يعزز أمن الدخل للمواطنين وسهولة حصولهم على أشكال الحماية الاجتماعية – ولتطوير المهارات الكافية للمواطنين للالتحاق بالقطاع الخاص. ومن شأن إزالة الحواجز القانونية وإنهاء الممارسات التمييزية أن يساعدا على تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة.

"من شأن إحلال الدعم الموجه محل إعانات الدعم المعممة للأسعار أن يتيح لمن هم أشد احتياجا استشعار التحسن الفوري والملحوظ."

وفي الوقت الراهن، تنتشر المؤسسات المملوكة للدولة في المنطقة عبر الطيف الاقتصادي، بحيث تتراوح من مؤسسات الصناعات التحويلية للتبغ والمنسوجات والمواد الغذائية والأثاث إلى مؤسسات الاتصالات وإنتاج الكهرباء. وهذا التواجد الكبير للقطاع العام في الأنشطة التجارية وبصفته الملاذ الأول للتوظيف يخلق أوجه عدم كفاءة وتشوهات، مما يشكل عبئا كبيرا على نمو الإنتاجية الكلي.

وتشكل الحوكمة الاقتصادية القوية والسياسات الحاسمة لمكافحة الفساد عاملين رئيسيين لتشجيع النمو الأسرع والأكثر شمولا للجميع وضمان إتاحة فرصة إبداء الرأي للجميع. فالمشاركة السياسية والاقتصادية توفر الحماية لمبدأ المساءلة بشأن استخدام الموارد العامة وتقديم الخدمات، كما تعزز التماسك الاجتماعي والثقة، وتضمن إمكانية توزيع منافع النمو عبر مختلف فئات المجتمع. ومع التقدم في تنفيذ الإصلاحات، سوف يكون من الضروري أن تقدم الحكومات أدلة مؤيدة لما اتخذته من قرارات ونتائجها وتتحمل مسؤوليتها. فالمؤسسات التي تتمتع بالشفافية وقوة المساءلة تضمن قيام قواعد العمل على العدالة والوضوح.

التأكيد على الصلابة

أصبح تحول الطاقة والصلابة في مواجهة تغير المناخ من الضروريات الأكثر إلحاحا. ففي منطقة ذات احتياجات كبيرة للمياه والغذاء، سوف يتسبب تغير المناخ في تفاقم مستويات الجوع المرتفعة أكثر من أي وقت مضى. وسوف يسفر ذلك عن تعميق الاضطرابات الاقتصادية، والصراع، والنزوح البشري. ففي تونس، يواجه قطاعا السياحة وصيد الأسماك مخاطر تآكل الشواطئ، مع ما لذلك من انعكاسات خطيرة على

النشاط الاقتصادي والتوظيف. وفي موريتانيا، يمكن أن ينخفض النمو بنسبة تصل إلى نقطة مئوية مع ازدياد موجات الجفاف، ولكن زيادة فرص الحصول على الكهرباء يمكن أن يخفض الخسائر إلى النصف.

ومن هنا يتضح أن الجهود الاستباقية لتعزيز الصلابة في مواجهة تغير المناخ تشكل أولوية ملحة. فقد بدأت بعض بلدان المنطقة بالفعل في الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية القادرة على تحمل تغير المناخ، مع اتخاذ تدابير من شأنها زيادة التكلفة الفعلية لانبعاثات الكربون، بما في ذلك إلغاء الدعم على استهلاك الطاقة بالتدريج. وقام المغرب في السنوات الأخيرة ببناء أكبر محطة في العالم للطاقة الشمسية المركزة، تستخدم الحرارة المنعكسة لدفع عملية توليد الكهرباء حتى بعد غروب الشمس. وجاءت مصر في طليعة بلدان المنطقة في إصدار السندات الخضراء وسارعت وتيرة إدماج الطاقة المتجددة في منظومة الطاقة على مدار العقد الماضي.

وينبغي أن تولي الحكومات الأولوية للتدابير النافعة في إطار كل سيناريوهات تغير المناخ المعقولة والعمل على بناء قدرات التكيف. فمن خلال نماذج المحاكاة التي أعدها البنك الدولي لتجربة المغرب يتبين أن الاستثمار في البنية التحتية للمياه يمكن أن يعزز القدرة على تحمل موجات الجفاف، مما يقلل خسائر إجمالي الناتج المحلي بما يقرب من ٦٠٪ ويحد من ارتفاع الدين العام. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل والهشة والمتأثرة بالصراعات، ينبغي أن تتمثل أولويتها الآنية في تعزيز ممارسات التأهب للكوارث، وإدارة الموارد المائية، وضمان قدرة البنية التحتية على التكيف. وينبغي لهذه البلدان أيضا تنمية قدراتها المؤسسية للتصدي لتغير المناخ مع تعزيز قدرة مجتمعاتها على الاستجابة لمواجهة الصدمات.

ومن شأن اعتماد التكنولوجيا الحديثة أن يعزز فرص التحول الجذري. ووفقا لدراسة أعدها البنك الدولي، يمكن أن يرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بأكثر من ٤٠٪ في ظل التحول الرقمي الذي يؤدي إلى رفع مستويات الكفاءة والإدماج والصلابة. غير أنه لا تزال هناك إمكانات كبيرة غير مستغلة بعد. فالهواتف الذكية مستخدمة على نطاق واسع، ولكن التجارة الإلكترونية لا تزال حديثة العهد. ولا تزال أوجه التفاوت قائمة في اعتماد التقنيات الرقمية بين البلدان منخفضة الدخل والبلدان مرتفعة الدخل في المنطقة.

ولتشجيع التحول الرقمي، يتعين على الحكومات خلق بيئة تمكينية قوية. وهذا يعني تقوية البنية التحتية الرقمية، والنهوض بالثقافة الرقمية، وتنمية مهارات القوة العاملة. فمثل هذه التدابير يمكن أن تقلل تكاليف اعتماد التقنيات الرقمية، وخاصة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد بدأت تونس، على سبيل المثال، مسيرة هذا التحول في عام ٢٠١٨ بوضع "قانون الشركات الناشئة"، الذي يبسط الإجراءات الإدارية لتشجيع ريادة الأعمال والابتكار في القطاع الرقمي.

التغيير رحلة طويلة

رغم أن الإصلاحات ستستغرق وقتا طويلا لكي تؤتي ثمارها، فإن ضمان نجاحها يقتضي توافر بعض المكوِّنات الأساسية بل الحيوية. واستنادا إلى التجارب السابقة عبر بلدان المنطقة، فإن شعور الحكومات بملكيتها التامة لبرامج الإصلاح هو عامل رئيسي لنجاح الإصلاحات واستمرارها. ومثل هذا الشعور بالملكية سيساعد الحكومات في التغلب على مقاومة التغيير. والمكوِّن الثاني هو شفافية التواصل لضمان إبلاغ الجمهور بضرورة التغيير وبناء التأييد اللازم للاختيارات العسيرة. وسيتطلب ذلك إقامة حوار حقيقي في اتجاهين، تقوم الحكومات من خلاله بتلقي الآراء التقييمية من الأطراف المعنية الرئيسية وإدراجها في برامج الإصلاح. فمن الضروري أن يشعر الناس بقدرتهم على التأثير على النتائج وليس مجرد الخضوع لسياسات لن تعود بالنفع إلا على القليلين منهم.

والتحول الهيكلي ليس بالعملية الخطية. فقد سعت حكومات كثيرة لتنفيذ تغيير دائم واسع النطاق لكنها وجدت نفسها بدلا من ذلك تواجه صدمات خارجية غير مواتية، وأوضاعا داخلية صعبة، وصراعات داخلية وخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي تصور بأن "الإصلاحات" مزورة لتنتفع منها فئة صغيرة من ذوي الصفوة يمكن أن يعرقل زخم الإصلاح. ولهذه الأسباب يعد تسلسل الإصلاحات مطلبا رئيسيا، بحيث تبدأ بتدابير تحقق مكاسب واسعة النطاق واستثمار المكاسب السريعة في التغلب على التشكك وبناء سجل للأداء. فسوف تكون هناك فترات من التقدم السريع وفترات أخرى تتعطل فيها عجلة التغيير. وينبغي أن تتسم الخطط الأصلية بالطموح والمرونة الكافية التي تسمح بالتعديل لمواكبة الظروف المتغيرة. وكما قال الرئيس الأمريكي السابق دوايت أيزنهاور ذات مرة: إن "الخطط عديمة الفائدة، ولكن التخطيط لا غنى عنه".

وفي المجمل، بينما يمثل الاستقرار الاقتصادي الكلية نتيجة مهمة، فإنه ليس كافيا في حد ذاته. ومثلما اتضح من الثورات العربية والاحتجاجات في أمريكا اللاتينية، فإن هناك حدودا لما يمكن أن يحققه الاستقرار بدون

"من دروس الماضي التي لا يمكن إغفالها أن أي إصلاح يتم فرضه على بلد ما من الخارج لن يفلح ما لم يحظ بالتأييد من داخل البلد."

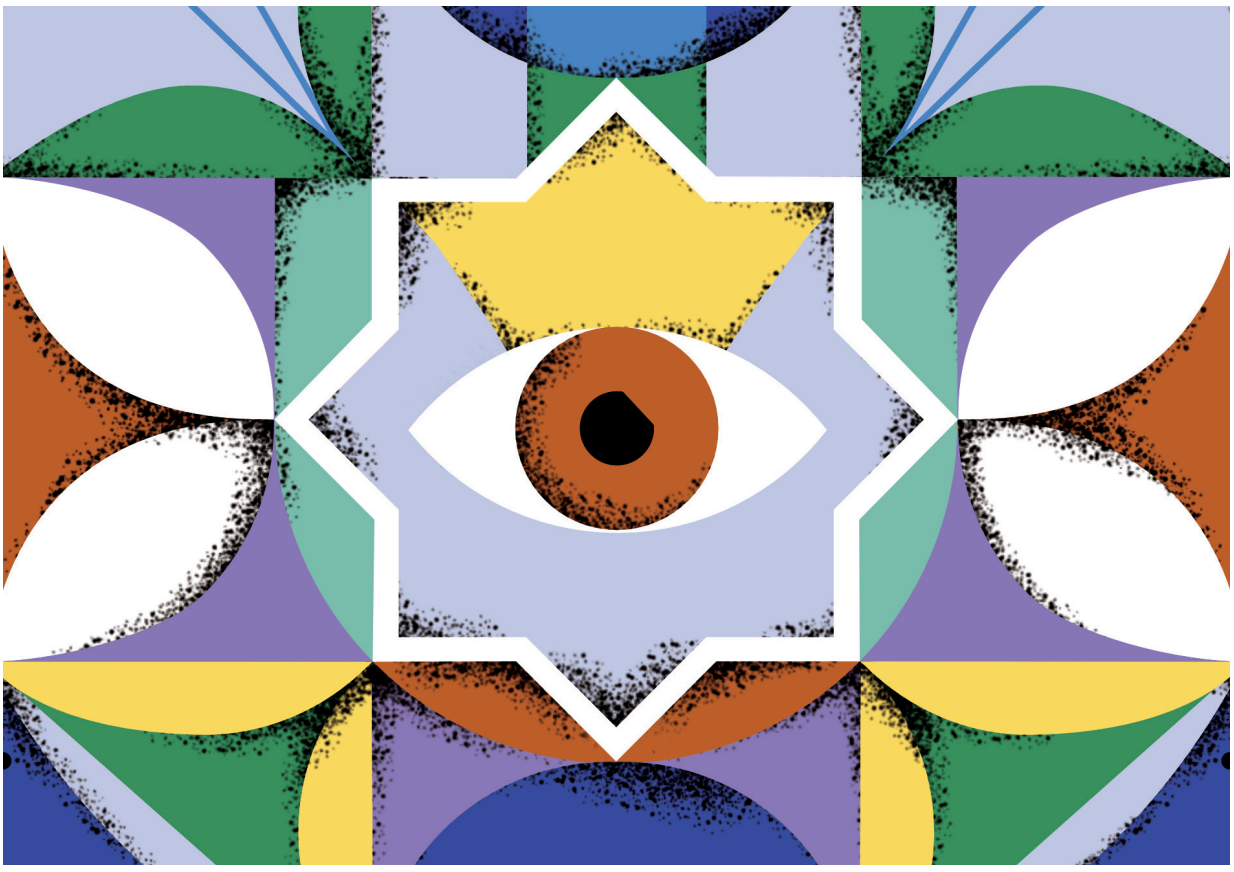

توفير فرص العمل، وتحقيق الرفاهية للجميع، وإتاحة التعبير عن الرأي. فالاستقرار مهم لأنه يسمح للحكومات بإجراء التحولات الهيكلية، التي تعزز بدورها صلابة البلاد وقدرتها على المحافظة على الاستقرار.

شراكة إقليمية مجددة

إن تشرذم المشهد العالمي في الوقت الراهن يدعو إلى انطلاقة جديدة للشراكات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فالتراجع في وتيرة التكامل التجاري سيلحق أكبر الضرر بالبلدان منخفضة الدخل في منطقة تتسم بدرجة عالية من الهشاشة، كما أن تخفيض التدفقات الرأسمالية والاستثمار الأجنبي المباشر سيفرض المزيد من القيود على حصول هذه البلدان على التمويل، ونشر التكنولوجيا، وتحسين آفاق النمو. ومع ضعف الروابط العالمية، سيكون من الضروري تقوية الروابط الإقليمية في التجارة والاستثمار أكثر من أي وقت مضى.

وفي هذا السياق، قامت البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس منذ ٤٢ عاما، وهي البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، باتخاذ خطوات لدعم الاستثمارات الإقليمية. ولكن على الرغم من الاتفاقات التجارية المتعددة في مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فلا تزال التجارة البينية في المنطقة ضعيفة.

ومع ازدياد عدد الاقتصادات المتقدمة المنخرطة في ممارسات "التوريد من الدول الصديقة"، سوف يتعين على بلدان المنطقة تنويع اقتصاداتها ووضع الخطط لزيادة الاكتفاء الذاتي الإقليمي. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقلبات الأسواق.

ومع ما يشهده العالم من تحول، سوف يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يستخلص الدروس من التجارب التي تحقق لها النجاح في السابق والتجارب التي لم تنجح. وبينما تمر هذه المنطقة بمرحلة إعادة نظر في الأساسيات، ينبغي لبقية العالم كذلك إعادة النظر في كيفية التصدي للمخاطر الوجودية العالمية مثل تغير المناخ والجوائح وكيفية تجنب التشتت الجامح. وينبغي أن تقوم المؤسسات متعددة الأطراف بتحديث قواعدها التنظيمية لضمان تحقيق التعاون بشأن السلع العامة العالمية، والمنافسة العادلة، وتوفير الحماية الكافية للفئات الأشد تعرضا للمخاطر.

ومن دروس الماضي التي لا يمكن إغفالها أن أي إصلاح يتم فرضه على بلد ما من الخارج لن يفلح ما لم يحظ بالتأييد من داخل البلد. فالسلطات الأردنية التي سعت للحصول على الدعم من صندوق النقد الدولي في ٢٠١٩ ظلت مثابرة على إبداء شعورها القوي بالملكية في سياق تنفيذ برنامجها الاقتصادي الوطني الذي يدعمه الصندوق. وكان التحول الناجح الذي حققه المغرب على مدار العقد الماضي مدعوما من تسهيلات الصندوق الائتمانية. وهذان البلدان هما خير شاهد على فعالية البرامج الوطنية للإصلاح الاقتصادي الشامل في نجاح التحول في البُلدان. ومن ثم، لا بد أن تضطلع المؤسسات متعددة الأطراف بدورها في فتح باب الحوار بشأن برامج الإصلاح، والسعي لتحقيق توافق الآراء، وتشجيع توخي الدقة والاتساق في تنفيذها. التمويل والتنمية

جهاد أزعور هو مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، حيث تشغل **تالين كورانشيليان** منصب نائب المدير.

إطلاق العنان للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط

أمجد أحمد

وجود بيئة تنظيمية أفضل سيجلب إلى الشرق الأوسط مزيدا من الاستثمار والابتكار في التمويل الرقمي

إن وجود سكان صغار السن ومتعلمين وتزايد أعدادهم – وبعض أعلى معدلات استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت والهواتف الذكية في العالم – يشير إلى وجود بيئة خصبة للابتكار المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إلا أن المنطقة متأخرة عن اللحاق بركب الخدمات المصرفية الرقمية واعتماد التكنولوجيا المالية. واغتنام الفرصة الهائلة المتاحة أمامها يعني التغلب على التحديات الكبرى، ومن بينها وجود منهج وقائي تجاه القواعد التنظيمية. وتختلف المناهج التنظيمية حسب كل بلد، إلا أن هذه المنطقة لديها بصفة عامة أكبر الإمكانات للإصلاح من بين الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لا سيما في مجال التمويل المحلي، وأسواق العمل، والقواعد التنظيمية للحوكمة. وبلدان الشرق الأوسط التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها عن طريق إشراك القطاع الخاص والحد من دور القطاع العام، وإتاحة إمكانية أكبر للحصول على الخدمات المالية، وزيادة وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر ليس أمامها خيار سوى اعتماد مفهوم الابتكار المالي.

CHRISTOPHER PIKE/BLOOMBERG VIA GETTY IMAGES

ويتمتع العالم العربي بميزة ديمغرافية كبيرة؛ فثلث عدد سكانه دون الثلاثين من العمر، ويستدعي انتقال أعداد هائلة منهم إلى مرحلة البلوغ في العِقد المقبل التوسع في المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات الأسر الجديدة. وسيكون عدد كبير منها أسرا ذات دخل مزدوج مع انضمام مزيد من النساء إلى القوى العاملة. ويتطلب هذا التحول الديمغرافي أيضا تنوعا اقتصاديا ونموا لدفع عملية توفير فرص العمل. وهذه الاحتياجات هي الدافع وراء التزام عدد كبير من حكومات المنطقة، لا سيما في منطقة الخليج، بالتحول الاقتصادي. ومن الممكن بشكل كبير تحقيق مكسب ديمغرافي في العديد من الاقتصادات، خاصة في اقتصادَي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الكبيرين، ويمكن أن تساعد آثاره اقتصادات أخرى على تحقيق الازدهار. وكما شهدنا في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى، أدت التكنولوجيا المالية إلى زيادة الشمول المالي، وهو ما يُعد محركا أساسيا للنمو الاقتصادي وأداة لتسريع وتيرته.

ويُكسب اعتماد تكنولوجيا الهواتف المحمولة المنطقة إمكانية كبيرة كسوق للمنتجات المالية الرقمية، خاصة بين الشباب الذين نشأوا في ظل التكنولوجيا الرقمية. ويتمثل أحد المؤشرات القوية على الطلب المتزايد في تسارع وتيرة المدفوعات غير النقدية إبّان جائحة كوفيد-١٩. ففي الإمارات، زاد حجم المدفوعات غير النقدية (وهي فئة تتضمن المدفوعات بدون بطاقات) من ٣٩٪ في عام ٢٠١٨ إلى ٧٣٪ في عام ٢٠٢٣.

على الرغم من هذا، لا تتجاوز نسبة العملاء في الشرق الأوسط الذين يستخدمون الخدمات المصرفية الرقمية ١٧٪ مقارنة بنحو ٦٠٪ في الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تزيد إيرادات التكنولوجيا المالية من ١,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٥–٤,٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان مع نمو التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي من أقل من ١٪ إلى ٢–٢,٥٪. ويمكن أن تحقق بعض بلدان الشرق الأوسط معدلات مساوية للمعدلات التي تحققها اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى، مثل البرازيل، ٥–٧٪، ونيجيريا، ١٢–١٥٪.

الأرض المقدسة

من بين أكبر العقبات التي تعترض الابتكار المالي في الشرق الأوسط وجود تقليد في المنطقة للتعامل مع القطاع

المالي كأرض مقدسة. ففي معظم البلدان، تكون المؤسسات المصرفية مملوكة بصفة أساسية للحكومات، أو لمؤسسات شبه حكومية، أو لنُخب ذات نفوذ. وتنحاز القواعد التنظيمية المفرطة في الحماية إلى الشركات القائمة، وتؤدي إلى ترسيخ وضع الشركات الوطنية الكبرى.

ولدى البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتمتع بميزانيات قوية يدعمها سخاء الحكومات، الرغبة في التوسع. إلا أنه بسبب محدودية الفرص في أسواق الخليج، فقد ذهبت بعيدا إلى أسواق مثل تركيا، الأكثر انفتاحا على عمليات الاستحواذ التي تنفذها بنوك أجنبية. ومن غير المحتمل أن يتم الدمج بين بنوك دول المجلس عبر الحدود قريبا. على سبيل المثال، من الصعب تخيل حصول بنك قطر الوطني على موافقة تنظيمية للاستحواذ على حصة الأغلبية في بنك سعودي أو إماراتي. وتوجد حالة من التوتر المثير للقلق داخل الحكومات بسبب الرغبة في توسيع نطاق الابتكارات والشمول الماليين من جانب، والرغبة في حماية الشركات المصرفية المحلية الكبرى ذات القيمة العالية من جانب آخر. وتعني ديناميكيات القطاع المصرفي المترسخة أن الكثير من الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة هي شركات تقديم خدمات أو أدوات لمؤسسات مصرفية راسخة لكسب العملاء أكثر من كونها منافسين فعليين. ويجب النظر إلى الفرصة التي تتيحها التكنولوجيا المالية من خلال هذا المنظور.

"تمويل المشروعات لم يرتق إلى مستوى التوقعات، وربما يشهد الزخم تباطؤا."

مراكز متنافسة

تبدي بلدان الشرق الأوسط اهتماما متزايدا ببناء نظام إيكولوجي يفضي إلى ابتكارات مالية، مع محاولة الكثير منها أن تصبح مراكز للتكنولوجيا المالية، بما في ذلك في أبو ظبي، والبحرين، ودبي، والرياض. وعلى خلاف الولايات المتحدة، حيث توفر الحكومة مجالا للاستكشاف والنمو قبل اتخاذ أي خطوة، ترغب حكومات الشرق الأوسط في أن تتصدر مجال الابتكارات المالية لتأكيد سيطرتها. ومن ثم، يتمثل المنهج الذي تتبعه معظم الأطراف المعنية بالتكنولوجيا المالية في المنطقة في التوافق مع توجهات الحكومة بدلا من توجيه اهتمامها إلى دعوة مارك زوكربيرغ إلى "التحرك بسرعة وكسر الأشياء".

وهذا المنهج الأساسي يحتاج إعادة تقييم. وتنفيذ عملية من أعلى إلى أسفل تقودها الحكومة بدلا من منهج تقوده الصناعة تجاه الابتكار لن يؤدي إلى ظهور شركات للتكنولوجيا المالية تتمتع بالقدرة على المنافسة عالميا أو جذب أفضل شركات التكنولوجيا المالية لإطلاق أعمالها محليا.

وبينما ينبغي لنا الإقرار بأهمية التخفيف من حدة المخاطر وحماية العملاء، يجب ألا تثبط هذه العناصر الابتكار المالي. ويجب على صناع السياسة في المنطقة بناء الخبرات العملية والموارد اللازمة لتنظيم صناعة التكنولوجيا المالية بشكل فعال. ومن شأن السماح بإنشاء شركات للتكنولوجيا المالية بدون الإفراط في القواعد التي تنظمها في المراحل الأولى أن يطلق العنان لمزيد من الابتكار.

ويرتكز بناء التكنولوجيا المالية في الإمارات بصفة أساسية على المناطق الحرة في سوق أبو ظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي. إلا أن البحرين والسعودية تتبنيان منهج المركز المالي الموحد للبنك المركزي. وبفضل سوقها الكبيرة، فإن السعودية في وضع جيد يمكنها من التوسع في شركات التكنولوجيا المالية عن طريق قواعد تنظيمية تمكنها من ذلك. إلا أنه حتى مع تركيز كل نظام إيكولوجي بصفة أساسية على تطوير ميزته التنافسية، يُعد الترابط وإمكانية التشغيل البيني بشكل أفضل ضروريين في هذه المنطقة التي تشهد تفتتا.

وستظل إمكانية توسع الأسواق أكبر تحد لإنشاء شركات مبتدئة للتكنولوجيا المالية تتمتع بقدرة تنافسية عالمية انطلاقا من هذه المراكز الإقليمية. ولم نر بعد أطرافا فاعلة على مستوى المنطقة بأكلمها تظهر بأعداد كبيرة.

ونظرا لأهمية الحجم في الخدمات المالية، من الصعب تخيل ازدهار قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة تشهد تفتتا. فهل يمكن للأردن أو البحرين تكرار نجاح السويد في نظام "كلارنا" العالمي للمدفوعات والتسوق؟ هذا احتمال بعيد للغاية. فالتوسع في هذه المنطقة مكلف للغاية، والقواعد التنظيمية تُثني عن هذا الأمر. وسيعترف معظم المؤسسين أنهم لا يستطيعون تحقيق أهداف النمو التي وضعوها وتطوير نموذج أعمال مربح وقابل للاستمرار بدون منهج إقليمي متعدد الأسواق.

الزخم الاستثماري في خطر

لقد انبثقت رقمنة الخدمات المالية عن قدرة أكبر على الحصول على التكنولوجيا بتكلفة أقل بفضل الابتكارات في البنية التحتية الرقمية، مثل الحوسبة السحابية، والحصول على رأس المال المخاطر. ومع ظهور الذكاء الاصطناعي، أصبحت إمكانية تعطيل الصناعات المعقدة أكثر واقعية من أي وقت مضى. ويحقق الذكاء الاصطناعي تكافؤ الفرص على نحو أكبر لجميع الشركات المبتدئة في المجال الرقمي، لا سيما تلك الشركات التي تعمل في التكنولوجيا المالية، التي تتطلب تحليلا متطورا لمجموعات البيانات المعقدة بدقة تقترب من الكمال بسبب المخاطر التي تنطوي عليها. وما كان يوما صعبا من الناحية التكنولوجية على الكثير من الشركات الوليدة ومكلفا للغاية بشكل يثنيها عن العمل قد يكون الآن ممكنا بفضل نماذج لغة الذكاء الاصطناعي.

وظلت التكنولوجيا المالية القطاع المهيمن لاستثمارات رأس المخاطر في السنوات الثلاث الماضية، ومن المتوقع أن تبقى في الصدارة. وقد زاد حجم تمويل المشروعات في التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ٥٨٧ مليون دولار في عام ٢٠٢١ إلى ٩٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٥٨٪. وكان التمويل في عام ٢٠٢٢ عبر ١٣١ صفقة مقابل ١٢٤ صفقة في عام ٢٠٢١، وبذلك يزداد حجم جولات التمويل. وزاد نصيب هذا القطاع من تمويل المشروعات من ٢١٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٢٩٪ في عام ٢٠٢٢.

وقد هيمنت شركات المدفوعات المبتدئة على الموجة الأولى من الاستثمار، وهذا ليس بمستغرب في منطقة تمثل فيها التحويلات والتجارة الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي. ومؤخرا، تم إنشاء مجموعة أكثر تنوعا من الشركات المبتدئة

في المنطقة، مثل منصتي "تابي" و"تمارا" لخدمات الشراء الآن والدفع لاحقا، وشركتي "لين تكنولوجيز" و"بوابة ترابط" للصيرفة المفتوحة، ومنصتي "ليندو" و"لِوا" لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنصتي "ثروة" و"ثاندر" لإدارة الثروة.

على الرغم من هذا، لم يرتق تمويل المشروعات إلى مستوى التوقعات، وربما يشهد الزخم تباطؤا. فمنذ الربع الأول من عام ٢٠٢٣، سجلت الصفقات والتمويل في المنطقة أقل قيم منذ بداية جائحة كوفيد-١٩. وتنبأ تقرير صدر عن معهد ميلكن في عام ٢٠١٩ أنه بحلول عام ٢٠٢٢، ستجمع ٤٦٥ شركة تكنولوجيا مالية في الشرق الأوسط أكثر من ملياري دولار في شكل تمويل لرأس المال المخاطر، مقارنة بما لا يتجاوز ٣٠ شركة مبتدئة جمعت حوالي ٨٠ مليون دولار في عام ٢٠١٧. ومن الواضح أن المنطقة لا تحقق إمكاناتها لجميع الأسباب التي نوقشت سابقا.

ضرورة اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات

على الرغم من التحديات، تدرك الجهات التنظيمية في المنطقة ما تتمتع به التكنولوجيا المالية من إمكانات لتحسين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وتلتزم بتوفير بيئة تنظيمية مواتية. وتُعد التصريحات السعودية مؤخرا بشأن إطار الصيرفة المفتوحة، والقواعد التنظيمية التي أصدرتها مصر للمدفوعات الرقمية خطوتين مهمتين نحو توفير مناخ تنظيمي أفضل.

ومن الضروري اتخاذ عدد من الإجراءات على مستوى السياسات لتمكين قطاع التكنولوجيا المالية من تحقيق كامل إمكاناته، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تخفيف حدة المخاطر وحماية العملاء، وذلك على النحو التالي:

تحقيق تكافؤ الفرص للشركات القائمة، والأطراف الفاعلة الدولية، والشركات المبتدئة سيؤدي إلى وجود مزيد من الأطراف الفاعلة الديناميكية التي تتمتع بقدرة تنافسية على مستوى العالم. وإتاحة الفرصة أمام الشركات القائمة للمنافسة ستزيد من فعالية الإنفاق في مجال تكنولوجيا المعلومات وتدفع الابتكار فيه. وستُضطر الشركات القائمة إلى تحسين منتجاتها وخدماتها للاحتفاظ بالعملاء. وستدفع المنافسة المتزايدة أيضا عمليات الدمج والاستحواذ التي تشتد الحاجة إليها سواء داخل البلدان أو فيما بينها، مما ييسر خروج رأس المال المخاطر للشركات المبتدئة الناجحة، وجذب رؤوس الأموال من أجل تمويل شركات جديدة في هذا القطاع.

الاتساق التنظيمي سيتيح توسع الأسواق على نحو أيسر وأكثر فعالية لجميع الأطراف الفاعلة. وستظل الشركات المبتدئة في حاجة إلى الحصول على تراخيص وتصاريح، إلا أن زيادة الشفافية التنظيمية والمشاركة العامة ستمهد التوسع الجغرافي. ويمكن أن تتمثل خطوة أخرى إيجابية في السماح للأطراف الفاعلة المرخَّصة في أحد البلدان بالعمل بحرية في بلد آخر. وستتيح الاتفاقات بين الجهات التنظيمية في المراكز الإقليمية المختلفة للشركات المبتدئة التوسع الجغرافي بقليل من الاحتكاك. ومن الأهمية بمكان الإقرار بأن النمو الإقليمي ليس مباراة صفرية النتيجة وأنه يحقق فائدة للجميع.

إضفاء الديمقراطية على الحصول على المعلومات هو المفتاح الرئيسي لوجود قطاع ابتكاري للتكنولوجيا المالية. وستؤدي القواعد التنظيمية للصيرفة المفتوحة والسجلات الائتمانية الشاملة للمقترضين المحتملين إلى تخفيض التكاليف وتشجيع مزيد من المنافسة بين مجموعة أكبر من الشركات في مجال المنتجات والخدمات.

وجود مجموعة كبيرة من المستثمرين في رأس المال المخاطر المحلي من الأمور المطلوبة. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انخفض تمويل رأس المال المخاطر بنسبة ١٣٪ في عام ٢٠٢٣، وتراجع عدد الصفقات بمقدار ٥٥٪. واعتمدت المنطقة في العادة اعتمادا كبيرا على صناديق دولية لسد الفجوة في جولات تمويل مشروعات أكبر. وباستبعاد صناديق الثروة السيادية والكيانات شبه الحكومية، فإن عدد الأطراف الفاعلة المحلية القادرة على تمويل جولات التمويل الأكبر الضرورية لعملية التحول والتوسع في الشركات المبتدئة من أجل المنافسة الإقليمية والعالمية يصبح محدودا. ولا يوجد حتى ما يكفي من شركاء دوليين محدودين في المنطقة لدعم الصناعة التي تعتمد على رأس المال المخاطر بدون مساندة من الحكومة. وبالتالي، فإنه من الضروري وجود مجموعة فعالة ومتنوعة وكبيرة من الشركاء المحدودين. ويحتاج النظام الإيكولوجي إلى مستثمرين مؤسسيين محليين ودوليين مثل صناديق المعاشات التقاعدية، والأوقاف، والمؤسسات، وشركات التأمين، وشركات إدارة الأصول. وسوف تجذب برامج الضمانات والحوافز هؤلاء المستثمرين.

تنمية رأس المال البشري والهجرة يجب أن تكونا بندا ذا أولوية في أجندة السياسات. ويتعين على المتخصصين الماليين الأقوياء إنشاء شركات مبتدئة ابتكارية وتوفير بيئة تنظيمية مواتية. والحقيقة أن العثور على أشخاص ذوي مهارات في التمويل والتكنولوجيا المعقدين أمر صعب في الشرق الأوسط. فالمنطقة بحاجة إلى منهج ثلاثي الأبعاد يتكون من: تشجيع المواهب المحلية عن طريق إصلاح قوي لنظام التعليم مع التركيز على تحقيق الاتساق بين المواهب وصناعات المعرفة؛ واستكشاف مبادرات لتحسين مستوى قوة العمل الحالية عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص والبرامج الموجهة وتحفيز القطاع الخاص؛ وإطلاق برامج لتأشيرات الإقامة الدائمة على المدى البعيد ومسار إلى الحصول على الجنسية، لا سيما للمتخصصين الموهوبين المغتربين الموجودين في المنطقة بالفعل.

لقد شهد العالم طبيعة التكنولوجيا المالية التي تحدث تحولا وتأثيرها الإيجابي على الشمول المالي، والنمو الاقتصادي، ورفاهية المستهلكين، والاستثمارات عبر الحدود، والتجارة في الاقتصادات المتقدمة والنامية. ويجب على الحكومات اغتنام الفرصة وتنفيذ الإصلاحات الضرورية لتحفيز الابتكار الحقيقي في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة. التمويل والتنمية

أمجد أحمد هو رئيس مبادرة تمكين الشرق الأوسط في مجلس الأطلنطي ومدير شريك، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومستشار شؤون الأسواق الصاعدة في شركة *500 Global*.

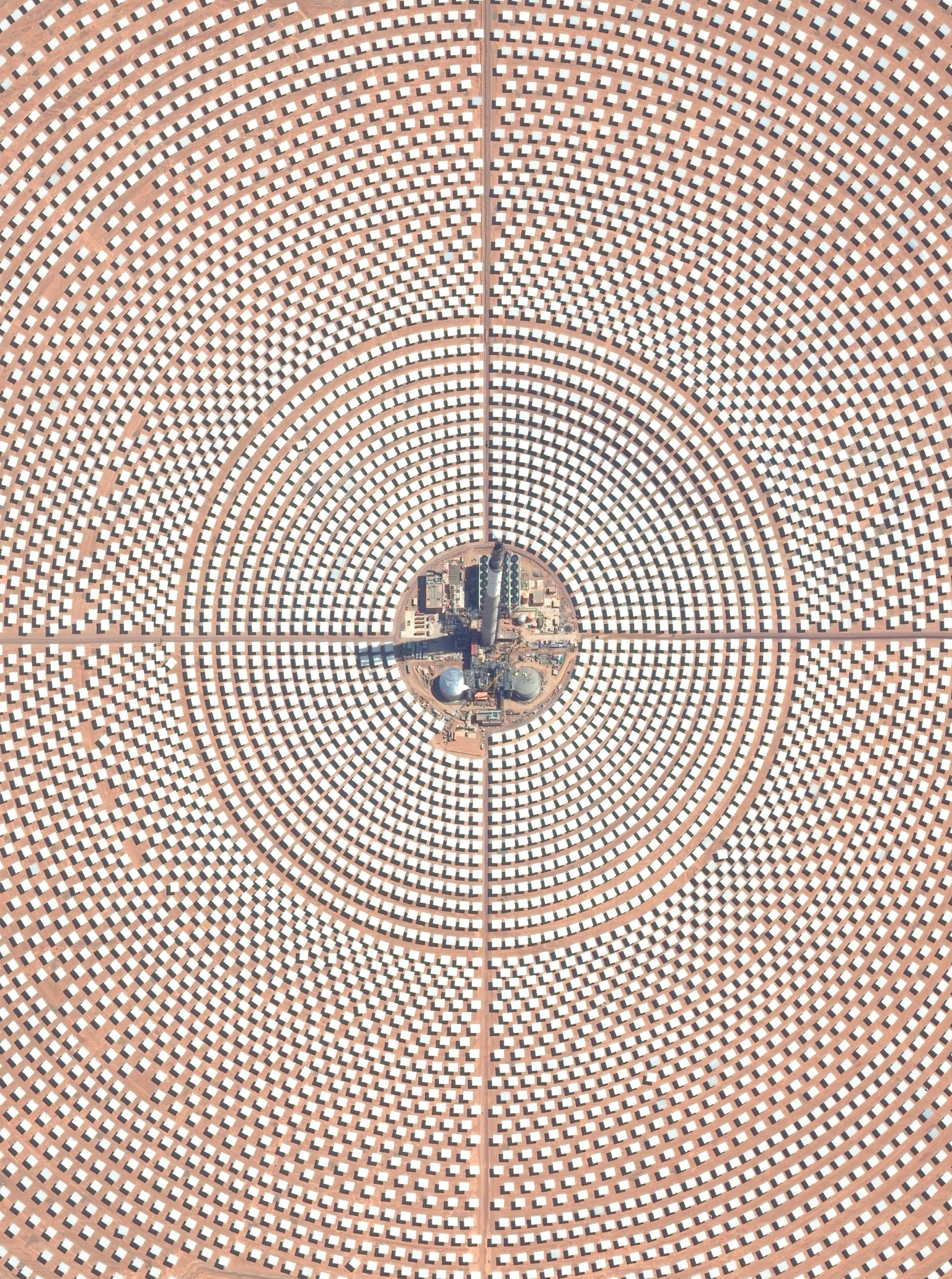

سراب الهيدروجين في شمال إفريقيا

رابح أرزقي

إن احتمالات ضخ مليارات الدولارات في مشروعات الهيدروجين تحمل معها مخاطر صرف انتباه القادة عن معالجة الأزمات المحلية.

اليوم

يمثل اللون الأزرق الداكن للبحر المتوسط خلفية لا تتناسب مع آلاف الرحلات المأساوية التي قام بها اللاجئون والمهاجرون المتجهون شمالا نحو أوروبا. ففي ١٤ يونيو ٢٠٢٣، انقلب قارب لاجئين قبالة سواحل اليونان وخلف مئات القتلى. وفي عام ٢٠٢٢، حاول ما لا يقل عن ١٦٠ ألف شخص، قرابة ٤٠٪ منهم من تونس ومصر، عبور أميال من المياه المفتوحة، غالبا في قوارب مكتظة أو معدة للاستخدام كبدائل مؤقتة، وذلك وفقا لما أعلنته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وقد لقي أكثر من ٢٣٠٠ شخص منهم حتفه.

وكان المهاجرون يقومون بمحاولات يائسة لتحقيق الأمان والعثور على فرص اقتصادية، ولا يزال الآلاف غيرهم يخاطرون بحياتهم يوميا لنفس السبب. وأدى تدفق المهاجرين إلى إثارة التوترات بين البلدان الواقعة على الحدود الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط، وهو تجمع مائي كان بمثابة مفترق طرق بين الحضارتين الشرقية والغربية منذ آلاف السنين.

وحتى مع تصاعد التوترات بشأن الهجرة، جددت البلدان الواقعة على الحدود الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط تعاونها بشأن قضايا الطاقة. فبالإضافة إلى مصدِّري النفط والغاز التقليديين مثل الجزائر وليبيا، تستعد بلدان أخرى، منها مصر ولبنان وإسرائيل وموريتانيا، للمشاركة في قضايا الطاقة، بفضل العديد من اكتشافات الوقود الأحفوري الكبرى.

ووسط التحول العالمي في نظام الطاقة، يتوق المستثمرون إلى ضخ مليارات الدولارات في العديد من هذه البلدان لتحويل اكتشافات الوقود الأحفوري الجديدة إلى هيدروجين. فهذا العنصر هو المادة الخام الأساسية لخلايا الوقود، والتي تَستخدم التفاعلات الكيميائية في توليد الكهرباء بطريقة نظيفة، بجانب المياه كمنتج ثانوي رئيسي. ورغم التحديات التكنولوجية الكبيرة القادمة، هناك توقعات واسعة النطاق بحدوث طفرة في الطلب على الغاز في أوروبا وبلدان أخرى، حيث يسعى أصحاب المركبات والمصانع ومستخدمو الطاقة الآخرون إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

لكن بالنسبة للبلدان الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط، هناك مخاطر تتمثل في تحول هذه الفرصة الجذابة

صورة التقطتها الأقمار الصناعية لمحطة ورزازات للطاقة الشمسية في المغرب.

DIGITALGLOBE VIA GETTY IMAGES

للتنمية الاقتصادية إلى مجرد سراب آخر في منطقة الصحراء الكبرى. ذلك لأن الدعاية المحيطة بالهيدروجين قد تواصل صرف انتباه قادة المنطقة عن معالجة المشكلات الاجتماعية المحلية الصعبة التي تكمن وراء أزمة الهجرة. وإذا أصبحت التكنولوجيا قابلة للتطبيق، فإن إيرادات الصادرات الهيدروجينية إلى أوروبا قد لا تتسبب سوى في استدامة سلوك السعي للكسب الريعي من جانب النخب السياسية والاقتصادية على حساب مواطنيها.

ومن المؤكد أن تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا قد ساعدت في تعزيز التعاون في مجال الطاقة بين البلدان الواقعة على الحدود الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط. وتسببت الحرب في وضع أمن الطاقة على رأس جدول أعمال السياسات حيث تزاحمت البلدان الأوروبية لإيجاد بديل للغاز الطبيعي والنفط الروسيين. وهناك المزيد من الموارد التي تدفقت من البلدان الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط إلى تلك الواقعة على الحدود الشمالية، مما أدى إلى تحقيق إيرادات بالعملات الأجنبية.

وقام القادة السياسيون من إيطاليا وفرنسا وألمانيا بزيارة نظرائهم في الجزائر ومصر وليبيا وموريتانيا لتوسيع نطاق التعاون بشأن قضايا الطاقة. وأسفرت هذه الاتصالات رفيعة المستوى عن وعود بزيادة صادرات الوقود الأحفوري والقيام باستثمارات جديدة في مجال أنشطة الاستخراج والنقل، بما في ذلك خطوط الأنابيب. وستضمن هذه الاستثمارات استمرار تدفق الوقود الأحفوري من البلدان الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط نحو الشمال إلى أوروبا.

"الدعاية المحيطة بالهيدروجين قد تواصل صرف انتباه قادة المنطقة عن معالجة المشكلات الاجتماعية المحلية الصعبة التي تكمن وراء أزمة الهجرة."

تركيز جديد على مصادر الطاقة المتجددة

هاجم النقاد الاقتصادات المتقدمة في أوروبا بسبب السياسات المسماة "ليس في عقر داري" والمتمثلة في الاعتماد على الاقتصادات النامية للقيام بالعمل الكريه المتمثل في إنتاج الوقود الأحفوري واستخراج المعادن الضرورية لأغراض التحول في نظام الطاقة. وبالإضافة إلى المخاطر المناخية والبيئية، تواجه البلدان الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط وبقية البلدان الإفريقية خطر تركها وراء الركب بمجرد أن تحل أوروبا قضايا أمن الطاقة. إن التركز الاقتصادي حول الوقود الأحفوري والاستثمارات الرأسمالية المرتبطة به يعرِّض هذه البلدان لمخاطر الأصول المحبوسة أو مخاطر فرض قيود صارمة على تجارة الوقود الأحفوري.

وقد قطع الاتحاد الأوروبي خطوات واسعة نحو دفع التحول في نظام الطاقة. وزادت الاستثمارات في الطاقة المتجددة زيادة سريعة، لكن السباق نحو إيجاد بديل للطاقة القادمة من روسيا أوضح أيضا مدى صعوبة زيادة مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من مصادر طاقة أنظف بسرعة. ومع ذلك، كان الانخفاض الهائل في تكلفة إنتاج الطاقة المتجددة أحد العوامل المحركة الأساسية وراء هذه الاستثمارات.

أما البلدان الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط فستواجه تحديات اقتصادية كلية ومالية أكبر في التحول في نظام الطاقة، وهو ما يرجع جزئيا إلى الارتفاع النسبي في تكلفة رأس المال. وقد حققت بعض هذه البلدان تقدما نحو الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتعمل مصر والمغرب على زيادة مصادر الطاقة المتجددة. فقد قام المغرب ببناء مجمع نور–ورزازات، وهو أكبر محطة للطاقة الشمسية المكثفة في العالم، على مساحة ٣ آلاف هكتار. وتستعد بلدان أخرى، مثل الجزائر وموريتانيا، لإقامة مشروعات كبرى للطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وهذه الأيام، أصبح الهيدروجين في بؤرة اهتمام منطقة البحر المتوسط. فمن المؤكد أنه يعد العنصر الأكثر وفرة في الكون، ويوفر مصدرا نظيفا للطاقة، ويمكن أن يأتي من مجموعة متنوعة من المصادر. ويتم إنتاج "الهيدروجين الرمادي" من الغاز الطبيعي، ولكن بدون حبس الكربون وتخزينه. وعند إضافة تكنولوجيا حبس الكربون وتخزينه، يُطلق عليه "الهيدروجين الأزرق"، لكن تكلفته تكون أعلى. ويتم إنتاج "الهيدروجين الأخضر" باستخدام الطاقة النووية أو الكتلة الحيوية أو الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، غير أن تكلفته لا تزال مرتفعة نسبيا.

ويتصاعد الحماس تجاه الهيدروجين الأخضر. فهناك مشروعات تتكلف مليارات الدولارات قيد الدراسة في موريتانيا والجزائر ومصر وبلدان أخرى. وقام أحد المطورين الألمان وموريتانيا بتوقيع مذكرة تفاهم مع تحالف لإقامة مشروع قيمته ٣٤ مليار دولار بطاقة إنتاجية تبلغ ٨ ملايين طن سنويا من الهيدروجين الأخضر والمنتجات ذات الصلة.

ويمكن أن تساعد مشروعات الهيدروجين في الحفاظ على تدفق الطاقة من البلدان الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط إلى البلدان الواقعة على الحدود الشمالية. ويجري تطوير البنية التحتية لنقل الهيدروجين بالفعل، رغم أن المشروعات تركز حتى الآن على السوق داخل أوروبا. وهناك جانب كبير من استثمارات الهيدروجين المرتقبة قد ينتهي بها المطاف في أوروبا حيث تستعد إيطاليا وإسبانيا لتصبحا من كبار البلدان المنتجة. ووقعت البرتغال وإسبانيا وفرنسا وألمانيا اتفاقية لإنشاء خط أنابيب عبر البحر المتوسط يوفر ١٠٪ من احتياجات الاتحاد الأوروبي من الهيدروجين بحلول عام ٢٠٣٠. كذلك وقعت وزارات الطاقة في إيطاليا وألمانيا والنمسا خطاب دعم لتطوير خط أنابيب جاهز للهيدروجين بين شمال إفريقيا وأوروبا بمشاركة مشغل شبكة الغاز في إيطاليا.

وقد تكون لهذه الاستثمارات الضخمة انعكاسات اقتصادية كلية مهمة، لا سيما بالنسبة للاقتصادات الأصغر حجما والأقل تنوعا الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط. وستشمل التحديات ارتفاع سعر الصرف وتقلبات الحساب الجاري من عجز إلى فائض. وسيتعين على صناع السياسات أيضا المضي قدما بحذر بسبب الالتزامات الاحتمالية المرتبطة بالمشروعات الكبرى، مثل الفشل أو ترك الموقع.

ورغم أن التحول في البيئة الجغرافية–السياسية الذي تسارعت وتيرته بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا يعزز تكامل الطاقة عبر البحر المتوسط، فإن الدفعة الجديدة للسياسة الصناعية والسيادة

الاقتصادية في أوروبا تعمل على الحد من التكامل، وهي مخاطر جديدة سيتعين على بلدان شمال إفريقيا مواجهتها، وتشير إلى الحاجة إلى زيادة الاهتمام بمعالجة القضايا المحلية.

القضايا المحلية

تبشر مشروعات الهيدروجين الكبرى بتوليد إيرادات يمكن أن تساعد في تلبية احتياجات مواطني البلدان الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط. ومن المؤكد أن الحصول على طاقة وفيرة يمكن التعويل عليها يشكل حجر زاوية للاقتصادات الصناعية. ومع ذلك، إذا كان في التاريخ ما يمكن الاسترشاد به، فإن وفرة الطاقة وحدها لا تكفي لتحقيق التنمية الاقتصادية. فالبلدان الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط لديها الكثير من الأمور التي يتعين التعامل معها، كما أن التماسك الاجتماعي في هذه البلدان معرض للخطر. ويتعين على السلطات استعادة ثقة شبابها ومعالجة المشكلات المحلية التي استمرت لفترة طويلة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو إقليمية. إن الإحباط الذي يعاني منه الشباب في البلدان الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط يدفعهم إلى المخاطرة بحياتهم بعبور البحر المتوسط، مما يشير إلى انتشار هذه المشكلات.

وهناك، بالطبع، اختلافات كبيرة بين البلدان المصدرة والمستوردة للنفط الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط. فقد قامت البلدان المستوردة للنفط، مثل المغرب ومصر، بإصلاح أو إلغاء دعم الوقود أو الضوابط السعرية وصاحب ذلك اتخاذ تدابير لتخفيف الآثار على الأسر الفقيرة، مثل التحويلات النقدية أو العينية. أما البلدان المصدرة للنفط، مثل الجزائر وليبيا، فقد التزمت غالبا بالدعم رغم تكاليفه الاقتصادية والبيئية المرتفعة. وفي الاقتصادات التي تفرض درجة محدودة من المساءلة السياسية، يعكس ذلك عقدا اجتماعيا دائما يقبل المواطنون الدعم بموجبه ويغضون الطرف عن استيلاء النخب السياسية والاقتصادية على الإيرادات الناتجة عن الوقود الأحفوري والناتجة، على الأرجح، الآن عن الهيدروجين.

ولا تزال مستويات عدم الثقة في الحكومة والتصورات الشائعة عن الفساد مرتفعة في البلدان الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط. وينشأ الافتقار إلى الفرص الاقتصادية من عدم وجود قطاع خاص ديناميكي. ومعدلات البطالة أعلى بين الأفراد الأوفر حظا من التعليم مقارنة بأولئك الأقل حظا. وفي كثير من هذه البلدان، يؤدي إرث الاقتصاد الذي تديره الدولة مع الشركات الكبيرة المملوكة للحكومة إلى مزاحمة منشآت الأعمال المستقلة وخلق الظروف االتي تسمح بوجود اقتصاد موازٍ غير رسمي.

ولطالما ساندت البنوك المملوكة للدولة تدفقات الأموال الغامضة التي تدعم الشركات المملوكة للدولة وتحد من المنافسة العادلة. وبالنسبة للبلدان التي تكون فيها بصمة الدولة أقل تأثيرا، هناك قطاع خاص تسوده المحسوبية يستحوذ عادة على الثروة، مما يؤدي إلى تشويه المنافسة. وهناك الملايين من الشباب الذين تُركوا وراء الركب سواء في الأنظمة التي تهيمن عليها الشركات المملوكة للدولة أو القطاع الخاص الذي تربطه علاقات وثيقة بالحكومة. وفي الحالتين، يؤدي تصور الفساد واستشراء عدم المساواة إلى تقويض التماسك الاجتماعي بشكل خطير.

وقد تسهم صادرات الهيدروجين المحتملة في تحسين أرصدة الأموال الخارجية. ولكنها قد تعزز أيضا أنشطة السعي للكسب الريعي بما يلحق الضرر بالجوانب الأخرى لاقتصاد البلد المعني. ولتجنب تكرار أخطاء الماضي، يجب على القطاع إظهار أقصى درجات الشفافية للحد من الفساد.

كذلك لا ينبغي للسلطات محاولة تعظيم الإيرادات التي تحققها من إنتاج الهيدروجين فحسب، بل أيضا المنافع التي تعود على المواطنين، بما في ذلك سياسات التوطين. فقطاع الطاقة الموجه نحو التصدير لن يوفر أنواع الوظائف التي ستكون مطلوبة للشباب، الذين يمثلون غالبية السكان في البلدان الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط.

لذلك، من المهم إجراء إصلاحات تتجاوز قطاع الطاقة. فإعادة الهيكلة يجب أن تكون على نطاق أوسع وأن تهدف إلى إزالة الحواجز أمام خلق وظائف لائقة للشباب. ومن شأن ذلك أن يساعد في معالجة شعورهم المتزايد بالإحباط. لكن إجراء هذه التغييرات في سياق انعدام الثقة على نطاق واسع ليس بالأمر السهل.

ويمكن أن يؤدي تتابع الإصلاحات إلى بناء الثقة. وباختصار، يجب أن تبدأ التغييرات بالنخب السياسية والإدارية ورفاقها المقربين "لكي يصدق الفعل القول" قبل إجراء تغييرات تؤثر على قطاعات أكبر من السكان. وتحديدا، سيساعد ذلك على التخلص من دعم الشركات الناشئ من احتكارات الاستيراد، كما سيساعد بشكل أعم على تشجيع المنافسة العادلة من خلال الحد من إساءة استخدام المراكز المهيمنة من جانب الشركات المملوكة للدولة أو المحسوبية. وبالإضافة إلى زيادة الشفافية في قطاع الطاقة، فإن استخدام الطاقة الشمسية الموزعة سيجعل التمييز بين المستهلكين والمنتجين أقل وضوحا. وذلك قد يجعل المواطنين أكثر تقبلا لتطور أسعار السوق. وعندئذ فقط يمكن جني ثمار إعادة هيكلة سوق العمل واستقرار سعر الصرف.

وقد وصل التعاون الإقليمي بين البلدان الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط إلى أدنى مستوياته على الإطلاق. ومن شأن إحياء التعاون أن يساعد في إنشاء سوق أكبر وأكثر جاذبية للاستثمار الجديد، على غرار تطوير الاتحاد الأوروبي. ويمكن أن يساعد تضافر بلدان شمال إفريقيا على إعادة التفاوض بشأن اتفاقات تجارية أفضل مع شركاء الاتحاد الأوروبي وغيرهم.

وبدلا من التعلق بسراب تحصيل الريوع المحتمل تحقيقها من صادرات الهيدروجين، ينبغي لقادة البلدان الواقعة على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط إيلاء اهتمام أكبر لبناء الثقة في الداخل وتوفير فرص العمل للشباب الذين يعربون عن آرائهم بأفعالهم على حساب حياتهم. **التمويل والتنمية**

رابح أرزقي هو مدير البحوث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (*CNRS*) ومركز الدراسات والبحوث حول التنمية الدولية (*CERDI*) وزميل أول في مؤسسة الدراسات والبحوث حول التنمية الدولية (*FERDI*) وكلية كينيدي لدراسات الحكم بجامعة هارفارد. وقد شغل في السابق منصب كبير الاقتصاديين ونائب رئيس بنك التنمية الإفريقي، ومنصب كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي.

تمويل السلام والاستقرار

فرانك بوسكيه

الطريق إلى الرخاء يعتمد على دعم المجتمع الدولي للسلام باعتباره سلعة عامة عالمية

تمثل أزمة السودان التي اندلعت في شهر إبريل الماضي تذكرة صارخة بفداحة تداعيات الصراع العنيف على الاقتصاد العالمي المتكامل في العصر الحالي. وبجانب معاناة الشعب السوداني، قد يتسبب اندلاع صراع متكامل الأركان في زيادة خلخلة الاستقرار بالمنطقة. لا سيما وأن البلدان المجاورة للسودان، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وإثيوبيا وليبيا وجنوب السودان، تواجه بالفعل صراعات واضطرابات أهلية وحالة من انعدام الأمن الغذائي.

وقد ازدادت كثافة تلك القوى المؤثرة على مدار العقد الماضي في مختلف بلدان إفريقيا والشرق الأوسط. ورغم تباين الأطراف المتنازعة – بما فيها الجماعات المتطرفة العنيفة، والميليشيات المجتمعية، وحركات المتمردين، وشركات المرتزقة الخاصة مثل "مجموعة فاغنر" – فإنها تلحق ضررا متساويا بالشعوب والاقتصادات. وقد تصاعدت أعمال العنف المميت في دول حزام الساحل الإفريقي الواقعة جنوب الصحراء الكبرى – لا سيما في مالي وبوركينا فاسو – لتبلغ ذروتها في عام ٢٠٢٢ مما تسبب في نزوح قسري لما يبلغ ٢,٦ مليون نسمة. وفرض الصراع كذلك إغلاق آلاف المدارس ومراكز الرعاية الصحية.

الرسوم التوضيحية: ماجدة عزب

وفي دراسة تحليلية سابقة لصندوق النقد الدولي يتبين أن الصراع وانعدام الأمن قد يتسببان في الانكماش الاقتصادي بنسبة تصل إلى ٢٠٪ في بلدان الساحل الإفريقي. وعلى مستوى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تعتبر ٣٠٪ من البلدان متأثرة بالصراعات، تشير التقديرات الواردة في دراسة أجريت مؤخرا إلى أن معدل النمو السنوي في تلك البلدان انخفض بواقع ٢,٥ نقطة مئوية مقارنة بالبلدان المتمتعة بالسلام. وتتسبب هذه الاتجاهات العامة عادة في تأخير أو عرقلة الاستثمارات الحيوية في مجالات النقل والكهرباء والربط بالخدمات الرقمية التي يمكن إطلاقها من خلال جهود التكامل الإقليمي، على سبيل المثال من خلال "اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية".

وأحداث السودان ليست سوى موقف ملتهب واحد ظهر مؤخرا ضمن مشهد عالمي يطغى عليه التدهور المستمر في الهشاشة والصراع وزاد من تفاقمه الغزو الروسي لأوكرانيا. وإذا استمر هذا الوضع، فسوف ينتهي الأمر بأكثر من ٦٠٪ من فقراء العالم إلى العيش في دول هشة ومتأثرة بالصراعات بحلول عام ٢٠٣٠. ولوضع حد لهذه الاتجاهات العامة سيكون من الضروري بذل جهود أمنية ودبلوماسية وإنسانية. ومن ثم، يتعين على المجتمع الدولي تكثيف مساعداته وصياغة حلول تمويلية تدعم السلام والاستقرار باعتبارهما من السلع العامة العالمية أي المؤسسات والآليات والنتائج التي تعود بالنفع على أكثر من مجموعة واحدة من البلدان وتصل فائدتها إلى الجيل الحالي والأجيال القادمة.

المضار العامة العالمية

تزداد هذه الصورة تعقيدا عندما نأخذ في الاعتبار العوامل التي قد تؤدي إلى تفاقم الصراع. فالبلدان المتأثرة بالصراعات ليست في مجملها هشة، ولكن هشاشة الدولة – أي ذلك المزيج من ضعف الأداء الاقتصادي، وانخفاض قدرات المؤسسات، وسوء الحوكمة، والفقر المدقع، وقلة الخدمات العامة – هي غالبا من محفزات العنف. وتعاني الدول الهشة أكثر من سواها من صعوبة التوفيق بين مطالب تحقيق الأمن والعدالة والنمو الاحتوائي. ونتيجة لذلك، يُنظر إلى حكوماتها باعتبارها عاجزة عن إيصال منافع العقد الاجتماعي بغير تحيز وأنها تفتقر للمصداقية والشرعية، مقارنة بالبلدان الأكثر استقرارا. وتؤدي هذه القوى المؤثرة غالبا إلى اندلاع القلاقل الاجتماعية وأعمال العنف.

وتتسم الدول الهشة بأنها أكثر عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية، مثل تضخم أسعار الغذاء، والجوائح، والمخاطر المرتبطة بالمناخ. فتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة لا تترتب عليه ضغوط قصيرة الأجل على المالية العامة فحسب، بل إنه يخلف أيضا آثارا طويلة الأجل على الاقتصاد. ومن شأن قصور القدرات المؤسسية في مجال تنسيق السياسات أن يؤدي إلى استمرار سوء توزيع العمالة في سوق العمل فيتعذر على الدول جني الثمار التي قد يجلبها الداخلون الجدد إلى السوق. والشباب هم القوة الدافعة للإبداع وريادة الأعمال في القطاع الخاص. ولكن الشباب في الدول الهشة في الغالب عاطلون عن العمل أو غير متعلمين أو ينقصهم التدريب. ويسري هذا الأمر بصفة خاصة على الإناث، اللاتي تتعرضن كذلك للعنف القائم على نوع الجنس.

ومن ثم يتعين على البلدان الأشد عرضة للمخاطر التحرك لمواجهة الأزمات المتداخلة التي تقيد قدرتها على التكيف المحملة من الأساس بأعباء تفوق طاقتها. وهي تعاني بالفعل من قدرتها المحدودة على الصمود في مواجهة الاختبارات الجديدة التي تخوضها. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن تؤدي آثار تغير المناخ المتشابكة في غياب إجراءات التكيف إلى زيادة تفاقم محركات الهشاشة.

وعندما تفشل الدول، فإن الآثار التعاقبية تمتد إلى كل مكان. فالصراع وهشاشة الدولة هما من المضار العامة العالمية، أو نقيض السلع العامة العالمية، نظرا لإضرارهما بالعديد من مجموعات البلدان عبر الأجيال المتعاقبة.

ويمكن اعتبار الهشاشة والصراع والتداعيات ذات الصلة من المضار "غير القابلة للاستبعاد"، حسب مصطلحات الاقتصاديين، وبعبارة أخرى أن جميع سكان البلد المتأثر سوف يعانون من العواقب المباشرة أو غير المباشرة. ويمكن اعتبارها "غير تنافسية" أيضا، أي عند وقوع دولة ما رهينة للهشاشة أو دخولها في دائرة الصراع، فإن ذلك لا يحول دون حدوث الأمر ذاته لغيرها. ومثل هذا الانتقال للعدوى هو ما يحدث في العادة.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة في العام الجاري إلى ضرورة توفير مساعدات إنسانية بقيمة قدرها ٥١ مليار دولار لدعم ٣٣٩ مليون نسمة من سكان العالم المتأثرين بالصراع والكوارث الطبيعية. ويرتبط مصيرهم ارتباطا وثيقا بمصير سكان البلدان الأكثر رخاء. ولتغيير المسار، لا بد أن نستخلص الدروس من الماضي ونقر بأن الاتجاهات العامة العالمية المتعلقة بالهشاشة والصراع تستوجب منا التواضع والواقعية. وعندئذ يتعين علينا البحث عن أكثر السبل فعالية لتعزيز السلام والاستقرار باعتبارهما من السلع العامة العالمية.

جدول أعمال السلام والاستقرار

الصلابة في مواجهة الجوائح، وحماية البيئة، وضمان الاستقرار المالي العالمي هي من السلع العامة العالمية، ولكن السلام والاستقرار يشغلان موقع الصدارة منها. وعندما تسود الهشاشة والصراع، تعجز الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمواطنون عن إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف المشتركة. فالصراعات تدفع إلى التشرذم وتتسبب في تحول مسار التجارة وتدفقات رؤوس الأموال والهجرة، كما تتسبب في إضعاف التعاون بين البلدان.

ويتحمل قادة البلدان والحكومات المسؤولية الأساسية في ضمان عدم استسلام الدول والمجتمعات للهشاشة والصراع. وفي الغالب، تضطلع الأطراف الفاعلة المعنية بالسلام والعمل الإنساني بدور رائد في هذين المجالين. غير أن الوقاية من الصراع وتحقيق الاستقرار طويل الأجل لن تتحقق لهما الاستدامة بدون مشاركة داعمة وطويلة الأمد من جانب المؤسسات المالية الدولية. وتتمتع المنظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية بمركز فريد يؤهلها للتعامل مع الأبعاد الاقتصادية للهشاشة والصراع. ولأنه لا يوجد بلد محصن من المضار العامة العالمية، فإن الأمر يتطلب مزيجا من القوة الجامعة العالمية، والتحليلات عالية الجودة، والتمويل واسع النطاق حتى يمكن معالجة الأسباب الجذرية التي تتعلق في الغالب بالعوامل الاقتصادية، والاقتصاد السياسي، والحوكمة.

فما هي إذن أنواع التدخلات التي قد تساهم في تحقيق السلام باعتباره سلعة عامة عالمية؟ الصراعات في الزمن الحالي تمتد إلى ٣٠ سنة في المتوسط – وهي ضعف المدة المسجلة خلال التسعينات – لأن التسويات التي يتم التوصل إليها من خلال المفاوضات تعجز غالبا عن معالجة الأسباب الجذرية. لذا ينبغي أن تركز التدخلات أولا على البرامج والمشروعات الوقائية التي تساهم في تقوية المؤسسات، والاقتصادات، والمجتمعات المحلية. فالبرامج التقليدية المعنية بالتنمية وتخفيف حدة الفقر ليست كافية في الأوضاع التي يترسخ فيها استبعاد نسبة كبيرة من السكان من فرص الوصول إلى السلطة والفرص الاقتصادية والخدمات الأمنية.

وينبغي أن تركز المشورة بشأن السياسات والبرامج الإنمائية على المساهمة في توفير الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم للمناطق المتأخرة عن اللحاق بالركب. وسيؤدي ذلك الى معالجة المظالم طويلة الأمد التي تزيد من انعدام الثقة في الدولة. ومن شأن إجراء تغييرات في نظم الحوكمة أن يساعد في إعادة بناء الثقة وتعبئة الإيرادات المحلية عن طريق تحسين إدارة الموارد الطبيعية والتأكد من أن الموارد العامة تعود بالنفع على معظم السكان، وليس على قلة فقط من أعضاء جماعات النخبة.

وعندما تزداد مخاطر الصراع، يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية الموجهة للمستحقين وآثار السياسات الاقتصادية على فئات السكان الضعيفة أن يكون لها دور في درء خطر القلاقل الاجتماعية. وينبغي تقاسم المكاسب الاقتصادية على نطاق واسع لتجنب سياسة الانقسام وعدم المساواة وتعزيز مصداقية صناع السياسات. ويسري هذا الأمر بصفة خاصة على الصراعات الدائرة داخل البلد الواحد، حيث قد تستغرق الشرارات الأولى عدة سنوات قبل أن تشتعل أعمال العنف، وحيث قد تكون هناك فرصة للتحرك برؤية بعيدة النظر. وبإمكان المنظمات المالية الدولية الاضطلاع بدور رئيسي للمساعدة في تصميم البرامج الكفيلة بمعالجة الأسباب الأساسية للهشاشة والمساهمة في تخفيف وطأة الأزمات الناشئة.

ولدى اندلاع أعمال عنف واسعة النطاق، ينبغي أن تواصل المؤسسات المالية الدولية انخراطها في جهود البلدان لمنع انهيار الدولة والحد من العواقب الاقتصادية للصراع. وبإمكان مثل هذه المؤسسات دعم تقديم الخدمات الأساسية للفئات الأكثر عرضة للمخاطر وتوفير مساعدات تنمية القدرات الفنية منخفضة المستوى بما يكفل استمرار عمل البنوك المركزية ونظم الدفع. فهذه النظم ضرورية لتوجيه معونات هيئات العمل الإنساني واستمرار عمل القطاع الخاص، الذي قد يتسم بالصلابة بصفة خاصة أثناء الأزمات.

وماذا عن البلدان المتأثرة بتداعيات الصراع، مثل تدفق اللاجئين؟ ثلاثة أرباع البلدان المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين هي بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. وقد خلُصَت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى بلوغ أعداد النازحين قسرا حول العالم مستوى قياسي قدره ١٠٨ ملايين نسمة في نهاية ٢٠٢٢. وبات من الضروري أن تسعى الحكومات جاهدة إلى التعامل مع احتياجات شعوبها وإيجاد حلول تكفل فعالية اندماج القادمين الجدد. وهي بذلك توفر سلعة عامة عالمية في صورة مختلفة. غير أن تكلفة هذه الجهود مرتفعة، وعلى مجتمع المانحين الدوليين المشاركة في تحمل التكاليف. وتبين الدروس المستخلصة من الابتكارات الأخيرة كيفية توجيه الدعم إلى الدولة والقطاع الخاص. وخلق الوظائف هو من أكثر الوسائل فعالية لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

التمويل الحافز

الآليات المحتملة لدعم السلام والاستقرار باعتبارهما من السلع العامة العالمية يمكن أن تبني على الابتكارات السابقة المصممة لمساعدة البلدان متوسطة الدخل في التعامل مع قضية اللاجئين. وخير مثال على ذلك "الآلية العالمية للتمويل الميسر" (Global Concessional Financing Facility (GCFF)، التي أنشئت في عام ٢٠١٦ لمساعدة الأردن ولبنان في التعامل مع طفرة اللاجئين السوريين بدعم من كندا والدانمرك وألمانيا واليابان وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فمن خلال الاستعانة بالمنح المقدمة من الجهات المانحة، تمكنت الآلية العالمية للتمويل الميسر من خفض تكاليف الاقتراض لهذين البلدين متوسطي الدخل. فمقابل كل دولار من منح الجهات المانحة، تم توفير قروض ميسرة بواقع ٧ دولارات.

والشباب هم القوة الدافعة للإبداع وريادة الأعمال في القطاع الخاص. ولكن الشباب في الدول الهشة في الغالب عاطلون عن العمل أو غير متعلمين أو ينقصهم التدريب.

وتتردد البلدان غالبا في الاقتراض وتحمل الديون من أجل اللاجئين. وبالتالي، فإن خفض تكلفة القروض يمكن أن يساعد في التقليل من هذا التردد. ومنذ نشأة الآلية العالمية للتمويل الميسر، أفادت كولومبيا وإكوادور أيضا من مواردها في التعامل مع أوضاع الهجرة القسرية من فنزويلا. وأظهرت هذه الآلية قدرتها على التكيف من خلال تقديم الدعم الفوري لمولدوفا لدى استقبالها اللاجئين من أوكرانيا. واكتسبت في الآونة الأخيرة أهمية متزايدة مع زيادة عدد البلدان متوسطة الدخل التي تتعامل مع آثار الصراعات. ويمكن توسيع نطاقها ليشمل تمويل الأنشطة الوقائية كالبرامج الإنمائية وإدخال التغييرات على السياسات التي تحد من مخاطر الهشاشة والصراع.

وتتسم "الآلية العالمية للتمويل الميسر" بسمتين رئيسيتين، هما التمويل الميسر للبلدان متوسطة الدخل التي توفر سلعة عامة عالمية، والدور الحافز لاستخدام المنح في الحصول على سبعة أضعاف حجمها من القروض منخفضة التكلفة. غير أن هناك ثلاثة جوانب أخرى لهذه الآلية تقدم دروسا مهمة يمكن الاسترشاد بها لتشجيع توفير السلع العامة العالمية.

أولا، تسمح الآلية العالمية للتمويل الميسر بسد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والإنمائية. وثانيا، تهدف هذه الآلية إلى تعزيز صلابة البلدان المضيفة للاجئين، ودعم المجتمعات المضيفة وليس اللاجئين فقط. فعلى سبيل المثال، تتيح مشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جهود البلدان فرصة لإجراء المزيد من المراجعات المتعمقة للسياسات مثل الحق في العمل أو الحصول على الخدمات. وثالثا، تنشئ هذه الآلية منصة لبنوك التنمية – مثل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الإسلامي للتنمية – تسمح لها بتعزيز التنسيق على المستوى القُطْري.

وإلى جانب توفير آليات التمويل المبتكرة، يجب أن يكون حجم التمويل متناسبا مع احتياجات البلدان المتأثرة. ففي عام ٢٠١٦، تعرض العراق لأزمة مزدوجة تمثلت في هبوط أسعار النفط وارتفاع تكاليف الخدمات الأمنية لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش). وبالاستفادة من ضمانات المانحين التي بلغت ٥٠٠ مليون دولار وقدمتها المملكة المتحدة وكندا تمكن العراق من الحصول على قرض من البنك الدولي بمبلغ ١,٥ مليار دولار. وفي العام الجاري، تم استخدام الضمانات التمويلية المقدمة من مجموعة السبعة والاتحاد الأوروبي وجهات مانحة أخرى لتوفير الدعم من صندوق النقد الدولي لأوكرانيا لمعالجة مشكلات تمويل ميزان المدفوعات واستعادة استمرارية الوضع الخارجي في أعقاب الغزو الروسي. وبينما تمثل هذه الضمانات طريقة فعالة لزيادة التمويل المتاح للبلدان التي توفر سلعة عامة عالمية، فإن الضمانات التي تتيح استثمار القطاع الخاص في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات هي أيضا مهمة. ولننظر مثلا في ضمانات شهر يناير ٢٠٢٣ للصومال التي قدمتها "الوكالة الدولية لضمان الاستثمار" التابعة للبنك الدولي بغية تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة.

المسار في المرحلة القادمة: مضاعفة الجهود المتعلقة بالوقاية

إن ما يخلفه العنف من آثار على الرفاهية الإنسانية والاقتصادية لا يقتصر على الدول الهشة منخفضة الدخل. فقد خَلُصت دراسة أعدها البنك الدولي مؤخرا إلى أن الصراعات كانت أكثر حدة في البلدان متوسطة الدخل، لا سيما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فالعراق وليبيا وسوريا – وقد عانت جميعها من الحروب الأهلية واسعة النطاق – كانت بلدانا متوسطة الدخل قبل اندلاع أعمال العنف. ولكن العنف تسبب في تعرضها، بجانب الخسائر في الأرواح، إلى نوبات ركود عميق، وارتفاع معدلات التضخم، وإرباك مسارات التجارة، وتدهور أوضاع المالية العامة. وهذه تحديات جسيمة تتطلب اضطلاع البلدان بدورها القيادي بالإضافة إلى تكثيف الدعم من المجتمع الدولي، خاصة وأن العديد من البلدان المعرضة للمخاطر مهددة أيضا باحتمال الدخول في حالة المديونية الحرجة. ومن شأن إدراج السلام والاستقرار في مصاف السلع العامة العالمية أن يساهم في الحد من إمكانية وقوع مثل تلك المآسي.

وعلى المنظمات المالية الدولية، تمشيا مع المهام المنوطة بها، وضع السلام والاستقرار في صدارة جدول أعمال السلع العامة العالمية عن طريق تحفيز ما يلي:

- **تكثيف المساعدة من المجتمع الدولي مع التركيز بقوة على الوقاية**: في العام الماضي، قام البنك الإفريقي للتنمية بتحديث استراتيجيته المعنية بالدول الهشة، كما قام بنك الاستثمار الأوروبي باعتماد استراتيجيته الأولى في هذا الشأن. واتخذ البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي خطوات مماثلة منذ عام ٢٠٢٠. وتهدف تلك الاستراتيجيات إلى صياغة كيفية انخراط المؤسسات المالية الدولية وأنشطتها في مظاهر الهشاشة والصراع حسب ظروف كل بلد على حدة. وبالمثل، تركز استراتيجية صندوق النقد الدولي على دعم الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الصلابة، وتشجيع النمو الاحتوائي. وتستخدم هذه المبادئ أيضا في إرشاد مناهج عمل الجهات المانحة التي تهدف إلى تقوية إمكانات المشاركة في عمليات بناء السلام والوقاية من الصراع العنيف قبل اندلاعه، ومن هذه المناهج على سبيل المثال قانون الهشاشة العالمية الأمريكي. ويجب صياغة الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الإنمائية على النحو الذي يكفل المساعدة في الحد من مخاطر الهشاشة والصراع.
- **زيادة التمويل الميسر**: التزم صندوق النقد الدولي منذ بدء الجائحة بمبلغ قدره ٣٩ مليار دولار في هيئة تمويل لعدد ٢٤ بلدا من البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. ويعمل حاليا على التأكد من أن الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ممول بالقدر الكافي لمساعدة البلدان منخفضة الدخل التي يتأثر الكثير منها بالهشاشة والصراع. ودعم مثل تلك البلدان سيتطلب أيضا توفير منح مع حوافز للوقاية. ويمكن توفير المزيد من الآليات المبتكرة في هذا المجال – بالاعتماد على الدروس المستخلصة من المبادرات مثل "الآلية العالمية للتمويل الميسر".
- **تشكيل ائتلاف واسع النطاق من الأطراف الفاعلة المعنية بالأعمال الإنسانية والتنمية والسلام**: تبلورت مثل هذه الجهود في سياق التصدي لأزمة جائحة كوفيد، والتعامل مع بداية ظواهر تغير المناخ، والتحرك لمواجهة النزوح القسري. ولكن الحاجة إليها الآن أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى لضمان اصطفاف البرامج من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

وإلى جانب احتياج الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات للمساعدة الدبلوماسية والأمنية والإنسانية، فهي بحاجة أيضا للدعم المكثف بتكلفة منخفضة، مع تصميم البرامج الاقتصادية والمشورة بشأن السياسات على نحو يكفل لها الوقاية وزيادة الصلابة. ويمثل دعم الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات – حيث سيزداد تركز غالبية السكان الذين يعانون من الفقر المدقع في المستقبل – وتشجيع جدول أعمال للسلع العامة العالمية عاملين حيويين يدعم كل منهما الآخر. فوضع أساس دائم للنمو والحد من الفقر دعما للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات هو السلعة العامة العالمية بحق. التمويل والتنمية

فرانك بوسكيه هو نائب مدير معهد تنمية القدرات ومنسق أنشطة الصندوق في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.

الآلية العالمية للتمويل الميسر (GCFF)

تهدف الآلية العالمية للتمويل الميسر التي أطلقها البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية في عام ٢٠١٦ إلى دعم البلدان متوسطة الدخل التي تستقبل اللاجئين. وتوفر التمويل بشروط ميسرة وسبل التنسيق المتطورة لمشروعات التنمية التي تعالج آثار تدفق اللاجئين. وتستخدم هذه الآلية المنح المقدمة من الجهات المانحة لتخفيض أسعار الفائدة على قروض بنوك التنمية متعددة الأطراف إلى مستويات ميسرة من أجل تنفيذ المشروعات التي تعود بالنفع على اللاجئين والمجتمعات المضيفة على السواء. وقد وفرت حتى الآن ائتمانا ميسرا بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار، أتاح بدوره الاستفادة من تمويل بقيمة تقارب ٥,٥ مليار دولار لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

غيوم الديون تخيم على منطقة الشرق الأوسط

عدنان مزارعي

بعض أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقف على حافة أزمة ديون

هناك عاصفة ديون تتشكل في بعض أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فالديون تواصل تصاعدها في مختلف أنحاء المنطقة، وبلغت مستويات مرتفعة للغاية في عدة بلدان (الرسم البياني ١). وتواجه مصر والأردن وتونس وضعا محفوفا بالمخاطر حيث يتأرجح استقرارها الاقتصادي بينما تعاني في مواجهة أزمة ديون محتملة. أما لبنان، الذي يعاني بالفعل من واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في التاريخ، فقد أصبح قصة ذات عبرة. وسلَّط تعثر لبنان في سداد ديونه أضواء قوية على التحديات الجسيمة المرتبطة بالديون في هذه البلدان وتداعياتها الأوسع نطاقا.

ويثير تصاعد مد الديون، إلى جانب آفاق الاقتصاد العالمي الصعبة، عاصفة مكتملة (الرسم البياني ٢). وقد تفاقمت هذه الأزمة بسبب ندرة التمويل بفائدة منخفضة وإحجام البلدان الثرية المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن مواصلة الدعم المالي غير المشروط الذي كانت تقدمه في الماضي. وتؤدي الأوضاع الاجتماعية الصعبة التي تواجهها هذه البلدان إلى تفاقم هذه المعادلة المعقدة، مما لا يترك مجالا كافيا لعمليات ضبط مالي كبيرة. وبالتالي، فإن الحفاظ على استدامة القدرة على تحمل الدين يمثل تحديا هائلا لهذه البلدان، وتزداد صعوبته أكثر من أي وقت مضى.

ولا يقتصر الخطر على آفاق النمو الاقتصادي، لكنه يهدد أيضا الاستقرار الاجتماعي– السياسي في هذه البلدان. ورغم أن المخاطر كبيرة، فوسط هذه الحقائق المريرة يكمن طريق ضيق للخلاص – لكن هذا الطريق يتطلب تدابير جريئة واستباقية لمعالجة أزمة الديون مباشرة.

منشأ الأزمة

إن مشكلات الديون المتضخمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عميقة الجذور في مزيج من سوء الحظ والقرارات غير السليمة على صعيد السياسات. فكل من مصر والأردن ولبنان

ALI CHEHADE/ALAMY STOCK PHOTO

وتونس يواجه مجموعة متفردة من المشكلات، تتسم باختلاف المشهدين السياسي والاقتصادي، فضلا على التفاوت في تكوين ديونها المستحقة. ومع ذلك، هناك سمة مشتركة في المآزق التي تعرضت لها هذه البلدان.

وقد أصبحت هذه البلدان مكبلة بمشكلات هيكلية مستمرة تتعلق بأطر الحوكمة والأطر التنظيمية، والاقتصادات الخاضعة لسيطرة الدولة، والقطاع العام المتضخم الذي يعوق نمو القطاع الخاص، وتعبئة الإيرادات المحلية المنخفضة، والدعم غير الموجه بدقة للمستحقين. وهذه مشكلات طويلة الأمد، ترجع في الأساس إلى عدم كفاية الإصلاحات. كذلك فإن اعتماد هذه البلدان على أسعار الصرف الثابتة وتمويل الديون يساهم أيضا في حدوث أزمة. وقد تفاقم الوضع بسبب التقلبات الاقتصادية العالمية والصدمات الأخيرة – مثل الجائحة وتداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا – وارتفاع أسعار الغذاء، مما يساهم في الارتفاع الحاد في مستويات الديون. وقد تفاقمت المشكلة بسبب التحديات الاجتماعية وانعدام الثقة في الحكومة التي تعوق التوزيع العادل لأعباء التعديلات الاقتصادية. ونتيجة لذلك، فقد تم استغلال الدين العام كحل مؤقت لسد الفجوة لتأجيل التعامل مع المشكلات الاقتصادية – ولكن دون إيجاد حلول دائمة.

ولننظر إلى التفاصيل:

عانت **مصر** على مدار سنوات من الركود الاقتصادي، الذي يُعزى جزئيا إلى سيطرة الجيش الواسعة على الاقتصاد. وقد تفاقمت مشكلات مصر بسبب الخسائر التي منيت بها السياحة من جراء الجائحة، إلى جانب الارتفاع الحاد في تكاليف استيراد الغذاء في أعقاب الحرب الروسية في أوكرانيا. ونتجت عن العجز الدائم في الموازنة والحفاظ على سعر الصرف الثابت احتياجات تمويلية كبيرة، تمت تلبية جزء منها من خلال التدفقات الرأسمالية الداخلة قصيرة الأجل. وكما ورد في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير الراصد المالي، الصادر عن صندوق النقد الدولي، يسجل إجمالي احتياجات مصر التمويلية في عام ٢٠٢٣ نسبة مذهلة تبلغ ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، مما يجعلها شديدة التأثر بارتفاع أسعار الفائدة ومخاطر تجديد الدين.

بنك لبنان

ويعاني **الأردن** أيضا في مواجهة النمو المنخفض، الناتج جزئيا عن سعر الصرف الثابت المقوم بأعلى من قيمته، إلى جانب الاضطرابات الجغرافية–السياسية والاقتصادية. وأدى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين والاضطرابات التجارية عقب الحرب الأهلية السورية إلى زيادة الضغوط على اقتصاده. وفي الوقت نفسه، يكافح الأردن للسيطرة على موارده العامة، مثقلا بالدعم الضخم، وتحويلات المؤسسات العامة، والنفقات الأمنية – وهو ما يرجع في الأساس إلى العوامل الجغرافية–السياسية، وكل ذلك مع اعتماده بشكل كبير على المساعدات الرسمية. ولحسن الحظ، يتمتع الأردن بإطار أكثر فعالية لصنع السياسات مقارنة بالبلدان الثلاثة الأخرى، ويعد أداؤه جيدا في ظل برنامجه الحالي مع صندوق النقد الدولي. غير أن ديونه المرتفعة تجعله شديد التعرض لمخاطر التطورات السلبية.

وكانت أزمة الديون في **لبنان** مدفوعة بنظام غير مستدام قائم على أسعار الصرف الثابتة والموارد العامة الضعيفة، وهو الأمر الذي تطلب رفع أسعار الفائدة لجذب التدفقات الأجنبية

الرسم البياني ١

لمحة عن الديون

مستويات الديون في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرتفعة الآن بدرجة تثير القلق.

(النسبة التقديرية للدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٢٣، ٪)

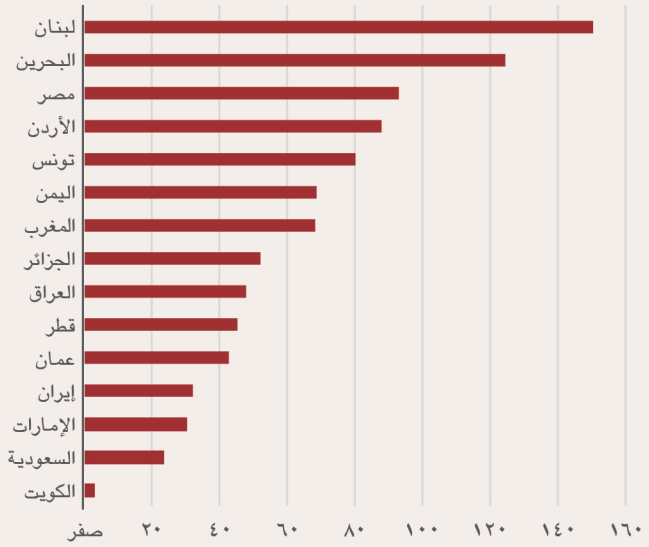

المصدر: عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

الرسم البياني ٢

عاصفة مكتملة

إن تزايد الديون، الذي يتفاقم تأثيره بسبب الأوضاع العالمية الصعبة، يخلق لبعض البلدان تحديا هائلا أمام استدامة القدرة على تحمل الدين.

(نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي، بلدان مختارة)

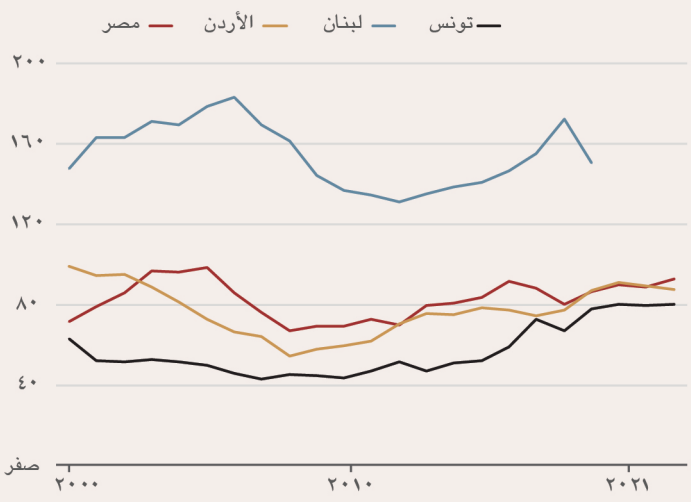

المصدر: عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

الداخلة – فيما يُطلق عليه نظام بونزي الكلاسيكي. وقد أدى هذا النظام المعيب، إلى جانب المأزق السياسي المستمر والتأثير غير المبرر للقطاع المصرفي على صنع السياسات، إلى التعجيل بحدوث أزمة اقتصادية واجتماعية متعددة الجوانب، مما أدى إلى التعثر في سداد الديون السيادية المحلية والخارجية.

وتبرز **تونس** باعتبارها بلد الربيع العربي الوحيد الذي بدا أنه يتخذ خطوات نحو تعزيز الديمقراطية والحوكمة. غير أن دورها المتزايد في توفير فرص العمل وتقديم الدعم، إلى جانب صدمة كوفيد-١٩ – التي عصفت بالاقتصاد والموازنة (دراسة Mazarei and Loungani 2023) – قد زعزع استقرارها. وقد أصرت السلطات على الحفاظ على استقرار سعر الصرف حتى عندما كان من المتعذر تحمل تكلفة ذلك. وقد أدى ذلك إلى الاعتماد على التدفقات الأجنبية الداخلة، ولا سيما من الدائنين الرسميين الذين دعموا التحول الديمقراطي في تونس. غير أن الاضطرابات السياسية الأخيرة التي أضعفت أثر التقدم الديمقراطي في تونس، إلى جانب رفض تنفيذ الإصلاحات الضرورية، أدت إلى تآكل قدرات تونس على سداد الديون، مما دفع البلاد نحو حالة المديونية الحرجة على نحو يتعذر اجتنابه.

أزمات الديون السابقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إن تجربة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع أزمات الديون ليست ظاهرة حديثة. فقد شهدت المنطقة نوبات من المديونية الحرجة خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، مدفوعة بالصراعات الداخلية والدولية والأوضاع العالمية غير المواتية، بما في ذلك التحولات المعاكسة في أسعار السلع الأولية. وأدى ضعف إدارة اختلالات المالية العامة والاختلالات الخارجية إلى العديد من حالات إعادة هيكلة الديون التي كانت في الأساس ديون عامة ومضمونة من الحكومة (راجع الجدول).

وكان الدائنون الرئيسيون لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال هذه الأزمات هم نادي باريس والدائنون الثنائيون الإقليميون، والبنوك التجارية، وهيئات متعددة الأطراف. وقد أمكن إدارة أزمات الديون في ثمانينات القرن الماضي من خلال اتفاقيات داخل نادي باريس والبنوك الخاصة (تعرف باسم "اتفاقيات بريدي")، والتي تتطلب برامج تصحيح هيكلي.

وبُذِلَت سلسلة أخرى من جهود إعادة جدولة الديون خلال تسعينات القرن الماضي وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لمعالجة المديونية الحرجة الناجمة جزئيا عن تداعيات الصراعات الإقليمية، ولا سيما حرب الخليج الأولى. وتم تنفيذ جهود إعادة جدولة الديون هذه، لا سيما في مصر والعراق والأردن، بدعم كبير من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية.

ورغم هذه الحالات السابقة لإعادة هيكلة الديون، فإن الطريق إلى مزيد من إعادة الهيكلة اليوم مليء بالتحديات. وبالنظر إلى المناخ الاقتصادي الحالي، من المرجح أن يكون الأمر أكثر تعقيدا وصعوبة.

واقع الديون الجديد

شهدت السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في هيكل الديون العالمي، وأبرزها تطبيق شروط الإجراء الجماعي في عقود السندات السيادية. وأدت هذه التغيرات إلى التعجيل بإعادة هيكلة ديون سندات اليوروبوند السيادية، فيما يعد خطوة في الاتجاه الصحيح. لكن، بصفة عامة، أدت التطورات الجديدة إلى تعقيد عملية إعادة هيكلة الديون السيادية – ويبرز هذا التعقيد بسبب عيوب في الهيكل المالي العالمي. وكذلك تبرز محنة إعادة الهيكلة في سري لانكا كبرهان على فترات التأخر الطويلة والصدمات التي يحتمل أن تصاحب هذه الإجراءات اليوم.

وقد زادت صعوبة إعادة الهيكلة الآن عما كانت عليه في الماضي لعدة أسباب: أولا، صعود الصين ودائنين آخرين من غير أعضاء نادي باريس يعني أن قاعدة الدائنين الرسميين باتت أكثر تشتتا. ورغم أن المطالبات المستحقة للصين على البلدان عالية المديونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليست كبيرة، فإن ظهورها كدائن عالمي رائد جعل عملية إعادة الهيكلة تتسم بطابع سياسي أكبر، ووتيرة أبطأ، وتحديات أكبر. ثانيا، أبدى الدائنون من القطاع الخاص إحجاما وبطئا في تخفيف الديون. ثالثا، هناك عدد كبير من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – ومن الأمثلة البارزة مصر – يتحمل عبئا كبيرا من الديون المحلية المستحقة. وقد يطلب الدائنون في المستقبل توسيع نطاق إعادة هيكلة الديون ليشمل هذه الديون. لكن معظم هذه الديون المحلية مملوكة لبنوك وصناديق معاشات تقاعد محلية، مما يجعل إدراجها في عملية إعادة الهيكلة يمثل إشكالية كبيرة.

"لدى البلدان عالية المديونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طريق ضيق للهروب من أزمات الدين الوشيكة"

وأخيرا، فإن الإطار المشترك لمجموعة العشرين لا يطبق إلا على البلدان منخفضة الدخل، وبالتالي لا يطبق على معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات الدخل المتوسط. ويستثنى من ذلك السودان، الذي يعالج أخيرا مشكلات ديونه طويلة الأمد في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (ولكن قد يواجه مشكلة في المضي قدما بسبب الصراعات الداخلية)، واليمن، البلد الذي لا يزال يعاني من الصراعات، والذي من المرجح أن يحتاج إلى وقت لحل مشكلات ديونه. ويعني هذا الواقع الجديد للديون أن معالجة مشكلات الديون المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يزال مهمة شاقة للغاية.

ماذا بعد؟

إن شبح الديون غير المستدامة وإعادة الهيكلة المطولة والمزعجة يلوح في أفق البلدان عالية المديونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويمكن التخفيف من حدة هذه المخاطر من خلال مزيج من سياسات تعزيز النمو، والتمويل الجديد، ودرجة من الضبط المالي. غير أن الآفاق تبدو الآن غير مبشرة.

أولا، يواجه الاقتصاد العالمي تنبؤات ضعيفة – حيث يتم تخفيض توقعات النمو باستمرار وسط التضخم المرتفع بصورة مزمنة.

أعباء الاقتراض

أدى ضعف إدارة اختلالات المالية العامة والاختلالات الداخلية إلى العديد من عمليات إعادة هيكلة الديون في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي.

البلد	إعادة جدولة الديون
الجزائر	١٩٩٤، ١٩٩٥
مصر	١٩٨٧، ١٩٩١
الأردن	١٩٨٩، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٧، ١٩٩٩، ٢٠٠٢
المغرب	١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩٢
السودان	١٩٧٩، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ٢٠٢١ ("هيبيك")

المصدر: موقع نادي باريس الإلكتروني.

ثانيا، سيشكل تأمين التمويل الخارجي تحديا كبيرا، وإذا أمكن الحصول عليه، فسوف يُقَدَّم بأسعار فائدة مرتفعة. وقد قامت البلدان الغنية بالنفط في مجلس التعاون الخليجي، التي تقدم عادة تمويلا كبيرا، بتعديل استراتيجية مساعداتها. فهي تصر الآن على مصداقية وواقعية التزام البلدان المقترضة بالإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى جعل اقتصاداتها أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا، رغم أن الضبط المالي قد يكون مفيدا، فإنه لا يضمن خفض الديون، كما ورد في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. وعلاوة على ذلك، نظرا للمناخ الاجتماعي والسياسي المتوتر في البلدان ذات المديونية المرتفعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد يصعب قبول الجمهور لتخفيض النفقات، وخاصة الدعم.

وقد تميل هذه البلدان إلى مواصلة التخبط للوصول إلى الهدف، على أمل أن يأتي المانحون والهيئات متعددة الأطراف كطوق نجاة. وقد تلجأ بعض البلدان إلى مفاجآت التضخم لتخفيف أعباء ديونها المحلية، كما ورد في توقعات عدد مايو ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصادر عن صندوق النقد الدولي. ومع ذلك فإن الطريق إلى إصلاح حقيقي ودائم يتطلب تدابير أقوى.

ويجب على كل بلد من البلدان عالية المديونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن يتخذ خطوات عاجلة لتجنب حالة المديونية الحرجة والأزمات المحتملة. وستختلف التدابير من بلد إلى آخر، ولكن يجب أن تعالج جميعها قضايا الحوكمة الرئيسية بشكل عام (ERF-FDL 2022) وأن تلتزم على نحو موثوق بالإصلاح. وعلى سبيل المثال، ينبغي لمصر تفكيك جهازها التنظيمي المهيمن وتقليص دور الجيش في الاقتصاد لتحفيز النمو، وينبغي أن تقوم بعمليات خصخصة قوية لجذب الاستثمار الأجنبي. وينبغي للأردن تنفيذ إصلاحات هيكلية أعمق لتجنب حدوث أزمة. ويتعين على تونس الإسراع بتحويل مسار تراجع الديمقراطية في الآونة الأخيرة والشروع في تنفيذ إصلاحات ضرورية. ويجب على لبنان إجراء تشكيل عاجل لحكومة تتجاوز الانقسامات الطائفية المتجذرة (بعبارة أخرى، تقسيم السلطة بين الطوائف الدينية) وتوجِّه البلاد نحو الإصلاح.

إن الفرص ضئيلة لتنفيذ الإصلاحات الضرورية أو جعل المناخ الاقتصادي العالمي مواتيا – وكلاهما مطلوب. ولدى البلدان عالية المديونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طريق ضيق للهروب من أزمات الدين الوشيكة، لكن السياسات الحالية والتطورات العالمية غير المواتية قد تجعل هذا الطريق أضيق. وبصفة خاصة، تعد احتمالات حدوث تغيرات جوهرية في الأوضاع السياسية والإدارة الاقتصادية ضعيفة. وبالتالي، قد يتعذر تجنب حدوث شكل من أشكال إعادة هيكلة الديون. وينبغي النظر إلى إعادة هيكلة الديون على أنها الملاذ الأخير، بسبب ما ينتج عنها من اضطرابات وأضرار اقتصادية حتمية. ولكن إذا كانت حتمية بالفعل، فمن الأفضل القيام بها على أساس وقائي، في إطار مجموعة أوسع نطاقا من الإجراءات التصحيحية.

إن البلدان المثقلة بالديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تجد نفسها في طريق عاصفة ديون ناجمة عن أوجه القصور الداخلية، وضعف الحوكمة، واقتصاد عالمي لا يرحم. وسيتطلب تفادي هذه العاصفة تدخلات سريعة ومحددة بدقة، وإصلاح حقيقي، واستعداد لمواجهة إعادة هيكلة الديون وقدرة على ذلك. إن الوقت عامل حيوي، والوقت الحالي هو الوقت المناسب للتحرك الجريء. والسؤال المطروح هو ما إذا كانت هذه البلدان ستجري التغيرات السياسية اللازمة وتستفيد من هذا المنعطف الحرج للالتزام بالإصلاح وسنه – أم ستواصل الانجراف نحو بحر من الديون. التمويل والتنمية

البيانات

٣٥٪

من إجمالي الناتج المحلي: إجمالي الاحتياجات التمويلية في مصر عام ٢٠٢٣ حسب التقديرات.

عدنان مزارعي هو زميل أول غير مقيم في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي.

المراجع

Economic Research Forum (ERF) and Finance for Development Lab (FDL). 2022. "Embarking on a Path of Renewal: MENA Commission on Stabilization and Growth." Giza, Egypt.

International Monetary Fund (IMF). 2023a. "Coming Down to Earth: How to Handle Soaring Public Debt." *World Economic Outlook*, Chapter 3. Washington, DC, April.

International Monetary Fund (IMF). 2023b. *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*. Washington, DC, May.

Mazarei, Adnan, and Prakash Loungani. 2023. "The IMF's Engagement with Middle East and Central Asian Countries during the Pandemic." IMF Independent Evaluation Office Background Paper BP/23-01/10, International Monetary Fund, Washington, DC.

شرق أوسط تجاري

ناصر السعيدي وآثيرا براساد

يمكن لدول الخليج أن تحفز التوسع في التجارة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واندماج المنطقة في نظام التجارة العالمية

بائع ينتظر الزبائن في سوق بالعاصمة اليمنية صنعاء التي مزقتها الحرب.

شهد العالم تحولا جذريا في الجغرافيا الاقتصادية العالمية والتجارة نحو آسيا الصاعدة في العقدين الماضيين. ومع ذلك، ظلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحدة من أقل المناطق هيمنة، حيث لم تسهم سوى بنسبة ٧,٤٪ في مجموع التجارة في عام ٢٠٢٢. وتتسم التجارة في المنطقة بتركز نسبة كبيرة نسبيا من صادراتها في مجموعة محدودة من المنتجات أو الشركاء التجاريين، إلى جانب محدودية تعقد اقتصاداتها، وانخفاض مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

ومع ذلك، فقد حققت البلدان التي تعتمد على السلع الأولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مكاسب كبيرة بمرور الوقت، وتحديدا في تنويع التجارة، كما يتضح من مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي الذي يتتبع مدى التنويع الاقتصادي من أبعاد متعددة، بما في ذلك النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية والإيرادات الحكومية.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بلغ مجموع تجارة السلع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (أحد مؤشرات

AFP VIA GETTY IMAGES/محمد حويس

الانفتاح) ٦٥,٥٪ في عام ٢٠٢١، مما يشير إلى انفتاح الاقتصاد الإقليمي نسبيا. ولكن، كما هو موضح في الرسم البياني ١، فإن التجارة البينية في المنطقة منخفضة، حيث تمثل نسبة لا تتجاوز ١٧,٨٪ من مجموع التجارة و١٨,٥٪ من مجموع الصادرات، رغم الاشتراك في اللغة والثقافة وكذلك القرب الجغرافي. وتسهم دول مجلس التعاون الخليجي الست المصدرة للنفط – وهي المملكة العربية السعودية والبحرين وعُمان وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة – بالنصيب الأكبر في التجارة البينية في المنطقة.

وتشير هيمنة دول مجلس التعاون الخليجي على التجارة البينية في المنطقة إلى أنها يمكن أن تصبح محفزا للتكامل التجاري في المنطقة، مما يساعد على تخفيض الحواجز أمام التجارة، وتحسين البنية التحتية للتجارة، وتنويع اقتصادات المنطقة. وستؤدي زيادة تكامل بلدان الشرق الأوسط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مع دول المجلس إلى زيادة التجارة البينية في المنطقة وتعزيز التكامل العالمي (من خلال الروابط العالمية الحالية لدول مجلس التعاون الخليجي ومشاركتها في سلاسل القيمة العالمية). ومع زيادة اندماج دول مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد العالمي وتضافر جهودها في دعم الدول الأخرى في المنطقة (من خلال زيادة اتفاقيات التجارة والاستثمار مع مصر والعراق، على سبيل المثال)، يمكن أن تصبح بمثابة قناة لزيادة اندماج بقية دول المنطقة في التجارة العالمية.

المتأخرون عن الركب في المنطقة

لماذا تأخرت البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عن الركب فيما يتعلق بالتجارة البينية في المنطقة؟ يرجع ذلك جزئيا إلى إخفاق اتفاقيات التجارة (والاستثمار) الإقليمية المتعددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد ظلت حصة الصادرات داخل المجموعة في المنطقة العربية، ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي، أقل من ٢٪ من تدفقاتها التجارية، وهو ما يعكس جزئيا التشتت الإقليمي والعنف والحروب منذ منتصف تسعينات القرن الماضي وعقب الربيع العربي في عام ٢٠١١. وتضم المنطقة مجموعة من البلدان التي توجد بينها خلافات سياسية كبيرة، وهو ما ينعكس في أنماط التجارة أيضا. فعلى سبيل المثال، تبنت بلدان المغرب العربي في شمال إفريقيا توجها نحو أوروبا، من خلال برنامج الشراكة الأورومتوسطية والاتفاقات المنبثقة عنه الداعمة لهذه الروابط.

ومن العوامل المساهمة في ركود التجارة البينية في المنطقة عدم كفاية نمو تجارة الخدمات. فقد تراوح حجم تجارة الخدمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين ٤٪ و٦٪ من حجم التجارة العالمية في الخدمات في العقدين الماضيين. وتتضاءل هذه النسبة عند مقارنتها بمثيلتها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي تسهم بأكثر من ثلثي التجارة العالمية في الخدمات. وداخل المنطقة، تسهم دول مجلس التعاون الخليجي بالنصيب الأكبر في تجارة الخدمات، وكانت أكبر المساهمات في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة نسبيا مثل السفر (والسياحة) والنقل. وتتمثل معوقات تجارة الخدمات في السياسات التقييدية التي تحد من الدخول إلى القطاعات التي تهيمن عليها المؤسسات

الرسم البياني ١

تجارة الجِوار

تقوم بلدان الشرق الأوسط وشمال بعمليات تبادل تجاري ضئيلة نسبيا داخل المنطقة مقارنة بتجارتها مع بقية العالم.

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

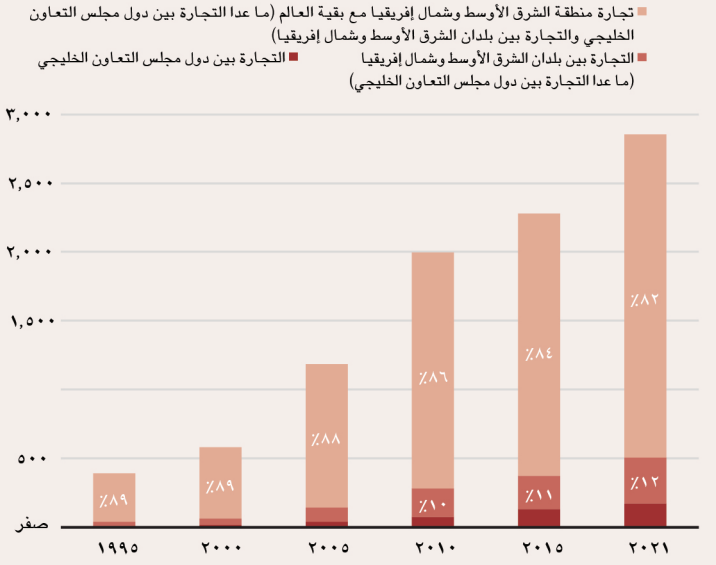

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

الرسم البياني ٢

التقدم نحو التنويع الاقتصادي

يتغير مزيج الصادرات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بدأت السلع المصنعة تحل محل الصادرات النفطية.

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زيادة مطردة في المؤشر الفرعي للتجارة بمرور الوقت، وساهم في ذلك عدة عوامل منها ما يلي:

	٢٠٠٠ – ٢٠٠٣	٢٠٢٠ – ٢٠٢١
انخفاض صادراتها من الوقود كنسبة من صادراتها السلعية	٪٤٣	٪٣٢,٧
ارتفاع صادراتها المصنعة متوسطة وعالية التكنولوجيا، كنسبة من مجموع صادراتها المصنعة	٪٢٥	٪٣٦,٩
ارتفاع صادراتها المصنعة كنسبة من مجموع صادراتها السلعية	٪٣٧,٦	٪٤٢

المصدر: مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي ٢٠٢٣.

المملوكة للدولة، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، أو التي تفرض رسوما عالية وتضع شروطا لإصدار التراخيص، لا سيما الخدمات المهنية وخدمات النقل.

وهذه السياسات التقييدية، إلى جانب مواطن القصور الهيكلية، تعوق التجارة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سواء داخل المنطقة أو على مستوى العالم.

وتطبق بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدابير غير جمركية أكثر وأشد تقييدا مقارنة بأي منطقة أخرى. فقد ازدادت هذه التدابير بمقدار الضعف تقريبا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠. ويؤدي الافتقار إلى المعايير الموحدة والتنسيق، وانتشار البيروقراطية والفساد إلى تفاقم آثار هذه الحواجز. ومن الحواجز التي تعوق ممارسة الأعمال والاستثمار الإجراءات المرهقة لإصدار التراخيص، واللوائح المعقدة، والإجراءات غير الواضحة المتعلقة بالمشتريات وتقديم العطاءات.

ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضعيفة الأداء فيما يتعلق بتدابير تيسير التجارة لتسهيل حركة البضائع على الحدود وخفض تكاليف التجارة الكلية، رغم وجود تفاوتات كبيرة عبر المنطقة. ومستوى جودة البنية التحتية المرتبطة بالتجارة والنقل منخفضا إلى حد كبير في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وعلاوة على ذلك، يؤدي التأخير في الميناء إلى زيادة "مدة بقاء البضائع في الجمارك" (فترات تأخير تزيد عن ١٢ يوما) بالنسبة للبضائع المستوردة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويبلغ متوسط فترات التأخير في الجزائر وتونس حوالي ٢٠ يوما مقابل أقل من ٥ أيام في الإمارات العربية المتحدة (ضمن الثلاثة مراكز الأولى على مستوى العالم).

إزالة الحواجز

إن التغلب على معوقات توسيع التجارة في المنطقة يقتضي إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار، وتنويع اقتصادات المنطقة، وتحسين البنية التحتية.

وليس من شأن إعداد جيل جديد من اتفاقيات التجارة، بما في ذلك تجارة الخدمات الأكثر اعتمادا على المعرفة، أن يدعم سياسات تنويع الصادرات فحسب، بل أن يساعد أيضا في سد الفجوات بين الجنسين، وتحسين التمكين الاقتصادي للمرأة، مما يؤدي بالتالي إلى نمو الاقتصاد وتكامله على نحو يحقق المزيد من الاحتواء للجميع.

وقد أبرزت الجائحة الحاجة إلى تنويع التجارة (المنتجات والشركاء على السواء) وإنشاء سلاسل إمداد جديدة. ورغم أن تجارة النفط في دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال مهيمنة، فقد شرعت هذه الدول في تطبيق سياسات وإصلاحات هيكلية متنوعة، مثل زيادة سهولة حركة العمالة وفتح أسواق رأس المال عبر الحدود، لتنويع النشاط الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري والإيرادات المتحققة منه. وقد أدى ذلك إلى تنويع مزيج الناتج (على سبيل المثال، زيادة التركيز على الصناعة التحويلية) ومزيج منتجات التصدير (على سبيل المثال، زيادة صادرات الخدمات) إلى جانب حدوث تحول واضح في أنماط التجارة نحو آسيا وبعيدا عن الولايات المتحدة وأوروبا. وفي الآونة الأخيرة، سلطت الحرب في أوكرانيا الضوء على مأزق البلدان المستوردة للغذاء في الشرق الأوسط في سياق الأمن الغذائي. (بلغ نصيب روسيا وأوكرانيا ثلث صادرات القمح العالمية؛ وكانت لبنان وتونس تستوردان ما

يقرب من ٥٠٪ من احتياجاتهما من القمح من أوكرانيا).

ويوضح المؤشر الفرعي للتجارة في مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي أن البلدان التي تعتمد على السلع الأولية، وتشهد درجاتها أكبر تحسن مع مرور الوقت، قد خفضت اعتمادها على صادرات الوقود، أو خفضت تركز صادراتها، أو شهدت تغيرا هائلا في تكوين صادراتها. وهناك مثال على الحالة الأخيرة وهو زيادة تركيز السعودية على الصادرات متوسطة وعالية التكنولوجيا، والتي ارتفعت كنسبة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية إلى ٦٠٪ تقريبا قبل جائحة كوفيد-١٩ مقابل أقل من ٢٠٪ في عام ٢٠٠٠. وكما يوضح الرسم البياني ٢، نجد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل قد حققت بالفعل بعض التقدم نحو التنويع الاقتصادي.

وقد استفادت دول مجلس التعاون الخليجي من ارتفاع أسعار السلع الأولية مؤخرا، لكن الجائحة عززت استراتيجيات التنويع القائمة على التوسع في قطاعات جديدة، بما في ذلك تطوير المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة. وتتراوح هذه السياسات من جذب الاستثمار (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر) إلى زيادة القيمة المضافة، والصناعة التحويلية ذات التكنولوجيا الأعلى، والاستثمار في قطاعات جديدة (الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا المالية، والذكاء الاصطناعي)، وفتح الأسواق أمام مستثمرين جدد واستثمارات جديدة (كما يتضح من الموجة الأخيرة من عمليات الطرح العام الأولي في القطاعين النفطي وغير النفطي). وتساعد هذه الإصلاحات في توسيع الأسواق (داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ونحو إفريقيا وأوروبا وجنوب آسيا)، بينما توفر القطاعات الواعدة مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الزراعية طرقا مستدامة لتوسيع هامش التجارة الأفقي وهامش التجارة الرأسي وخلق فرص عمل جديدة.

محرك التكامل الإقليمي

إن تحقيق مزايا التكامل التجاري الإقليمي بالكامل يقتضي إصلاح السياسات التجارية لإزالة الحواجز، بما في ذلك التدابير التقييدية غير الجمركية، واللوائح المعقدة، والفساد، والمعوقات اللوجستية.

ومن شأن تكامل البنية التحتية التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الموانئ والمطارات والخدمات اللوجستية) مع دول مجلس التعاون الخليجي تخفيض التكاليف وتسهيل التجارة البينية في المنطقة، مما يؤدي إلى زيادة التكامل الإقليمي واستفادة جميع الأطراف من مكاسب التجارة. ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تقود التكامل الاقتصادي والتحول في المنطقة من خلال الاستثمارات في البنية التحتية المادية والبنية التحتية المرتبطة بالتجارة والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى إنشاء شبكة كهرباء متكاملة لدول مجلس التعاون الخليجي. ويمكن لشبكة كهرباء متكاملة تعمل بالطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي أن تمتد حتى تصل إلى أوروبا وباكستان والهند.

وأمام دول مجلس التعاون الخليجي فرصة للاستفادة من الانفصال والتشتت على مستوى العالم عن طريق استراتيجيتها التي لا تزال تتكشف ملامحها والمتمثلة في السعي نحو العولمة كمجموعة إقليمية من خلال الاتفاقيات الجديدة للتجارة والاستثمار، والمساعدات الخارجية، والاستثمار المباشر واستثمار الحافظة. إن الابتعاد المستمر عن الصراعات الإقليمية طويلة الأمد، في إسرائيل والضفة الغربية وغزة واليمن، وجمهورية إيران الإسلامية وليبيا وبلدان أخرى، وإقامة روابط جديدة (الانفتاح الدبلوماسي مثل اتفاقيات أبراهام) يحد من المخاطر الجغرافية-السياسية التي تهدد تشجيع التجارة والاستثمار في المنطقة. ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي استغلال ذلك كفرصة لتشكيل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتصبح مركزا تجاريا واستثماريا مترابطا. إن مفاوضات التجارة الحرة الجديدة المتسارعة التي تجريها دول مجلس التعاون الخليجي مع الشركاء الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنها مصر والأردن، وفي آسيا، ومنها الصين وكوريا الجنوبية، يمكن أن تصبح حجر الزاوية في هذا التحول. وقد وقعت الإمارات العربية المتحدة بالفعل اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع الهند وإندونيسيا وتركيا تغطي الخدمات والاستثمار والجوانب التنظيمية للتجارة.

وهناك طريقتان متكاملتان للمضي قدما. تتمثل إحداهما في تنفيذ السوق المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، والاستثمار في التجارة الرقمية، وخفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والحد من القيود المفروضة على التجارة في الخدمات، إلى جانب الإصلاحات اللازمة لتسهيل زيادة سهولة حركة العمالة وتعزيز الروابط بين الأسواق المالية والرأسمالية. ثانيا، ينبغي لدول مجلس التعاون الخليجي إبرام اتفاقيات جديدة وعميقة للتجارة مع البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحيث تتجاوز التجارة الدولية لتشمل اتفاقية بشأن التدابير غير الجمركية، والاستثمار المباشر، والتجارة الإلكترونية والخدمات، ومعايير العمل، والضرائب، والمنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، والمناخ، والبيئة، والمشتريات العامة (بما في ذلك المشروعات العملاقة). وينبغي لدول مجلس التعاون الخليجي، التي استخدمت في الماضي المساعدات الخارجية والمساعدات الإنسانية لدعم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن تختار سياسة "المعونة من أجل التجارة" لدعم شركائها في تنفيذ إصلاحات تعزيز التجارة الرامية إلى تخفيض الحواجز أمام ممارسة الأعمال والاستثمار، وتحسين البنية التحتية اللوجستية، وتسهيل حركة السلع. التمويل والتنمية

البيانات

٧,٤٪

هي حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من التجارة العالمية.

ناصر السعيدي هو رئيس شركة ناصر السعيدي وشركاه. وقد شغل في السابق منصب كبير الاقتصاديين في هيئة مركز دبي المالي العالمي، ووزير الاقتصاد اللبناني، ونائب حاكم مصرف لبنان. **وآثيرا براساد** هي مديرة الاقتصاد الكلي في شركة ناصر السعيدي وشركاه.

أعد المؤلفان وفريقهما مؤشر التنويع الاقتصادي لكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية في دبي والذي يُستخدم في قياس التنويع الاقتصادي المقارن لمنتجي ومصدري السلع الأولية استنادا إلى المقاييس الكمية فقط. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: https://economicdiversification.com.

كسر الحواجز

غاري سيدمان

رائدات الأعمال يعملن على تغيير ديناميكيات مكان العمل في العالم العربي

تعمل المرأة في العالم العربي على زيادة دورها في مجال ريادة الأعمال، وتأكيد تأثيرها على قطاعي الأعمال والتكنولوجيا، وقيادة ثورة هادئة ما كان لأحد أن يتصورها منذ جيل مضى. ويشير هذا الاتجاه العام إلى خروج عن الأدوار التقليدية والتوقعات الجنسانية، ويمكن أن يكون ذا آثار عميقة على تنمية المنطقة والتقدم نحو مجتمعات أكثر احتواءً للجميع.

ورغم أن العالم العربي شهد على مدار التاريخ مشاركة محدودة للمرأة في سوق العمل، فإن تزايد وجودها في الشركات البادئة يتبع نمطا عالميا يعمل على تسريع الابتكار وتنويع الازدهار. وهو تحول ليس فوريا أو سهلا. فالتغلب على الحواجز التي تحول دون المساواة كثيرا ما يعني تحدي الأعراف الاجتماعية ومواجهة المصالح الراسخة. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا تزال نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ضئيلة لا تتجاوز ١٩٪ مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يقارب ٥٠٪. ولكن في جميع أنحاء المنطقة، تزداد الفرص، وتتحدى النساء – مثل الثلاث اللائي نقدم لمحة عنهن أدناه – التوجهات الذكورية.

تشكُّل الفرص في اليمن

تسعى أرزاق النجار إلى تحديث تجارة البن في واحدة من أفقر مناطق إنتاج البن وأكثرها تمزقا بفعل الحروب وأقدمها على وجه الأرض. فمن مكتب بالطابق الثالث يطل على العاصمة اليمنية صنعاء، تدير النجار، البالغة من العمر ٣٤ عاما، شركة "موكا فالي"، وهي شركة استشارية في مجالي إنتاج وتجارة البن تتخصص في البحث والتدريب والمساعدة الإنمائية لرواد الأعمال والمستثمرين وتجار البن والمزارعين والشركاء على امتداد سلسلة القيمة للبن. وتأخذ الشركة اسمها من ميناء المخا (Mocha) على البحر الأحمر على حافة شبه الجزيرة العربية – الذي كان ذات يوم ملتقى طرق تجارة البن في العالم – وأعطى اسمه بالتالي للمشروب الشهير. ومنذ ما يقرب من ٦٠٠ عام، تم للمرة الأولى تحميص حبوب البن المشتراة من إثيوبيا وإعدادها وشربها في الأضرحة الصوفية في اليمن. وخلال القرن السادس عشر، قامت السفن المحملة بالحبوب بنقل البن من ميناء المخا إلى وجهات مختلفة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ثم نقلته بعد قرن أو نحو ذلك إلى أوروبا. وفي أوائل القرن العشرين، أصبح البن سلعة عالمية، وبحلول عام ٢٠٢١، تجاوزت صادرات البن ٣٦ مليار دولار.

أرزاق النجار وفريقها العامل في شركة "موكا فالي" في مدينة صنعاء اليمنية

واليوم، تبلغ صادرات اليمن من البن أقل من ١٪ من صادرات العالم، والنجار عازمة على تغيير ذلك. وهي تقول "إن ما يحتاجه قطاع البن اليمني هو تطوير سلسلة القيمة للبن وتوسيع نطاقها. نريد أن يعرف العالم هذا الكنز اليمني ويجربه".

وتشعر النجار بشغف فريد تجاه تاريخ البن وأهميته في اليمن. وكانت أول امرأة "ذواقة للقهوة" في البلاد، وبعد فترة وجيزة من حصولها على درجة الماجستير في إدارة الأعمال في لبنان، أصبحت مستشارة للمنظمات غير الحكومية المحلية وتجار البن المحليين. وهي تقول إن وجود قطاع يرتكز على معايير حديثة وبيانات أفضل من شأنه أن يسهّل للمنتجين والتجار اليمنيين الوصول إلى الأسواق العالمية وأن يساعد في تنمية اليمن، التي احتلت مرتبة تقترب من الأخيرة (١٨٣ من ١٩١ بلدا) في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في عام ٢٠٢١.

غير أن دعم هذا القطاع ليس بالأمر الهين. فاليمن يعاني واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وقد ذكر البنك الدولي أن "الشعب اليمني لا يزال يواجه مصاعب شديدة على مدى أكثر من ثماني سنوات من الصراع المستمر. فحوالي ٢٢,٥ مليون شخص، أو ٧٥٪ تقريبا من إجمالي السكان، يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، مع نزوح أكثر من ٤,٣ مليون مدني". وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن إجمالي الناتج المحلي في اليمن سينخفض بنسبة ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٣ وأن التضخم سيصل إلى ١٧٪.

ومع ذلك، تعمل النجار على تحديد الفرص. وهي تقول "كان العاملون في قطاع البن غير مؤهلين وغير مدربين، وقد بدأنا بتقديم المعرفة والتدريب المجاني لهؤلاء العاملين حتى يفهموا سبب حاجتنا إلى معايير الجودة في اليمن". وعندما افتتحت شركة "موكا فالي" منذ خمس سنوات، لم يكن ذلك بالأمر السهل، ولا يزال. فاليمن تسوده ثقافة تقليدية، وكثيرا ما تتعرض المرأة للتمييز في الأعمال التجارية. وتضيف قائلة "كوني امرأة يمثل صعوبة في مجتمعنا. نعم، بالطبع، قيل لي أنت امرأة ولا يمكنك قيادة هذه الشركة". فسيدات الأعمال يقع عليهن العبء الأكبر بطرق تبدو مبتذلة. وتوضح النجار واصفة المقابلات التي يتفاوض فيها الرجال – والرجال فقط – على الصفقات سراب يمضغون أوراق الشجيرة المنشطة، أحيانا لساعات طويلة "هنا في اليمن تُبرَم معظم الصفقات، ومعظم العقود أثناء جلسات مضغ القات".

والقات يشكل أيضا مجموعة أخرى من التحديات أمام النجار وأمام هدفها المتمثل في التوسع في إنتاج البن. فبالنسبة للعديد

محمد حمود/IMF PHOTO

من المزارعين اليمنيين، يعتبر القات محصولا أكثر ربحية من البن. ونتيجة لذلك فإنه يستنزف الأراضي الزراعية وكذلك كميات كبيرة من المياه في واحدة من أكثر بلدان العالم معاناة من ندرة المياه.

لكن النجار لديها الحافز على بناء قطاع للبن أكثر قوة وصلابة في اليمن، وهي متفائلة بإمكانية جعله أكثر كفاءة مع زيادة مشاركة النساء. وهي متحمسة لزمرة القيادات النسائية الشابة التي تتم رعايتهن في قطاع البن اليمني وفي "موكا فالي". وتقول "يقلن إن هذه الرحلة تشكل مصدر إلهام لهن، ولديهن أهداف. وربما يصبحن في المستقبل قائدات في قطاع البن".

تمكين غير المتعاملين مع البنوك في مصر

تقول فاطمة الشناوي، الشريك المؤسس لشركة التكنولوجيا المالية المصرية وإحدى الداعيات المتحمسات لتقديم الخدمات المالية للأسر منخفضة ومتوسطة الدخل في جميع أنحاء الشرق الأوسط "لقد تم إنشاء "خزنة" من اليوم الأول لخدمة الفئات التي تنقصها الخدمات المالية".

وساهمت الشناوي في تأسيس شركة "خزنة" في عام ٢٠١٩، قبل أن تبلغ الثلاثين من عمرها. وتمثلت رؤيتها في الاستفادة من منصة للتغيير الجذري تربط من لا يحصلون على الخدمات المصرفية ومن لا يحصلون على القدر الكافي منها في مصر بطريقة رقمية سريعة وسهلة للوصول إلى أموالهم وسداد فواتيرهم وشراء الخدمات من تطبيق على هواتفهم.

ووفقا لما ورد في مجلة *Global Finance Magazine*، في مصر عدد كبير للغاية من الأشخاص الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية رسمية – ٦٧٪ من السكان. ولكن مع وجود هواتف محمولة لدى أكثر من ٩٠٪ من الأسر المعيشية في البلاد، رأت الشناوي وشركاؤها أن هناك فرصة لتوصيل الناس بمجموعة من الخدمات. وتقول "إننا نقدم لمستخدمينا خط ائتمان متعدد الأغراض بضمان الدخل يمكنهم استخدامه لطلب سلفة نقدية وسداد فواتيرهم وشراء المنتجات من شبكة تجارنا الكبيرة وشراء التأمين الصحي لأسرهم". وهناك إمكانية كبيرة لتوسيع نطاق الخدمة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن حوالي ١,٧ مليار شخص حول العالم لا يحصلون على الخدمات المصرفية حاليا.

ورغم أن الشمول المالي مشكلة يصعب معالجتها، فإن "خزنة" تحقق تقدما من خلال الشراكة مع مجموعة من الشركات التي توظف ١,٥ مليون شخص، بالإضافة إلى العمل مع البريد المصري لخدمة عملائه المتقاعدين البالغ عددهم ٥ ملايين شخص. وإلى جانب مصر، تتجه أنظار "خزنة" إلى المملكة العربية السعودية. وتقول الشناوي، التي كانت تعمل في أحد بنوك الاستثمار في القاهرة لمدة خمس سنوات قبل بدء العمل في "خزنة"، "نعتقد أن هناك أوجه شبه رئيسية بين المملكة العربية السعودية ومصر فيما يتعلق بنشاطنا، ولا سيما وجود جهة تنظيمية منفتحة على الأفكار الجديدة وتطرح عروضا للخدمات المالية مدفوعة بحلول مبتكرة من الشركات البادئة الجديدة. كذلك فإن السكان مترابطون رقميا في السعودية ومهيؤون للخدمات المالية الجديدة".

واليوم، لدى الشركة أكثر من ٣٥٠ موظفا، وقامت بجمع ٣٨ مليون دولار من الأسهم وسندات الدين عن طريق شركات رأس المال المخاطر المحلية والإقليمية والعالمية في مارس الماضي، ليصل إجمالي التمويل الذي حصلت عليه إلى أكثر من ٤٧ مليون دولار.

غير أن حالة الشناوي تمثل خروجا عن المألوف في الثقافة المصرية، حيث لا تزال هناك فجوات كبيرة بين الجنسين في أنشطة الأعمال وريادة الأعمال. ولا تتجاوز نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ١٥,٤٪ مقابل ٦٧٪ للرجل. وتقول الشناوي "إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها النساء، من واقع خبرتي، هو عدم حصولنا على نفس مستوى الدعم الذي يتلقاه أقراننا الذكور في حياتهم المهنية، وخاصة ما يتلقونه من دعم من الدوائر القريبة منهم في مساعيهم لريادة الأعمال. وأنا محظوظة لكوني دائما محاطة بأقران ومرشدين يدعمونني على المستويين المهني والشخصي".

إلى اليسار: فاطمة الشناوي الشريك المؤسس لشركة "خزنة". وإلى اليمين: فاطمة الشناوي تحتفل بإنجاز أحرزه فريق شركة "خزنة" في مكاتبهم وسط مدينة القاهرة.

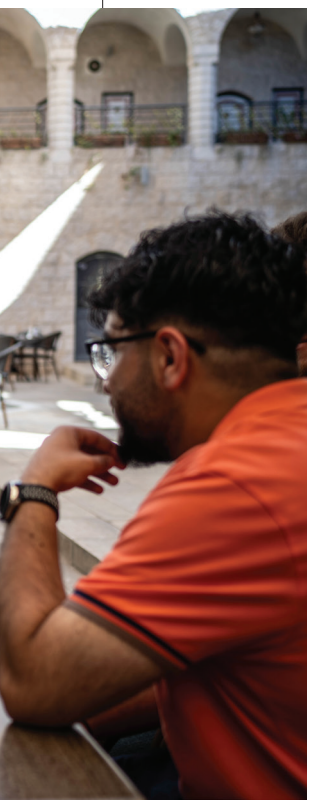

تحفيز رواد الأعمال الفلسطينيين

منى الضميدي في مهمة لتسريع ريادة الأعمال النسائية عالية التقنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتمثل طريقتها في التدريب المكثف والتدريب الشخصي. وتقول "إن معظم ما أعمل عليه في القطاع الخاص هو رفع مستوى الشباب والإناث في مجال التكنولوجيا وتزويدهم بالإرشاد اللازم". وتقول الضميدي أيضا إن إرث الموارد غير الكافية، والفرص المحدودة، والدعم الثقافي غير الكافي، وعقود من الصراع قد أعاد الشابات الفلسطينيات إلى القوى العاملة، لا سيما في قطاع التكنولوجيا، رغم أن نصف خريجي برامج التعليم القائمة على التكنولوجيا هم من النساء. ولدفع التنمية الاقتصادية، يبين التاريخ أنه يجب عكس مسار الاتجاه العام، على حد قولها، والطريقة المثلى لذلك تكون من خلال البرامج المتخصصة في الأماكن الآمنة التي يمكن أن توفر الأدوات، وتعزز الثقة، وتبني المهارات. وتتنهد الضميدي قائلة "كما تعلمون، نحن نواجه الكثير من التقلبات هنا".

وتشعر الضميدي بالقلق البالغ إزاء تأخر المنطقة عن اللحاق بركب الذكاء الاصطناعي، وهو مجال مهم يقل فيه معدل توظيف الإناث حتى عن متوسط القطاع بالكامل الذي يبلغ ٢٠٪. وقد كتبت في مجلة هذا الأسبوع في فلسطين "تساهم قلة البرامج التعليمية في مجال الذكاء الاصطناعي في انخفاض عدد الطلاب الذين يواصلون التعليم في هذا المجال". ولا تتاح برامج في مجال الذكاء الاصطناعي إلا في ٩٪ من جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة، كما لا يتاح الحصول على درجة أعلى من درجة الماجستير. وبين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢١، لم يتخرج من جميع الأراضي الفلسطينية سوى ٢٨ طالبا تخصصوا في الذكاء الاصطناعي، الذي يقال إنه واحد من أكثر القطاعات ذيوعا وشهرة في العالم. ونظرا لضآلة عدد الشركات البادئة في مجال الذكاء الاصطناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة – أقل من ١٪ (لم تؤسس النساء أيا منها) – تنفق الضميدي موارد كبيرة على تنمية ريادة الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي. وفي عام ٢٠٢٢، وضعت الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للذكاء الاصطناعي، والتي تهدف إلى تسريع الابتكار والتطبيق.

"تم إرشاد ما يقرب من ٤٠٪ من مؤسسي الشركات البادئة، وهو ما ثبت أنه آلية فعالة لنقل المعرفة"

ومنى الضميدي من الشخصيات المفعمة بالحيوية. فهي تقسم وقتها بين التدريس في جامعة النجاح الوطنية، حيث تشغل منصب أستاذ مساعد، وإدارة مؤسسة "Girls in Tech—Palestine"، حيث تشغل منصب المدير العام. وقد قادها عملها إلى وضع برامج تشجع النساء على السعي للعمل في قطاع التكنولوجيا من خلال البرامج التدريبية القصيرة، والدورات المجانية عبر شبكة الإنترنت، وبرامج التبادل التي يقدمها القطاع الخاص، وإتاحة الوصول إلى لوحات الوظائف عبر الإنترنت.

ورغم ندرة الشركات البادئة في مجال الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، هناك منظومة للشركات البادئة الناجحة تضم شركات تكنولوجية وغير تكنولوجية بدأت في الظهور في السنوات الأخيرة. وتُركز معظم الشركات التكنولوجية في تلك الفئة على التجارة الإلكترونية. وكان هناك عامل مؤثر وهو الكم الهائل من رواد الأعمال الشباب الموهوبين في مجال التكنولوجيا الذين يتخرجون حديثا من جامعات الضفة الغربية كل عام. ولا تزال تلك المنظومة، وفقا للبنك الدولي، في مرحلة مبكرة ولكنها تبشر بخير كبير، ويرجع ذلك جزئيا إلى برامج تدريب مثل تلك التي تدعمها الضميدي. "ويزيد عدد الشركات البادئة التي يتم إنشاؤها كل عام عن العام السابق بعدد ١٩ شركة في المتوسط، بمعدل نمو مركب بلغ ٣٤٪ منذ عام ٢٠٠٩".

ويذكر البنك الدولي أن وتيرة الإرشاد قد تسارعت في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد تم إرشاد ما يقرب من ٤٠٪ من مؤسسي الشركات البادئة، وهو ما ثبت أنه آلية فعالة لنقل المعرفة وتمكين "رواد الأعمال من اكتساب الفطنة التجارية، وفهم القواعد غير المعلنة لتحديات الشركات البادئة، والوصول إلى شبكات المواهب والمعرفة والموارد". وتشير الضميدي إلى أهمية ذلك أيضا لعموم السكان وللنساء على وجه الخصوص، حيث لا يزال معدل مشاركتهن في القوى العاملة منخفضا (أقل من ١٩٪). وكان التغير التكنولوجي بمثابة قوة للتغيير الجذري في الماضي، وتعتمد منى الضميدي على كونه قوة للتغيير الجذري مرة أخرى. التمويل والتنمية

منى الضميدي في لقاء مع طلاب في مدينة نابلس بالضفة الغربية.

الصورة إلى اليسار: SAMAR HAZBOUN؛ الصورة إلى اليمين: ROGER ANIS (2X)

غاري سيدمان صحفي مقيم في سياتل كتب لمجلة الإيكونوميست وصحيفة نيويورك تايمز ووكالة "رويترز" وشبكة "سي إن إن" وشبكة "إم إس إن بي سي".

السياسة الصناعية والمعضلة الثلاثية لاستراتيجية النمو

روشير أغاروال

في رقصة التوازن بين تدخل الدولة وقوى السوق، يجب أن تُعزف نغمة السياسة الصناعية بحرص

تكتسب السياسة الصناعية زخما في كثير من البلدان؛ ويشير بعض الاقتصاديين إلى نموذج الصين باعتباره نموذجا ناجحا. وفي مواجهة تحديات مثل تداعيات جائحة كوفيد-١٩ وشعبوية اللقاحات وعدم استقرار سلاسل الإمداد العالمية وعمليات التحول إلى انبعاثات كربونية صفرية صافية والمنافسة الجغرافية–السياسية، تجدد النقاش حول دور السياسة الصناعية والدعم الحكومي للشركات وقطاعات الأنشطة التي تعتبر استراتيجية.

ويتساءل الناس عما إذا كان بإمكاننا الوثوق بالسوق الحرة وما إذا كنا نخشى أن تفقد البلدان مزاياها الإبتكارية. ويخشى صقور الأمن القومي من الاعتماد على خصومهم في الحصول على الموارد الضرورية مثل أشباه الموصلات والمستحضرات الطبية.

ففي الولايات المتحدة، لم تعد السياسة الصناعية من المحرمات وأصبحت سمة رئيسية من سمات السياسة الاقتصادية لإدارة بايدن (بايدنوميكس). وهناك دعم من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لقانون إيجاد حوافز مساعدة لإنتاج أشباه الموصلات والعلوم (CHIPS Act)، والذي يهدف إلى تنشيط صناعة أشباه الموصلات في الولايات المتحدة. فأكثر من ٩٠٪ من الشرائح المتطورة، البالغة الأهمية للدفاع والذكاء الاصطناعي، يأتي من مقاطعة تايوان الصينية – مما يثير مخاوف بشأن احتمال تعرض الصناعة الأمريكية للمخاطر في حالة وقوع هجوم. وعلى أثر ذلك، تخصص حكومة الولايات المتحدة ٣٩ مليار دولار من الدعم البالغ ٢٨٠ مليار دولار لتصنيع أشباه الموصلات المتطورة والمقدم بموجب قانون إيجاد حوافز مساعدة لإنتاج أشباه الموصلات والعلوم. وتتسم السياسة الصناعية التي تتبعها إدارة بايدن بأنها بعيدة الأثر، ومن المقرر إنشاء مجمعين على الأقل لتصنيع أشباه الموصلات بحلول عام ٢٠٣٠. ويواجه متلقو التمويل شروطا كثيرة، مثل فرض حظر مدته ١٠ سنوات على زيادة الطاقة الإنتاجية للشرائح المتطورة في الصين والالتزام بتوفير خدمات رعاية الطفل بتكلفة معقولة. وتشكل هذه السياسات جزءا من منهج أوسع نطاقا للسياسة الصناعية يشمل أيضا دعم الطاقة النظيفة بمبلغ ٣٧٠ مليار دولار بموجب قانون خفض التضخم.

وفي الوقت نفسه، تقدم اليابان دعما تتجاوز قيمته ٥٠٠ مليون دولار إلى ٥٧ شركة بهدف تشجيع الاستثمار المحلي – في إطار جهود الحد من الاعتماد على الصين. ويعمل الاتحاد الأوروبي على توسيع نطاق سياسته الصناعية – بما في ذلك عن طريق تخصيص ١٦٠ مليار يورو من صندوق التعافي من جائحة كوفيد–١٩ للابتكارات الرقمية مثل الشرائح والبطاريات والتكيف المناخي. ونتيجة الدعم الهائل المقدم بموجب قانون خفض التضخم في الولايات المتحدة، دعا وزير الاقتصاد الإيطالي إلى اتباع منهج مشترك في الاتحاد الأوروبي لدعم القدرة التنافسية وحماية الإنتاج الاستراتيجي.

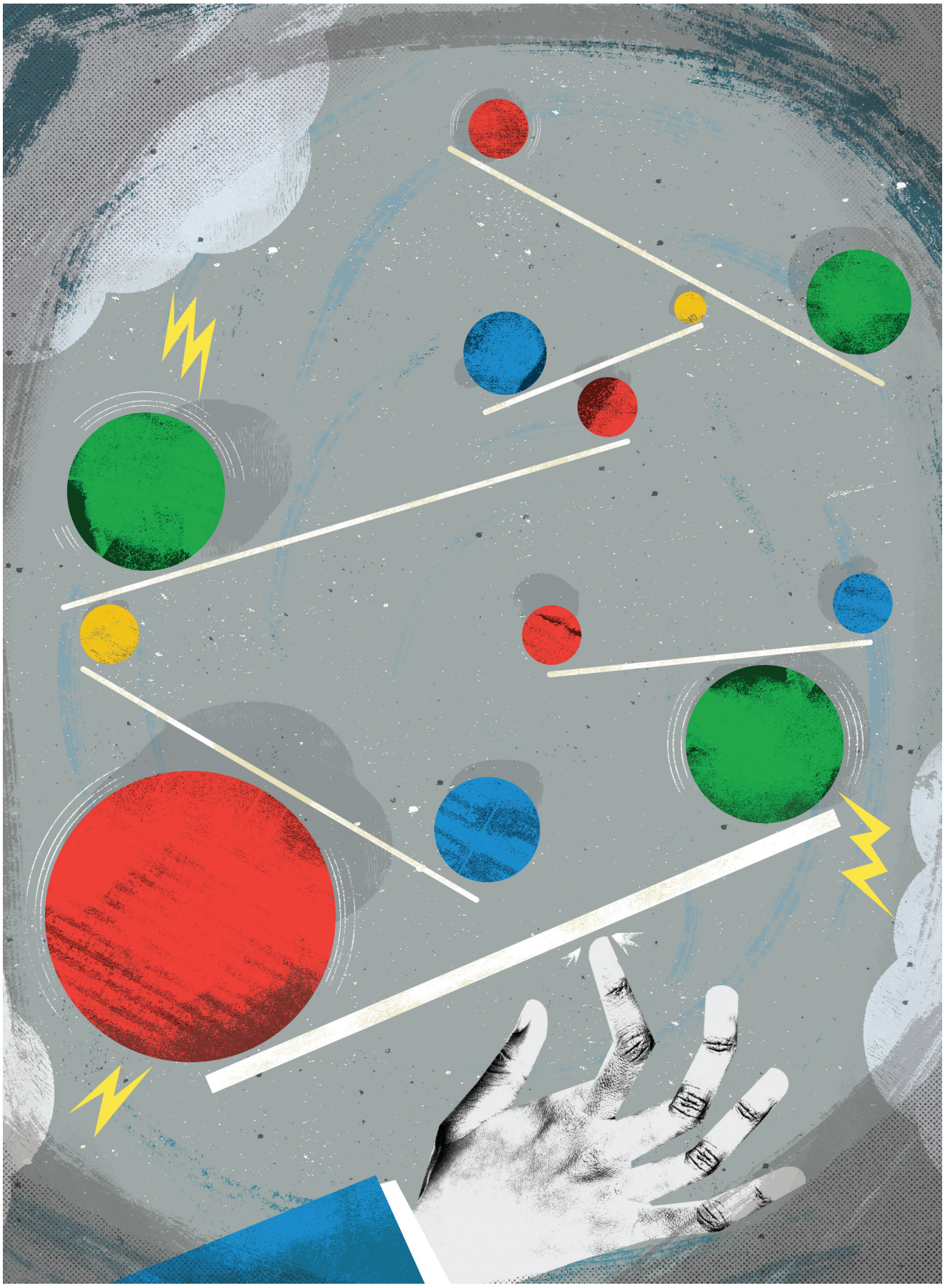

الرسم التوضيحي: *Nate Kitch*

التركيز على الشركات الوطنية الكبيرة

تشير "السياسة الصناعية" إلى الجهود الحكومية الرامية إلى تشكيل الاقتصاد عن طريق استهداف صناعات أو شركات أو أنشطة اقتصادية محددة من خلال الدعم، والحوافز الضريبية، وتطوير البنية التحتية، والقواعد التنظيمية الوقائية، ودعم البحوث والتطوير.

ونظرا لأن السياسة الصناعية تشكل جزءا من استراتيجية النمو، تواجه البلدان أهدافا متنافسة، مثل النمو الاقتصادي المستدام، واستقرار القطاع المالي والمالية العامة، وإقامة "الشركات الوطنية الكبيرة" التي غالبا ما تكون هدفا بارزا من أهداف استراتيجية النمو. ويرتكز تحقيق هذا الهدف على تعزيز الأمن القومي من خلال الاكتفاء الذاتي في القطاعات الأساسية، والنمو الاحتوائي والغني بفرص العمل، وتنشيط المجتمعات المتأخرة عن الركب، ومنظور الناخبين حول تدابير تنشيط قطاع الصناعة التحويلية. وقد شجعت عدة بلدان شركات أو قطاعات أنشطة محددة باعتبارها شركات وطنية كبيرة – أشباه الموصلات في مقاطعة تايوان الصينية، والطاقة المتجددة في ألمانيا، والفضاء في فرنسا.

ورغم أن السياسة الصناعية نجحت أحيانا في إقامة شركات وطنية كبيرة، فإنها مثيرة للجدل. فالاقتصاديون يشعرون بالقلق من إمكانية أن يؤدي اختيار الأطراف الفائزة والخاسرة إلى تشوهات السوق وعدم الكفاءة في تخصيص الموارد. ومع ذلك، لا توجد أي بوادر تشير إلى تباطؤ عملية إعادة إحياء السياسة الصناعية.

وتصاعد القومية الاقتصادية والتوترات الجغرافية–السياسية يعني أن إقامة شركات وطنية كبيرة من المرجح أن تظل أحد أهداف سياسات الحكومات التي تسعى إلى تعزيز مصالحها الوطنية. وفي هذا السياق، فإن إطار المعضلة الثلاثية لاستراتيجية النمو المبين أدناه من شأنه أن يساعد صناع السياسات على تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والاستقرار والشركات الوطنية الكبيرة على حد سواء.

المعضلة الثلاثية لاستراتيجية النمو

يسلط الإطار الضوء على التحديات التي تواجه صناع السياسات عند تحقيق التوازن بين مطالب النمو الاقتصادي، واستقرار القطاع المالي والمالية العامة، وإقامة الشركات الوطنية الكبيرة. ويأتي تحقيق أي هدفين من هذه الأهداف على حساب التضحية جزئيا بالهدف الثالث، مما يجعل الأمر بمثابة معضلة ثلاثية (راجع الرسم البياني).

الحكومات التي تدعم الشركات الكبيرة الآمنة (الاستراتيجية ألف) تعطي الأولوية لاستقرار القطاع المالي والمالية العامة إلى جانب دعم الشركات الوطنية الكبيرة الآمنة. وتكون هذه الاستراتيجية أكثر تركيزا على الأمن القومي والحيطة والصلابة مقارنة بالمنافع التي يمكن جنيها من انتهاج استراتيجية أكثر صرامة.

ويركز دعم الشركات الكبيرة المخاطِرة (الاستراتيجية باء) على النمو الاقتصادي واختيار الشركات الوطنية الكبيرة التي تُقدم على تحمل المخاطر. وقد يعني هذا المنهج اهتماما أقل بالاستقرار بسبب زيادة المخاطرة أو انخفاض التركيز على الكفاءة والحوكمة – مع احتمال إلحاق الضرر بالنظام المالي وما يترتب على ذلك من تكاليف على المالية العامة. غير أن الحكومات التي تنتهج هذه الاستراتيجية تكون على استعداد لمبادلة زيادة مخاطر عدم الاستقرار مقابل ارتفاع النمو.

تشجيع الشركات الوطنية الكبيرة

المعضلة الثلاثية لاستراتيجية النمو وأهدافها الثلاثة المتنافسة: استقرار المالية العامة/القطاع المالي، والنمو الاقتصادي، وتشجيع الشركات الوطنية الكبيرة.

المصدر: المؤلف.

أما منهج رأسمالية السوق العادلة (الاستراتيجية جيم) فيعطي الأولوية للاستقرار مع النمو الاقتصادي – دون التركيز على الشركات الوطنية الكبيرة. وينصب التركيز على اقتصاد السوق الديناميكي، وحرية الدخول إلى السوق، والشركات التي تعمل في سوق عادلة وتنافسية.

ويتيح منهج رأسمالية السوق العادلة مسارا مختلفا لبعض أهداف الأمن القومي مقارنة بمنهج السياسة الصناعية. فمنهج رأسمالية السوق العادلة يشجع على تنويع سلاسل الإمداد العالمية على أساس التجارة المفتوحة والعادلة، وليس على أساس سباق تسلح اقتصادي. ويمكن أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة والابتكار على المدى الطويل، مع الحد من مخاطر الاضطرابات في سلاسل الإمداد.

ولا تهدف هذه المفاضلات إلى مجرد اختيار هدف بدلا من الآخر، بل تحقيق توازن (مستمر) بين الأهداف الثلاثة. ويعتمد المنهج الأمثل على العوامل السياقية، بما في ذلك حالة الاقتصاد، وصحة النظام المالي، والضغوط الانتخابية، والبيئة الجغرافية–السياسية.

وقد تكون مكاسب الكفاءة في صالح استراتيجية رأسمالية السوق العادلة. ومع ذلك، غالبا ما تستسلم الحكومات إلى الميل نحو إقامة شركات وطنية كبيرة. لماذا؟ قد يكون السبب هو سيكولوجية القيادة الوطنية والضغوط على قادة الحكومات.

"من الصعب تحقيق الإصلاح المؤسسي في غياب ركيزة من التوافق في الآراء السياسية."

لماذا يتبنى القادة فكرة الشركات الوطنية الكبيرة

تخيل حياة قائد بلد ما. إذا تم انتخابك لقيادة بلدك، تصبح مسؤولا عن القرارات التي تؤثر على رفاهية ملايين الأشخاص. وعليك أن توازن بين مطالب النمو الاقتصادي، والأمن القومي، واستقرار القطاع المالي والمالية العامة،

والشواغل الاجتماعية والبيئية. إن المخاطر كبيرة، والضغوط قد تكون هائلة.

إنك تواجه الحاجة إلى تحقيق النمو الاقتصادي. وقد يتعين تحقيق نمو كاف للحفاظ على سلطتك السياسية، وكذلك توفير فرص العمل، وضمان الاستقرار في مجتمعك. فبدون استمرار النمو، قد تواجه بطالة متزايدة وحالة من الاستياء الاجتماعي، مما يعرض منصبك السياسي للخطر.

ويمكن أن تظهر هذه الضغوط على شكل قلق بشأن النمو. فدراسات علم النفس السريري توضح أن القلق يجعل الناس يركزون على مصادر القلق العاجلة، وهو ما يكون غالبا على حساب الأهداف طويلة المدى. وفي سياق النمو الاقتصادي، قد يواجه القادة مخاوف مماثلة مما يجعلهم يعطون الأولوية للأداء على المدى القصير وتحقيق المكاسب السريعة لتخفيف قلقهم وإظهار التقدم. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى التركيز الضيق على قطاعات أنشطة أو شركات معينة يُنظر إليها باعتبارها تحقق النمو العاجل – وتجاهل المخاطر المحتملة على الاستقرار والجوانب السلبية المحتملة.

وتمثل السياسة الصناعية أداة رئيسية تحت تصرفك – ترسية العقود، أو تقديم الدعم، أو التخفيضات الضريبية، أو الاستثمار في مشروعات البنية التحتية لإقامة الشركات الوطنية الكبيرة. ومع ذلك، يمكن أن ينشأ عن تشجيع الشركات الوطنية الكبيرة عواقب سلبية: تركز القوة الاقتصادية، وسوء تخصيص الموارد، وإهمال الاعتبارات طويلة الأجل. ويمكن أيضا أن يقوض المنافسة والابتكار في الأسواق، مما يلحق الضرر بالنمو والرفاهية الاجتماعية.

ومع ذلك، قد تضطر إلى تشجيع الشركات الكبيرة المخاطرة (الاستراتيجية باء) إذا تعرضت إلى ضغوط لتحقيق مكاسب سريعة، أو الحفاظ على السلطة السياسية، أو توفير فرص العمل. ويمكن للسياسة الصناعية أن تبث شعورا بالسيطرة على النتائج الاقتصادية، وتحد من القلق بشأن النمو، وتبث شعورا بالأمان.

وبوصفك قائدا، قد تواجه ضغوطا بشأن الأمن القومي واستقرار القطاع المالي والمالية العامة، مما قد يؤدي إلى الخوف من عدم الاستقرار المدفوع ببواعث قلق مثل الاعتماد على بلدان أخرى للحصول على الموارد الضرورية أو الرغبة في تجنب حالات الإخفاق أو التخلف عن السداد أو الفضائح.

لذلك، يمكنك تشجيع الشركات الكبيرة الآمنة لتحقيق الأمن والاستقرار. وقد تعتقد أن هذا يحمي مصالح بلدك، ويؤمن الموارد الضرورية، ويحافظ على الاستقرار – مما يبث شعورا بالسيطرة على النتائج (الاستراتيجية ألف). ومع ذلك، لا يمكن تجاهل الجوانب السلبية المحتملة لهذا المنهج، مثل مخاطر تشويه المنافسة وعرقلة الابتكار.

ومن شأن القلق بشأن النمو والخوف من عدم الاستقرار أن يدفع قادة البلدان إلى اختيار الشركات الوطنية الكبيرة. وغالبا ما تشكل هذه العوامل السياسية والنفسية استراتيجية النمو في بلد ما، رغم أن معظم القادة يدركون التكاليف الاقتصادية المحتملة على المدى الطويل.

لا يوجد حل سحري

غالبا ما تتم الإشادة بحالة إيرباص باعتبارها نموذجا للتدخل الحكومي الناجح في الاقتصاد. فقد أمكن إنشاء تحالف شركات إيرباص في أوروبا في أواخر ستينات القرن الماضي – بغرض التصدي لهيمنة شركة بوينغ في الأسواق العالمية – من خلال الدعم الحكومي، والالتزام باستيعاب الخسائر، وتمويل تكاليف التطوير الثابتة. ونتيجة لذلك، أصبحت إيرباص منافسا قويا.

غير أن تجربة الصين الأخيرة مع طائرة كوماك سي ٩١٩ توضح أن السياسة الصناعية ليست حلا سحريا. واقتناعا منها بأن الدولة العظيمة ينبغي أن تمتلك طائرات خاصة بها، استثمرت الصين بكثافة في تطوير طائراتها التجارية للتصدي لهيمنة شركتي بوينغ وإيرباص. ورغم استثمار ما يصل إلى ٧٠ مليار دولار في شركة الطائرات التجارية الصينية (كوماك)، الشركة المصنعة المملوكة للدولة في الصين، فقد تأخر المشروع لأكثر من ٥ سنوات نتيجة للعقبات التنظيمية والتكنولوجية وعقبات سلاسل الإمداد. وقد زادت فترات التأخير بسبب شروط الترخيص الخاصة اللازمة لتصدير أجزاء التكنولوجيا إلى الصين والتي فرضتها إدارة ترامب في عام ٢٠٢٠. ولم يتم اعتماد سي ٩١٩ حتى الآن من أي هيئة طيران كبرى خارج الصين، وهو ما يرجع جزئيا إلى قضايا السلامة. وبالتالي، رغم نجاح السياسة الصناعية مع شبكة السكك الحديدية المحلية عالية السرعة أو المركبات الكهربائية، لم تتمكن الصين من تكرار هذا الإنجاز في قطاع الطيران العالمي التنافسي.

والدرس المستفاد من ذلك هو أن تشجيع الشركات الوطنية الكبيرة يمكن أن يكون فعالا، لكنه لا يعد وصفة مضمونة للنجاح. وحتى في حالات إخفاق السوق الأخرى، قد يصعب على الحكومة معالجة المشكلة دون التسبب في تشوهات أو تحمُّل المالية العامة تكاليف كبيرة. وعندما تنخرط عدة بلدان في السياسة الصناعية لتشجيع شركاتها الوطنية الكبيرة، فقد يعني ذلك سباقا نحو أدنى مستويات الدعم والحماية. فهذه الديناميكية تحد من فرص النجاح أمام البلدان المنفردة، ويمكن أن تزعزع استقرار البيئة الاقتصادية العالمية.

وقد قال وزير الخزانة الأمريكي السابق، لورانس سامرز، مؤخرا إنه يعتز بمستشاريه في مجال السياسة الصناعية مثلما يعتز بالجنرالات. إن "أفضل الجنرالات هم أكثرهم كراهية للحروب، غير أنهم على استعداد للقتال عند الحاجة. وما يقلقني هو أن الأشخاص الذين يضعون السياسة الصناعية يحبون السياسة الصناعية". وفي هذا السياق، فإن المعضلة الثلاثية تُذكِّر صناع السياسات بضرورة توخي الحذر بشأن السياسة الصناعية – مع التركيز على النمو والاستقرار والتعاون الدولي على المدى الطويل.

تماما مثل الملح في الطهي، فإن قدرا يسيرا من السياسة الصناعية قد يكون مفيدا، لكن الإفراط في استخدامها قد يجعلها غير فعالة، واستخدامها لفترة طويلة للغاية قد يكون مضرا. التمويل والتنمية

روشير أغاروال، زميل باحث في كلية هارفارد كينيدي وأحد مؤسسي شبكة المواهب العالمية (*Global Talent Network*).

ظهر هذا المقال أولا في النسخة الإلكترونية من مجلة التمويل والتنمية في مارس ٢٠٢٣

سداد الدين المناخي

بنيديكت كليمنتس، وسانجيف غوبتا، وجيانهونغ ليو

تحديد رقم بالدولار للخسائر بسبب الانبعاثات يساعد في تقييم النسبة العادلة لكل بلد من عبء تغير المناخ

تعهد أكثر من ١٩٠ بلدا بموجب "اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥" بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومن بينها الانبعاثات الناجمة عن استهلاك الوقود الأحفوري، بحلول عام ٢٠٣٠ لتجنب التأثيرات السلبية لارتفاع درجات الحرارة العالمية. وعلى الرغم من هذا، ثمة فجوة كبيرة بين ما التزمت به البلدان وما يتعين فعله في الواقع. ومع ذلك، يمكن للبلدان تخفيض الانبعاثات على نحو أكبر بعد عام ٢٠٣٠.

وبالفعل، تعهدت هذه البلدان طوعا، ومن بينها معظم أعضاء مجموعة العشرين، بما تعتقد أنه بمقدورها أو ينبغي لها المساهمة به في تخفيض الانبعاثات. لكن قد يكون الأكثر جدوى من الناحية العملية مطالبة أغنى بلدان العالم بتعويض بلدان الاقتصادات النامية عن الخسائر التي تكبدتها بسبب تغير المناخ.

وفي هذا السياق، قد يكون استخدام مصطلح "الدين المناخي" مفيدا. فهذا الدين يمثل مقدار الخسائر الناجمة عن الانبعاثات – أي الآثار السلبية التراكمية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، التي تُفرض تكاليفها على العالم بأسره دون تعويض. وتشير تقديراتنا إلى أن ١٣١ بلدا يستحق الدين المناخي على أساس انبعاثات الكربون السابقة والمتوقعة على حد سواء (دراسة Clements, Gupta, and Liu 2023). وهذه التقديرات مفيدة في تحديد المساهمة العادلة المطلوبة من كل بلد لإبطاء الانبعاثات ومن أجل مناقشة التعويضات المناسبة للاقتصادات النامية. ويمكن أن يُطلب من البلدان التي عليها دين مناخي كبير المشاركة في تحمل عبء أكبر على نحو متناسب، إلا أن هذا الأمر قد يكون صعبا على البلدان التي تواجه مستوى مرتفعا من الدين العام ولا يتوافر لها سوى حيز مالي محدود. وتُعد القدرة على السداد أحد الاعتبارات عندما يتعلق الأمر بمن يجب عليه سداد الدين المناخي؛ ومن هذا المنظور، سيكون من المتوقع ألا تقدم الاقتصادات النامية سوى القليل.

حساب الدين المناخي

يمكن تقدير الدين المناخي على أساس الانبعاثات الفعلية والمتوقعة، والتكلفة الاجتماعية للكربون، التي تقيس الخسائر الاقتصادية التي يسببها كل طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ونرى أن الدين المناخي ضخم – نحو ٥٩ تريليون دولار على مدار الفترة ١٩٥٩–٢٠١٨ (الرسم البياني ١) – ومن المتوقع أن يزيد بمقدار ٨٠ تريليون دولار أخرى خلال الفترة

FLORIAN GAERTNER/PHOTOTHEK VIA GETTY IMAGES

٢٠١٩–٢٠٣٥. ويعكس حجم الدين المناخي على كل بلد كلا من حجم اقتصاده (الذي يرتبط ارتباطا موجبا بالانبعاثات) ومدى كثافة استخدامه لأنواع الوقود الأحفوري (ومن ثم توليد انبعاثات) لكل دولار من الناتج الاقتصادي. ولتكوين استخدام الطاقة (الاستخدام الكثيف للفحم على سبيل المثال) تأثير أيضا. فحتى عام ٢٠١٨، كان أكبر المتسببين في الدين المناخي هم الولايات المتحدة (١٤ تريليون دولار) والصين (١٠ تريليونات دولار)، وروسيا (٥ تريليونات دولار). وبدءا من عام ٢٠١٨، ستمثل الاقتصادات النامية نسبة أكبر من الدين المناخي، نظرا لما تحققه من نمو اقتصادي أعلى نسبيا.

ويمكن القول بأن لكل مواطن عالمي حقا متساويا في بيئة لا تلحق بها أضرار بسبب تغير المناخ. ويعني هذا الأمر ضمنا أن البلدان التي عليها دين مناخي مرتفع بسبب انبعاثاتها الكبيرة ينبغي أن تقدم تعويضات للبلدان التي تسبب خسائر أقل للبيئة.

وتوضح بياناتنا فروقا كبيرة بين البلدان من حيث نصيب الفرد من الدين المناخي (الرسم البياني ٢). ويبلغ نصيب الفرد أعلى مستوياته في الولايات المتحدة – فهو أعلى بنحو ستة أضعاف مستواه في الصين للفترة ١٩٥٩–٢٠١٨، وبمقدار ٢٥ ضعفا عن مستواه في الهند. وفي الفترة ٢٠١٩–٢٠٣٥، سيظل نصيب الفرد من الدين المناخي في أعلى مستوياته في الولايات المتحدة، وسيرتفع في الصين متجاوزا المستوى المتوقع في الاتحاد الأوروبي.

ويُعد الدين المناخي كبيرا مقارنة بالدين الحكومي. ففي بلدان مجموعة العشرين، يبلغ نحو ٨١٪ من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بمتوسط دين الحكومة العامة البالغ ٨٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠. وهو دين كبير مقارنة بالعبء المالي المتوقع بسبب الزيادات في الإنفاق العام على الصحة ومعاشات التقاعد. وعلى أساس صافي القيمة الحالية، من المتوقع أن يبلغ متوسط هذه النفقات ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في بلدان مجموعة العشرين خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٣٥.

ولتقييم خطط الحد من الانبعاثات وأثرها المحتمل على الدين المناخي، فإننا نأخذ سيناريوهين في الاعتبار. فقد أنشأ "اتفاق باريس لعام ٢٠١٥" إطارا للحد من الاحترار العالمي إلى أقل كثيرا من درجتين مئويتين، ولمواصلة الجهود لتخفيضه إلى ١,٥ درجة مئوية أعلى من متوسط ما قبل الثورة الصناعية. ويعمل هذا الاتفاق على أساس دورة مدتها خمس سنوات من العمل المناخي الذي تقوم به البلدان. وكل خمس سنوات، تقدم

برج التبريد في محطة طاقة تشتعل بالفحم البني

الرسم البياني ١

اقتسام الأعباء

حصة الاقتصادات المتقدمة من الدين المناخي ستظل هي الغالبة، ولكن حصة الاقتصادات الصاعدة سوف تزداد.

(دين المناخ بمليارات الدولارات الأمريكية)

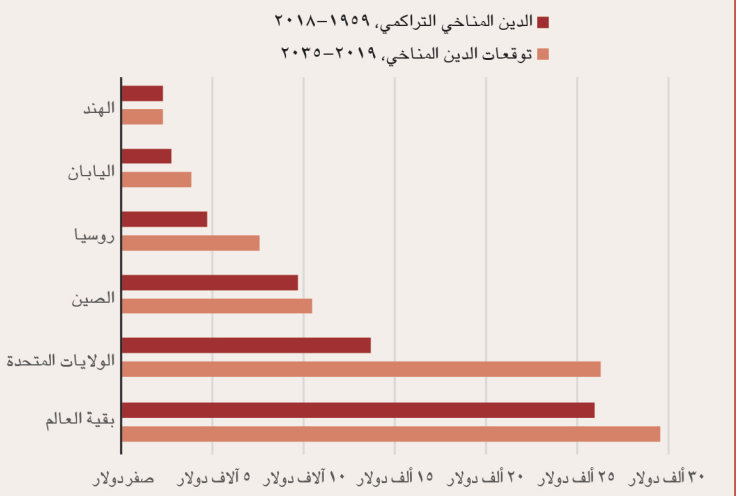

المصادر: حسابات المؤلفين باستخدام البيانات تاريخية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من دراسة Ritchie, Roser and Rosado (2020). وتوقعات الانبعاثات مأخوذة من إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.

الرسم البياني ٢

دولارات للشخص

في الولايات المتحدة، سيظل نصيب الفرد من الدين المناخي في الولايات المتحدة هو الأعلى، بينما سيرتفع في الصين ويتجاوز مستواه في الاتحاد الأوروبي.

(نصيب الفرد من الدين المناخي بالدولار الأمريكي)

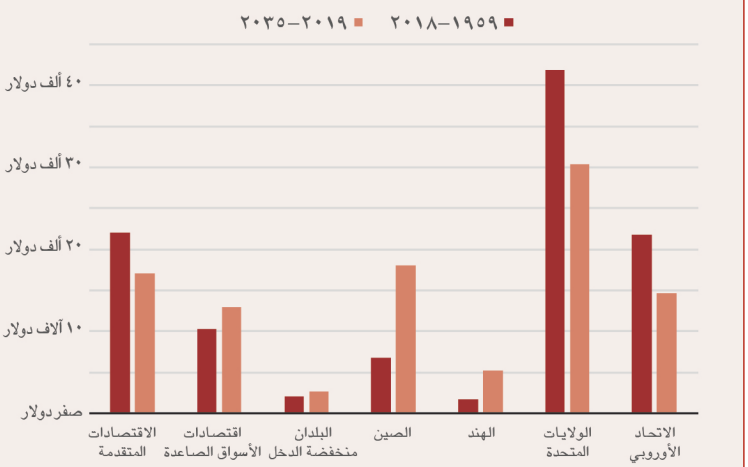

المصادر: حسابات المؤلفين باستخدام البيانات تاريخية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من دراسة Ritchie, Roser and Rosado (2020). وتوقعات الانبعاثات مأخوذة من إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الاقتصادات المتقدمة تشمل الولايات المتحدة، واقتصادات الأسواق الصاعدة تشمل الصين والهند.

البلدان إجراءات غير ملزمة ضمن خطة للحد من انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس. وهي تعرف باسم "المساهمات المحددة وطنيا".

استمرار تراكم الدين

في السيناريو الأول، نجري تقييما لتأثير تنفيذ البلدان الكامل للمساهمات المحددة وطنيا على الدين المناخي، بافتراض تخفيض الانبعاثات تدريجيا لكل بلد في كل عام لتحقيق الهدف في عام ٢٠٣٠. وتتمثل النتيجة الصافية لهذه المساهمات في تخفيض تراكم الدين المناخي بمقدار ٩,٦ تريليون دولار (٢٤٪). وعلى الرغم من أن هذا تخفيض كبير، فإنه يصبح ضئيلا مقارنة بالتراكم الذي نتوقعه للفترة ٢٠١٩–٢٠٣٥. علاوة على ذلك، ستظل البلدان التي تنخفض انبعاثاتها بشكل كبير (الصين، والولايات المتحدة) تساهم بالنسبة الأكبر في تراكم الدين المناخي (١٢,٩ مليار دولار، و٥,٤ مليار دولار، على الترتيب). ويشير هذا الأمر إلى أن تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا لا يكفي وحده لتحقيق العدالة في تقاسم العبء على مستوى البلدان في عملية تخفيض الدين المناخي.

وفي السيناريو الثاني، نقوم بتقييم حجم الانبعاثات والدين المناخي اللذين يتعين تخفيضهما، إلى ما هو أكثر مما وعدت به البلدان في المساهمات المحددة وطنيا، لتحقيق هدف الوصول إلى ١,٥ درجة مئوية بموجب اتفاق باريس. وفي إطار هذا الترتيب، سيبدو من المنطقي أن يُطلب من البلدان التي عليها دين مناخي كبير تقديم أكبر المساهمات للمساعدة في سد هذه الفجوة. وعلى الرغم من هذا، فإن عددا كبيرا من الاقتصادات المتقدمة التي عليها ديون مناخية كبيرة، مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، قد تعهدت بالفعل في مساهماتها المحددة وطنيا بتخفيض الانبعاثات بشكل كبير بحلول عام ٢٠٣٠. ومن ثم، قد يكون الأكثر جدوى هو مطالبة البلدان بمزيد من تخفيض الانبعاثات على أساس نصيبها من إجمالي الانبعاثات في ذلك العام. وإذا نفذ كل بلد من بلدان مجموعة العشرين هذا التخفيض الإضافي بما يتجاوز مساهمته المحددة وطنيا، على سبيل المثال، فسينخفض الدين المناخي المتوقع بمقدار ٦,٤ تريليون دولار إضافية. ومع ذلك، ستظل هذه التخفيضات في الانبعاثات غير عادلة في نظر الكثيرين، لأن نصيب الفرد من الدين المناخي في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى سيظل يفوق كثيرا نصيب الفرد في الاقتصادات النامية لبلدان مجموعة العشرين.

وتظهر هذه العملية أنه قد يتعذر، من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، الحد من الانبعاثات بطريقة يُتصوَّر أنها عادلة، في ظل انكماش نصيب الاقتصادات المتقدمة من الانبعاثات العالمية. بدلا من ذلك، قد يتعين على الاقتصادات المتقدمة التركيز على تخفيض الانبعاثات على مدار مدة زمنية أطول، أو العمل بقوة على تعويض الاقتصادات النامية عن الضرر الذي يلحق بها بسبب تغير المناخ، بما في ذلك عن طريق تمويل أكثر سخاء للأنشطة المناخية.

دور سياسة المالية العامة

يُعد النظام الضريبي وسياسات الإنفاق الحكومية أداتين قويتين للسيطرة على زيادة الدين المناخي. وفي الوقت

نشطون من مجموعة "يوم الجمعة من أجل المستقبل" يتظاهرون

FLORIAN GAERTNER/PHOTOTHEK VIA GETTY IMAGES

نفسه، تواجه البلدان قيودا في سعيها لتنفيذ العمل المناخي بسبب تأثير جائحة كوفيد-١٩ على اقتصاداتها وما يرتبط به من زيادات حادة في الإنفاق العام. وقد اعتمدت الولايات المتحدة وأوروبا سياسات واسعة النطاق لتقديم دعم للطاقة النظيفة لتخفيض الدين المناخي، إلا أن هذا الخيار ليس متاحا للاقتصادات النامية في ظل افتقارها إلى الحيز المالي. ومع ذلك، ينبغي لكلتا مجموعتي البلدان إيلاء اهتمام لجانب العائد، لا سيما فرض ضرائب أعلى على الطاقة، بالإضافة إلى ضرائب الكربون بغية تخفيض الدين المناخي. ومن شأن هذا الأمر أن يخفض الانبعاثات، وفي الوقت نفسه يساعد البلدان على تمويل الإنفاق الإضافي. ويجب أن يكون فرض ضريبة على الكربون مصحوبا بسياسات مالية عامة تكميلية من أجل موازنة الآثار السلبية لهذه الضريبة في الأجل القصير على الأسر منخفضة الدخل.

بطبيعة الحال، توجد اعتبارات أخلاقية مهمة يجب على البلدان مراعاتها وهي تسعى إلى تنفيذ هذه الضريبة وسياسات الإنفاق للحد من الانبعاثات. فما الجيل الذي سيتحمل عبء التكيف مع اقتصاد أقل انبعاثات؟ ونظرا لأن الأضرار الناجمة عن الانبعاثات تتزايد بمرور الوقت، فمن الأفضل للبلدان التحرك في أقرب وقت ممكن. فقد استهلك الجيل الحالي بالفعل كميات هائلة من الطاقة بأسعار لا تعكس بالكامل تكلفتها الاجتماعية الحقيقية، بما في ذلك الأضرار التي تُلحقها بالبيئة. إلا أنه فيما يتعلق بالاقتصادات النامية، يمكن تنفيذ عملية التكيف تدريجيا، في ضوء ما لدى هذه البلدان من قدرة أكبر على تحمل العبء مع زيادة نصيب الفرد فيها من الدخل بمرور الوقت.

منهج عملي

يُعد الدين المناخي بسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كبيرا، وينتشر بشكل غير متساوٍ على مستوى اقتصادات العالم. وينذر حجم هذا الدين – وتباينه بين البلدان – بمناقشات مثيرة للجدل بشأن العبء العادل الذي يجب أن تتحمله البلدان في إبطاء تغير المناخ ومستوى المساعدات للاقتصادات النامية للتعويض عن أوجه التباين.

ومن المتوقع أن يصبح نصيب الفرد من الدين المناخي أكبر بكثير في الاقتصادات المتقدمة عنه في الاقتصادات النامية، حتى في ظل تطبيق بلدان مجموعة العشرين المساهمات المحددة وطنيا بشكل كامل. ويعني هذا الأمر ضمنا أن الاقتصادات المتقدمة قد يتعين عليها بذل مزيد من الجهود لتحقيق العدالة في تقاسم عبء مكافحة تغير المناخ. وتنفيذ التخفيضات المطلوبة في الانبعاثات لتحقيق أهداف اتفاق باريس أمر ينطوي على مشكلات، نظرا لأن الاقتصادات المتقدمة – التي تمكنت من مراكمة نسبة كبيرة من رصيد الدين المناخي – تخفض بالفعل انبعاثاتها بشكل كبير في إطار مساهماتها المحددة وطنيا. ومن ثم، يتمثل منهج أكثر عملية تجاه التوزيع العادل للعبء في قيام الاقتصادات المتقدمة بزيادة حجم مساعداتها للاقتصادات النامية. ويعني هذا الأمر تمويل الأنشطة المناخية لدفع تكلفة التخفيف من أثار تغير المناخ والتكيف معه، عن طريق المنح والقروض الميسرة. ويقدم تسهيل الصلابة والاستدامة الجديد في صندوق النقد الدولي تمويلا بشروط ميسرة للاقتصادات النامية من أجل التحول المناخي والتأهب لمواجهة الجوائح. إلا أن التمويل الحالي للأنشطة المناخية لم يبلغ بعد الهدف المحدد بمبلغ ١٠٠ مليار دولار في العام، ومن الواضح أنه غير كافٍ في ضوء الدين المناخي الهائل على الاقتصادات المتقدمة. التمويل والتنمية

بنيديكت كليمنتس يعمل أستاذا زائرا في جامعة يونيفرسيداد دي لاس أميريكاس، إكوادور

وسانجيف غوبتا هو زميل فخري أقدم في مركز التنمية العالمية، واشنطن العاصمة.

وجيانهونغ ليو يعمل محلل بحوث في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Clements, Benedict, Sanjeev Gupta, and Jianhong Liu. 2023. "Who's Responsible for Climate Change? New Evidence Based on Country-level Estimates of Climate Debt." *Economics of Energy and the Environment* 12 (1). https://doi.org/10.5547/2160-5890.12.1.bcle.

International Monetary Fund (IMF). 2019. *Fiscal Monitor: How to Mitigate Climate Change*. Washington, DC, September. *https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2019/09/12/fiscal-monitor-october-2019*.

Ritchie, Hannah, Max Roser, and Pablo Rosado. 2020. "CO2 and Greenhouse Gas Emissions." Published online at OurWorldInData.org. https://ourworldindata.org/co2-and-other-greenhouse-gas-emissions.

الصورة: KEN BENOIT

شخصيات اقتصادية

اقتصادية من كل مكان

نيكولاس أوين يقدم لمحة عن شخصية نعمت شفيق، من جامعة كولومبيا، التي تشمل حياتها الوظيفية العمل في مجالات التنمية الدولية والبنوك المركزية والكتابة في مجال العقد الاجتماعي

لم يكن من قبيل الحظ قيام الخبيرة الاقتصادية نعمت شفيق بدور أساسي في عمليات التنمية الدولية الضرورية خلال العقود الثلاثة الماضية. وهي لا تزال تقوم بذلك الدور.

فبعد حصولها مباشرة على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد، عملت في القضايا المتعلقة بأوروبا الشرقية في البنك الدولي بعد سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩. وأثناء حملة "لنجعل من الفقر تاريخا" في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قادت وزارة التنمية الدولية المؤثرة في حكومة المملكة المتحدة.

وفي صندوق النقد الدولي، أثناء أزمة الديون في منطقة اليورو خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، تولت الإشراف على عمل الصندوق في العديد من البلدان الواقعة في مركز الاضطرابات. وأثناء احتجاجات الربيع العربي المؤيدة للديمقراطية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدارت شفيق برامج الصندوق في الشرق الأوسط. كذلك شغلت منصب نائب محافظ بنك إنجلترا، حيث تولت الإشراف على ميزانية عمومية حجمها ٥٠٠ مليار دولار، أثناء الاضطرابات التي صاحبت التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

والآن، وقد بلغت سن الستين، أصبحت أول امرأة تتولى رئاسة جامعة كولومبيا بنيويورك بعد ست سنوات تولت خلالها قيادة كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. إنها خبير اقتصادي فوق العادة تشمل حياتها الوظيفية صنع السياسات الوطنية، والمؤسسات المالية الدولية، والبنوك المركزية، والقيادة الأكاديمية العليا. ومن بين الجوائز التي حصلت عليها لقب "بارونة" في مجلس اللوردات ولقب "سيدة" نظير ما قدمته من خدمات للاقتصاد العالمي، فضلا على اختيارها لنيل جائزة زمالة الأكاديمية البريطانية.

وحسب قول من يعرفونها، فإن شفيق، التي وُلدت في مصر ونشأت في جنوب الولايات المتحدة، تتمتع بسمات شخصية نادرة تجمع بين قوة الشكيمة وحدة الذكاء والشجاعة والقدرة على التأثير على صناع السياسات.

ويقول أندرو ستير، الذي يشغل الآن منصب الرئيس والمدير التنفيذي لصندوق بيزوس للأرض، عندما كانت شفيق اقتصادية شابة، كانت متميزة بقدرتها على الجمع بين الفطنة والتعاطف الاستثنائي والذكاء السياسي. وفي عام ١٩٩٢، قام بتعيينها للعمل مع فريقه المسؤول عن تقرير التنمية في البنك الدولي. ويقول "لا يمكنك إقناع مسؤولي الحكومات بتغيير السياسات بمجرد إجراء تحليل جيد".

ويضيف قائلا "لكن يمكنك ذلك إذا ما استخدمت ذكاءك السياسي وحاولت التوغل في عقولهم ورؤية الأمور بعيونهم. وتتميز شفيق بالبراعة الفائقة في ذلك". فقد أصبحت أصغر نائب رئيس للبنك الدولي على الإطلاق في سن السادسة والثلاثين.

وتشير كريستين لاغارد، رئيس البنك المركزي الأوروبي والمدير العام السابق لصندوق النقد الدولي، إلى أسلوب شفيق في القيادة اليقظة والشاملة. وقد عملتا معا لمدة ثلاث سنوات في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما كانت شفيق أحد نواب المدير العام السابق، لاغارد.

وتقول لاغارد "شفيق هي مزيج دقيق من الشرق والغرب؛ فهي مصرية مثلما هي أوروبية ومثلما هي بريطانية ومثلما هي أمريكية. وهي تدعم الآخرين، وخاصة النساء، عندما يستحقون الدعم، كما أنها لا تصبر على تصرفات الحمقى، ولكنها ستمنح فرصة للجميع".

وفي كتابها الصادر عام ٢٠٢١ بعنوان ما يدين به كل منا للآخر، تُطلق شفيق دعوة للتوصل إلى عقد اجتماعي جديد يأخذ في الاعتبار التغيرات الديمغرافية والتكنولوجية التي تحُدث تحولا في المجتمع. وهي تقترح "هيكلا أقوى للأمن والفرص" من خلال اقتسام المخاطر والاستثمار في الأفراد. وتقول "نحن بحاجة للوصول إلى وضع مختلف، حيث نطلب المزيد من الأشخاص ونستثمر فيهم المزيد من الأموال". وهذا يعني وضع حد أدنى لا يمكن أن يقل الدخل عنه وأن يقترن ذلك بحوافز تشجع على العمل، ومعاشات تقاعدية قابلة للتحويل من وظيفة إلى أخرى ومربوطة بمتوسط العمر المتوقع، وتعلم وإعادة تدريب مدى الحياة، وتدخل في مرحلة الطفولة المبكرة لتحقيق تكافؤ الفرص.

وبصفتها رئيسا لواحدة من أفضل جامعات العالم، تقول شفيق إنها تخشى أن تؤدي ثقافة الإلغاء إلى خنق النقاش القائم على حرية الفكر الذي يثري حياة الطلاب. وتقول أيضا "إن هدف الجامعة هو مواجهة التحديات الفكرية ومواجهة الاختلاف". وهي تدعو إلى حرية التعبير في إطار القانون، وتقول إنها فخورة بعدم منع أحد في كلية لندن المرموقة من التحدث بسبب آراء قد يراها البعض مسيئة.

وفي الوقت نفسه، تقول شفيق إنها تشعر بالقلق من أننا كمجتمعات فقدنا بعضا من قدرتنا على الاختلاف بطريقة متحضرة. وتقول أيضا إنه على الجامعات تعليم الناس كيفية إجراء محادثات تتسم بالصعوبة. وتضيف قائلة "من خلال عملية الإنصات التي تتعلمها، يمكنك بناء توافق الآراء، والمضي قدما كمجتمع".

وفي عام ١٩٦٦، عندما كانت في الرابعة من عمرها، هربت شفيق وأسرتها من مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر إلى الولايات المتحدة، واستقروا أولا في سافانا بولاية جورجيا في عمق الجنوب الأمريكي. ولم يكن يتحدث الإنجليزية سوى والدها، وهو عالم تعرضت ممتلكاته للتأميم على يد حكومة الجنرال المصري. وكانت أمها تفحص صندوق البريد كل صباح وتبكي، في انتظار أخبار من الوطن.

وسرعان ما تعلمت الأسرة اللغة ووجدت موطئ قدم لها بعد أن نصح أحد الجيران الودودين والدة شفيق باستضافة حفلات أحواض السباحة لأطفال المنطقة كوسيلة لتكوين الصداقات. وغرست التجربة في شفيق الاهتمام الدائم بالحراك الاجتماعي وبالأمور التي تحدد من أين تبدأ وإلى أين ينتهي بك المطاف في الحياة. وتقول "لقد شهدت أسرتي حراكا اجتماعيا سواء إلى أسفل أو إلى أعلى".

اضطرابات كبيرة

عاصرت طفولة شفيق فترة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية الكبيرة في أمريكا: حرب فييت نام، وحركة الحقوق المدنية، وفضيحة ووترغيت. ولم تعد شفيق تتذكر عدد المدارس التي كانت تذهب إليها بالحافلة في جورجيا ونورث كارولينا وفلوريدا كلما غيرت الأسرة مكان إقامتها وكلما حاولت السلطات تحقيق التوازن بين أعداد الطلاب السود والبيض في الفصول الدراسية.

وهي تقول "كل هذه الأمور شكلت اهتمامي بالاعتبارات السياسية، والسياسات، والعلاقات الدولية، والعدالة. لقد كان لها تأثير كبير على ما اخترت فعله بعد ذلك".

وبعد فترة قصيرة عادت فيها إلى مصر وهي في مرحلة المراهقة، حصلت على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والسياسة من جامعة ماساتشوستس في أمهيرست. وحصلت على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أكسفورد.

ويقول نيكولاس ستيرن، رئيس معهد غرانثام للبحوث في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية واقتصادي معروف في مجال المناخ، إنه يتذكر مقابلة شفيق عندما كانت طالبة ماجستير في منتصف ثمانينات القرن الماضي. حينها، كان ستيرن وشفيق ضمن وفد من المعلمين والطلاب توجَّه لمقابلة الأميرة آن، مستشار جامعة لندن. وبعد حوالي ٣٥ عاما التقيا بالأميرة مرة أخرى. ويشير ستيرن إلى التناقض المذهل في الحراك: "كانت شفيق طالبة وأصبحت رئيس جامعة، لكنني ما زلت أستاذا جامعيا، ولا تزال صاحبة السمو الملكي أميرة".

وقضت شفيق جانبا كبيرا من حياتها المهنية في لندن وواشنطن. وتزوجت من زوجها، العالم رافائيل جوفين، في عام ٢٠٠٢ في واشنطن، وأنجبت منه توأما، وأصبحت زوجة أب لأبنائه الثلاثة – كل ذلك في عام واحد من الأرق المتواصل. وحتى يومنا هذا، تقوم بزيارات متكررة لمصر، موطن والدتها وأسرة كبيرة ممتدة. ومن مصادر الإحباط لشفيق أن الشرق الأوسط يحقق نجاحا

"ترى شفيق أن أفضل آمال المنطقة لتحقيق مستقبل أكثر ازدهارا يتمثل في تحويل مسار التراجع المطرد في استقلال البرلمانات والمحاكم والبنوك المركزية والمجتمع المدني والصحافة الحرة."

أقل مما يمكنه تحقيقه بسبب الممارسات السياسية السيئة والسياسات الاقتصادية المضللة إلى جانب الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية.

وفي البنك الدولي في تسعينات القرن الماضي، سافرت شفيق إلى الشرق الأوسط مرارا أثناء عملية أوسلو للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات. وألفت كتابا من مجلدين حول فرص التعاون الاقتصادي. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت نائب مدير عام صندوق النقد الدولي مع احتجاجات الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة.

وتقول شفيق "في المرتين كان هناك تفاؤل كبير في البداية وخيبة أمل في النهاية". فقد انهارت عملية السلام بعد أن قام متطرف يميني باغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين. وخابت تطلعات الربيع العربي نحو الديمقراطية وسط الثورات المضادة والحروب الأهلية..

ومن الشائع في الشرق الأوسط المطالبة بوجود قادة أفضل. وترى شفيق أن أفضل آمال المنطقة لتحقيق مستقبل أكثر ازدهارا يتمثل في تحويل مسار التراجع المطرد في استقلال البرلمانات والمحاكم والبنوك المركزية والمجتمع المدني والصحافة الحرة. وتقول "ما يهم حقا على المدى الطويل بالنسبة لآفاق المنطقة هو المؤسسات القوية. أي المؤسسات التي تتأكد من أن القيادة التي لديك أيا كان نوعها تعمل لتحقيق الصالح العام".

غير أنها تعرب عن ثقتها في شباب الشرق الأوسط، وتاريخه الاستثنائي، وإمكاناته الهائلة، مشيرة إلى ما شهدته بلدان المنطقة من ازدهار عندما اتبعت سياسات رشيدة. وتقول "إن قوانين الاقتصاد تسري على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تماما مثلما تسري على مختلف أنحاء العالم".

تشريعات مهمة

أمضت شفيق سبع سنوات في وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، والمعروفة اختصارا باللغة الإنجليزية DFID. وفي عام ٢٠٠٨، تولت منصب الأمين العام الدائم، وهو أعلى مناصب الخدمة المدنية في الوزارة، وأشرفت على التشريعات التي رسخت في القانون التزاما بإنفاق ما لا يقل عن ٠,٧٪ من إجمالي الدخل القومي على المساعدات الإنمائية الرسمية. وقد بلغت الميزانية السنوية لتلك المساعدات حوالي ٢٠ مليار دولار.

وتقول "لقد شعرنا بفخر كبير في ذلك الوقت، لأن وزارة التنمية الدولية لم تكن توفر موارد ضخمة للتنمية فحسب – مع تركيز قوي على أفقر بلدان العالم، بل كانت توفر أيضا القيادة للنظام الدولي بأكمله وتقوم بتعبئة الموارد من البلدان الأخرى والمنظمات الدولية".

ويرى سوما شاكرابارتي، الذي كان أعلى مسؤول في وزارة التنمية الدولية قبل شفيق، أن السبب في نجاحها في القيادة هو فهمها لما يحفز الناس واستخدام هذا الفهم في إنتاج أفكار للإصلاحات المطلوبة بشدة. ويقول إنها استخدمت هذه المهارات لإحداث التغيير في العالم النامي وفي كل مؤسسة عملت فيها.

وعمل مسعود أحمد، رئيس مركز التنمية العالمية، بجانب شفيق في مناصب مختلفة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة. ويقول أحمد "إن أكثر الأشياء اللافتة للنظر فيها هي إنسانيتها وصدقها". ويضيف قائلا إنها قادرة أيضا على توجيه رسائل شديدة اللهجة بطريقة غير مسيئة. "إن تعاطفها الواضح يمكّنها من فصل الرسالة عن الشخص بأسلوب فريد للغاية".

وبعد مرور ما يقرب من عقد على مغادرة شفيق لوزارة التنمية الدولية، قام رئيس الوزراء بوريس جونسون بضمها إلى وزارة الخارجية كما خفّض الالتزام بالإنفاق على المساعدات. وتقول "إن نجاح وزارة التنمية الدولية ينبع من وضوح هدفها، وهو الحد من الفقر في العالم. وهذا الأمر غير وارد في وزارة الخارجية، بأهدافها الجغرافية–السياسية والتجارية وغيرها. وتقول "إن وجود الصوت والأدوات التي تطرحها وزارة التنمية الدولية أمر نفتقده بشدة في النظام الدولي اليوم".

ومن الإنصاف القول إن النظام الدولي ومؤسساته في وضع صعب. فقد تم تخفيض الميزانيات المخصصة للمساعدات، وتهدد الحرب الروسية في أوكرانيا والتوترات الجغرافية–السياسية بإعاقة المنظمات متعددة الأطراف، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة يزيد الضغوط على الاقتصادات النامية المثقلة بالديون.

وتقول شفيق "لم يكن السياق الخارجي للمنظمات الدولية بهذه الصعوبة منذ الحرب الباردة". وتؤكد على أهمية استمرار البلدان في تخصيص مجال للتعاون الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالسلع العامة العالمية مثل المناخ، والتأهب للجوائح، والاستقرار المالي. وتقول "تزداد أهمية وجود مكان تجُرى فيه المحادثات حول هذه القضايا العالمية عندما لا يكون أداء القنوات الثنائية جيدا".

الضغائن التي أثارها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

تزامنت السنوات الثلاث التي قضتها شفيق في بنك إنجلترا مع تصويت المملكة المتحدة في عام ٢٠١٦ لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. وتقول إنها تتذكر دخول غرفة التداول بكامل موظفيها في الساعة الرابعة صباحا لمشاهدة النتائج ورؤية انخفاض قيمة الاسترليني على الشاشات مع فتح الأسواق الآسيوية.

وكانت فترة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فترة تسودها الضغائن. فالمشورة السديدة التي قدمها بنك إنجلترا حول ما قد يلحق بالاقتصاد من إيذاء للذات نتيجة التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي دفعت مؤيدي الخروج إلى اتهام البنك بأنه جزء من مؤامرة "مشروع الخوف". وتقر شفيق بأن محاولات البنك لإثراء النقاش بتحليل اقتصادي دقيق لم تحقق سوى "نجاح متباين". وفي النهاية، كما تقول، كان التصويت حول أمر يغلب عليه الطابع السياسي.

وهي ترى أن أكبر مساهمة قدمها البنك تمثلت في التخطيط للطوارئ من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي بغض النظر عن النتائج السياسية. وتقول شفيق "مع فتح الأسواق في لندن، تمكنا من القول إن لدينا تسهيلات السيولة التي يمكن تقديمها في حالة احتياج أي مؤسسة لها. ونظرا لأننا كنا جاهزين وكانت لدينا القدرة على طمأنة الأسواق، لم تكن هناك حاجة إلى أي دعم".

وقد غادرت شفيق بنك إنجلترا في عام ٢٠١٧ من أجل العمل الأكاديمي. وأثناء فترة عملها رئيسا لكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية – في ذروة جائحة كوفيد – ألفت شفيق كتاب ما يدين به كل منا للآخر، الذي تدعو فيه إلى إعادة التفكير في العقد الاجتماعي. فهل كانت ستؤلف الكتاب بشكل مختلف اليوم؟ التغيير الوحيد، على حد قولها، كان سيتمثل في إضافة فصل عن العقد الاجتماعي الدولي وكيفية تقويته.

وقد فوجئ الكثيرون بامرأة قضت فترة طويلة من حياتها في المؤسسات الدولية تؤلف كتابا عن السياسات الاجتماعية الوطنية. ولكن شفيق تقول إنها تعتقد أن الناس لن يدعموا نظاما عالميا أكثر تعاونا إلا إذا كان العقد الاجتماعي الوطني عادلا.

وتقول "يجب أن يرى الناس أنهم في مجتمع يتسم فيه هيكل الفرص بالعدالة، وهذا سيجعلهم أكثر سخاء تجاه مواطني البلدان الأخرى". التمويل والتنمية

نيكولاس أوين من فريق مجلة التمويل والتنمية.

كلام صريح

الدافع وراء التكامل التجاري

جهاد أزعور و**أبيبيه آمرو سيلاسي**
يتحدثان عن إمكانات التجارة الموحدة عبر إفريقيا

تقف القارة الإفريقية على أعتاب حقبة جديدة؛ فقد شرعت الدول الإفريقية مجتمعة في خوض مسار تعميق التكامل التجاري، حيث تساهم اتفاقية "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" بدور حافز في إطلاق هذه الإمكانات وإعادة صياغة مشهد التجارة في القارة الإفريقية. وتهدف هذه المبادرة الطموحة إلى تحطيم الحواجز أمام التجارة وخلق مشهد موحد للتجارة عبر إفريقيا.

وينبغي أن نشيد بجهود صناع السياسات في إطلاق هذه المبادرة التي تشكل علامة فارقة، وإن كانت، واقعيا، جاءت استجابة إلى حد ما لتزايد التجارة والاستثمار والتدفقات المالية عبر الحدود في المنطقة على خلفية ازدياد قوة النشاط الاقتصادي على مدار السنين. ولننظر مثلا إلى تدفقات التجارة بين دول جماعة شرق إفريقيا، فقد سجل نمو الصادرات بين دول شرق إفريقيا على مدار العقدين الماضيين معدلات أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها استثنائية، حيث ارتفعت أكثر من ثمانية أضعاف متجاوزة بدرجة كبيرة معدل نمو صادرات المنطقة إلى بقية العالم.

أبيبيه آمرو سيلاسي هو مدير الإدارة الإفريقية في صندوق النقد الدولي، و**جهاد أزعور** هو مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق.

عوامل مؤثرة

تمثل اتفاقية "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، التي دخلت حيز التنفيذ في يناير ٢٠٢١، فرصة تاريخية للدول الإفريقية لتحقيق كامل إمكاناتها الاقتصادية عن طريق تحطيم الحواجز التجارية وتحسين بيئة مزاولة التجارة الأوسع نطاقا. فالتعريفات الجمركية داخل إفريقيا مرتفعة مقارنة بالمناطق الأخرى، بحيث تصل في المتوسط إلى ٦٪؛ أما التدابير غير الجمركية فتصل إلى ما يعادل تعريفة جمركية بنسبة ١٨٪. ولا تزال التحديات تكتنف بيئة التجارة، بما في ذلك البنية التحتية للنقل والاتصالات، وإمكانية الحصول على التمويل، والإجراءات الجمركية والحدودية.

وبتخفيض الحواجز التجارية سوف تتمكن هذه الاتفاقية من دفع النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة في شتى أنحاء القارة. وسوف تتعاظم مكاسب تعزيز التكامل التجاري إذا اقترن خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية المنتظر في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بإجراء إصلاحات لتحسين بيئة التجارة. فمن الممكن أن ترتفع معدلات التجارة في السلع الوسيطة في إفريقيا بنسبة هائلة تصل إلى ٥٣٪، مع إمكانية ارتفاع نمو التجارة مع بقية العالم بنسبة قدرها ١٥٪ على المدى الطويل عند الانتهاء من تنفيذ التدابير الإصلاحية بالكامل. وهذه الأرقام تعني إمكانية تحقيق مكاسب ملموسة، حيث يرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في متوسط البلدان الإفريقية بأكثر من ١٠٪ مع انتشال ما يقدر بنحو ٣٠ إلى ٥٠ مليون نسمة من براثن الفقر المدقع.

وبعيدا عن عالم التجارة في السلع، فإن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تنطوي على إمكانات كبيرة لتنويع سلة صادرات إفريقيا وتشجيع التجارة في الخدمات. فمن خلال تعزيز البنية التحتية للتجارة وتحسين فرص الحصول على التمويل يمكن إعطاء دفعة لصادرات الخدمات بنسبة قدرها ٥٠٪ تقريبا، مما يفتح المجال أمام الدول الإفريقية للاستفادة من تزايد الطلب العالمي على الخدمات ذات المهارات العالية والقيمة المضافة المرتفعة. فالخدمات في الوقت الراهن تشكل نصيبا محدودا نسبيا من مجموع صادرات إفريقيا، مع هيمنة الخدمات التقليدية على السوق. غير أن صعود نجم التحول الرقمي والتقدم

الصورة: IMF PHOTO (2X)

التكنولوجي يوفران فرصة لإعادة صياغة قطاع الخدمات والاستفادة من القطاعات الناشئة مثل قطاع الاتصالات. ومن شأن تبني هذه الاتجاهات العامة أن يعزز قدرة إفريقيا التنافسية في أسواق الخدمات العالمية ويقود دفة النمو الاقتصادي المستدام.

وتتيح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصة للبلدان الإفريقية للدخول في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وهي خطوة بالغة الأهمية نحو التنويع الاقتصادي والتحول الصناعي. فلا تزال صادرات إفريقيا إلى بقية العالم تميل بدرجة كبيرة نحو صادرات السلع الأولية، وإن كانت أكثر تنوعا على صعيد التجارة الإقليمية. وتعد مبادرات مثل مبادرة شركات التجزئة في جنوب إفريقيا لنقل إنتاج صناعات المنسوجات إلى بلدان الجوار خير مثال على إمكانات بناء سلاسل القيمة الإقليمية. وبالتوسع في هذه الجهود واستغلال الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، سوف يكون بوسع الدول الإفريقية الاستفادة من ميزتها النسبية، ودفع عجلة الابتكار، وتعزيز صلابة الاقتصاد وتنوعه.

وفي عصر التغير التكنولوجي السريع والاقتصاد العالمي المتغير، بإمكان التكامل التجاري أن يعزز صلابة إفريقيا في مواجهة الصدمات ويضع القارة على مسار النجاح على المدى الطويل. فالتحول الرقمي، على سبيل المثال، يمكن أن يخفض تكاليف التجارة بدرجة كبيرة عن طريق ترشيد الإجراءات الجمركية وتيسير المدفوعات العابرة للحدود. وتوفر النظم الإلكترونية لتتبع الشحنات ونظم المدفوعات السحابية لمحة سريعة لما يمكن أن تقدمه التكنولوجيا لرفع كفاءة التجارة. وعلاوة على ذلك، فإن تنوع وجهة الصادرات بفضل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يعني تقليل المخاطر الناجمة عن أنماط التجارة العالمية وزيادة الصلابة الاقتصادية.

الإبحار في جنبات المشهد التجاري

رغم أن هذه الرؤية للتكامل التجاري في إفريقيا تبدو واعدة، فمن المهم أن نقر بالتحديات التي تعترض الطريق.

ويتطلب تحقيق إمكانات إفريقيا الهائلة توفير شبكة قوية من خدمات البنية التحتية. فنظم النقل غير الكافية، وقلة فرص الحصول على مصادر الطاقة الموثوقة، وجوانب القصور اللوجستية تعوق حركة السلع بكفاءة. ولدعم قنوات الربط الإقليمية وتيسير التدفقات التجارية، لا بد من تنفيذ استثمارات كبيرة في البنية التحتية.

ورغم عقد الاتفاقات التجارية شبه الإقليمية، فلا تزال الحواجز غير الجمركية قائمة، مثل عدم الكفاءة الجمركية وأوجه التفاوت في القواعد التنظيمية، مما يعوق سلاسة تدفق السلع والخدمات. ومن ثم، فإن تبسيط العمليات الرقمية، وتوحيد الإجراءات الجمركية وشهادات اعتماد المنتجات، وتحقيق الاتساق بين الأطر التنظيمية هي متطلبات حيوية لضمان سلاسة التجارة داخل القارة.

وتشكل فجوة التكنولوجيا الرقمية تحديا كبيرا أمام التجارة في السلع والخدمات على السواء في إفريقيا. فالبنية التحتية الرقمية المحدودة وعدم كفاية فرص الحصول على خدمات الإنترنت بأسعار معقولة يعوقان التجارة العابرة للحدود ونمو التجارة الإلكترونية. لذا فإن الاستثمار في مجالات الربط بالخدمات الإلكترونية ومشروعات البنية التحتية الرقمية له أهمية بالغة في سبيل تسخير طاقة التجارة الرقمية. .

وفي أغلب الأحيان، تواجه الشركات – لا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة – صعوبات في الحصول على التمويل، مما يحد من قدرتها على المشاركة في التجارة الإقليمية. وعلى سبيل المثال، نجد أن متوسط سعر خطاب الاعتماد التجاري في بلدان غرب إفريقيا يتراوح بين ٢٪ و٤٪ من قيمة المعاملة، وهو أعلى بكثير من متوسط يتراوح بين ٠,٢٥ – ٠,٥٠٪ في الاقتصادات المتقدمة. ومن شأن تشجيع الشمول المالي وتوفير الخيارات الائتمانية للشركات بأسعار معقولة أن يعززا فرص نموها ويمكنها من المشاركة في التجارة بين البلدان الإفريقية.

ولكي تتمكن القوة العاملة المتنامية في إفريقيا من استغلال الفرص التي يتيحها التكامل التجاري بالكامل، يجب على الحكومات الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات والتأكد من توفير تدابير الحماية الاجتماعية القوية لحماية الفئات الأشد ضعفا. ومع تغلغل التحول الرقمي في قطاعات عديدة، من شأن برامج التدريب الموجهة لتجهيز القوة العاملة بالمهارات اللازمة في التكنولوجيا الرقمية أن تضع إفريقيا على المسار الصحيح للاستفادة من الاقتصاد الرقمي الآخذ في التوسع. ومن الضروري توفير الحماية للفئات المتأثرة سلبا أثناء التحول إلى النمو الأعلى بغية ضمان تحقيق التنمية المستدامة والشاملة لجميع شرائح المجتمع. وينبغي تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي على نحو يتسم بالكفاءة في استهداف الفئات الأشد ضعفا ويضمن الاستمرارية المالية.

وسوف يكون بإمكان القارة الإفريقية التصدي لهذه التحديات من خلال ضخ استثمارات كبيرة في رأس المال المادي والبشري – وهي ليست بالمهمة اليسيرة في ظل قيود التمويل الحالية. فالبلدان الإفريقية تعاني بالفعل من مديونيتها المرتفعة، وقد تفاقمت الأوضاع مؤخرا من جراء التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد–١٩ والحرب الروسية في أوكرانيا – مما أدى إلى ارتفاع التضخم وتشديد السياسة النقدية العالمية. وينبغي أن تحقق الحكومات الإفريقية توازنا دقيقا بين إعطاء الأولوية للاستثمار في مشروعات البنية التحتية الحيوية واعتماد ممارسات إدارة الدين الحصيفة لضمان استدامة القدرة على تحمل الدين.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تدعم الحكومات قوة اقتصاداتها وتوفير مناخ للأعمال يتمتع بسلامة السياسات وفعالية الحوكمة وانخفاض البيروقراطية حتى يمكن جذب الاستثمارات. ومن الممكن أن تؤدي الشراكات مع المجتمع الدولي والقطاع الخاص إلى تعبئة الإيرادات اللازمة لمشروعات البنية التحتية.

نظرة إلى المستقبل

مع شروع إفريقيا في اتباع مسار التكامل التجاري، باتت القارة مهيأة لإطلاق العنان لإمكاناتها الاقتصادية الهائلة. فمن شأن التنفيذ الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مقترنا بتطوير البنية التحتية، والاستثمار في رأس المال البشري، والجهود الرامية إلى سد الفجوة الرقمية أن يرسل إشارة بالوصول إلى نقطة تحول على طريق التكامل التجاري في إفريقيا. غير أن تحقيق المزايا الكاملة يتطلب تضافر جهود الحكومات الإفريقية والأطراف المعنية في القطاع الخاص والشركاء الدوليين بهدف التصدي لفجوات البنية التحتية، والتغلب على العقبات التنظيمية، ودعم بيئة الأعمال التي تمتلك مقومات البقاء. وبالسياسات السليمة والالتزام الجماعي، سيكون بوسع إفريقيا الاستفادة من التكامل التجاري لدفع عملية التنمية المستدامة وخلق مستقبل زاهر لمواطنيها.

وبينما تتأهب القارة لتصبح مركزا نشطا للتجارة، فإن المكاسب ستمتد لأبعد من حدود القارة، مما يعود بالنفع على التجارة العالمية وينعش الاقتصادات حول العالم. فالرحلة التي بدأتها إفريقيا نحو التكامل التجاري ليست مجرد فرصة للنمو الاقتصادي، بل هي أيضا شاهد على عزم القارة على رسم مسارها الخاص نحو الرخاء وشمول الجميع. التمويل والتنمية

مقهى الاقتصاد

اعتناق الذكاء الاصطناعي

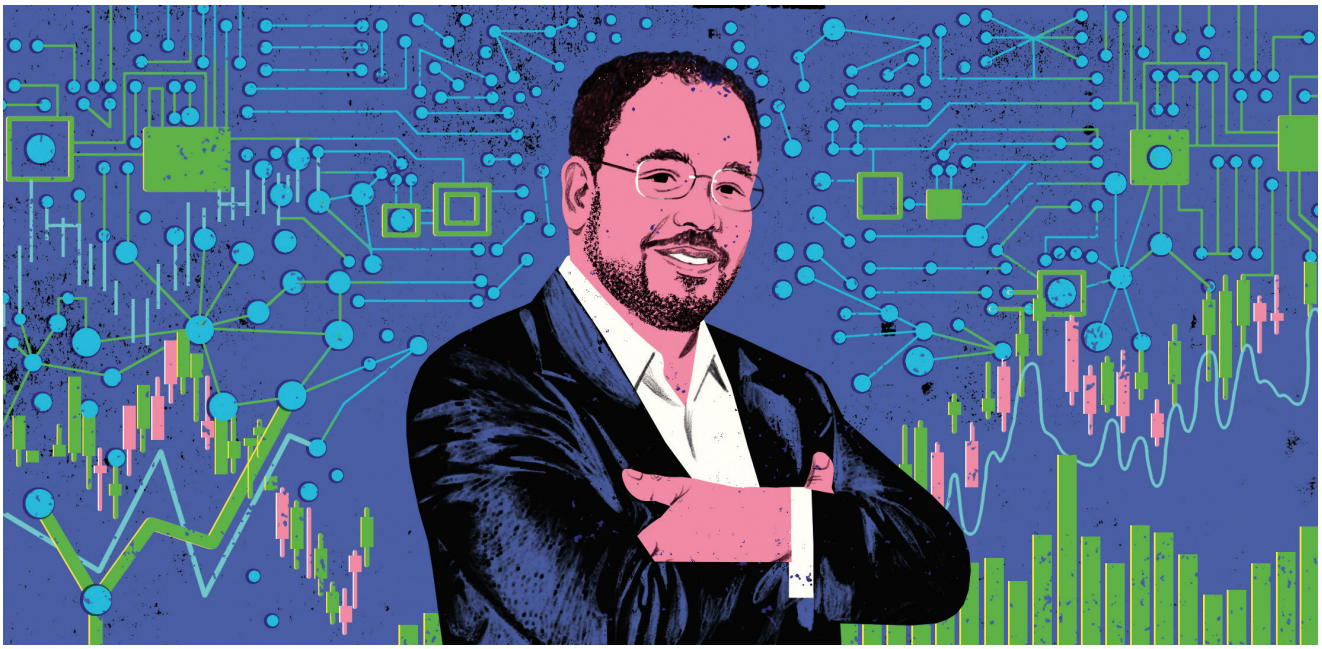

يرى **جوشوا غانس** جوشوا غانس أن تقييم قوة ومخاطر الذكاء الاصطناعي يتطلب وضعه في أيدي الناس

في حديث مع مارجوري إنريكيث من مجلة التمويل والتنمية، يقوم جوشوا غانس، المؤلف المشارك لكتاب *Power and Prediction: The Disruptive Economics of Artificial Intelligence*، بتقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد، ودحض المخاوف المبالغ فيها بشأن التكنولوجيا الجديدة، وشرح التحدي المتمثل في تحديد جهة فرض قواعد السلوك الأخلاقي. وهو يناقش أيضا لماذا ينبغي أن يكون الذكاء الاصطناعي متاحا من خلال الوسائل التنافسية وأن يتم تداوله على نطاق واسع.

التمويل والتنمية: أجرى الاقتصاديون لسنوات دراسات موسعة عن تأثيرات الأتمتة، مثل إنتاج خط التجميع، على الوظائف والاقتصاد. كيف تختلف هذه الموجة الأخيرة من الذكاء الاصطناعي عن الأشكال السابقة من الأتمتة؟

جوشوا غانس: ركزت الموجات السابقة من الأتمتة غالبا على المهام الجسدية، بينما يتيح الذكاء الاصطناعي غالبا إمكانية أتمتة المهام المعرفية. لكن حتى هذا التمييز يمكن أن يكون مضللا. فالأتمتة السابقة في شكل آلات تؤدي مهامَ جسدية دائما ما كانت أتمتة شيء يمكن أن يفعله الإنسان لا يتضمن تفاعلات جسدية فحسب، بل يتضمن أيضا تعبيرا إدراكيا عن النوايا والتطبيق. ومع ثورة تكنولوجيا المعلومات، تمثل العديد من المهام – وهي المهام الحسابية – في أتمتة العمليات الإدراكية.

ويكمن الاختلاف الرئيسي في قدرة الآلة على التفاعل في بيئات متغيرة وغير موحدة. وبالتالي، في حين أنه من الممكن صنع آلة يمكنها التقاط شيء محدد في موقع محدد ونقله إلى موقع آخر، فإن الذكاء الاصطناعي يبشر بالتقاط ونقل شيء بشكل عشوائي غير موجود في موقع معين. وهذا يتطلب إحساسا بالبيئة. لذلك، إذا كانت هناك خاصية للذكاء الاصطناعي بجانب الخواص الأخرى، فهي القدرة على أتمتة المهام في سياقات أكثر تباينا.

الرسم التوضيحي: *Sonia Pulido*

التمويل والتنمية: بالنظر إلى السنوات الخمس القادمة، ما أهم الطرق التي تتوقع أن يؤثر بها الذكاء الاصطناعي على الإنتاجية والتوظيف وعدم المساواة في توزيع الدخل؟

جوشوا غانس: تشير الأدلة حتى الآن إلى أنه حيثما تم استخدام الذكاء الاصطناعي في المهام التي تؤدَّى في مكان العمل، فقد انطوى ذلك غالبا على أدوات تسمح للأشخاص الأقل مهارة وخبرة بأن يقدموا أداءً على مستوى أولئك الأكثر مهارة وخبرة. فعلى سبيل المثال، نجد أن أدوات التنبؤ بالطلب التي تشير إلى الأماكن التي يحتمل أن تتاح فيها تعريفات ركوب أعلى في وقت معين في طوكيو تسمح لسائقي سيارات الأجرة الأقل خبرة بإهدار وقت أقل في البحث عن ركاب، في حين أن هذه الأدوات لم يكن لها أي تأثير يُذكر في تحسين إنتاجية السائقين ذوي الخبرة.

وباستقراء هذه المعلومات، من المتوقع تخفيض علاوات المهارة في بعض المهن، وإتاحة فرص العمل لمجموعة أكبر من الناس. وسيؤدي ذلك غالبا إلى زيادة الإنتاجية، وزيادة معدل التوظيف، والحد من عدم المساواة في توزيع الدخل – على الأقل في بعض نطاقات توزيع الدخل. وتزداد صعوبة التنبؤ بعد السنوات الخمس القادمة.

التمويل والتنمية: ما أهم الجوانب التي ترى أنه تتم المبالغة فيها أو التغاضي عنها في المناقشات الجارية حول تأثير الذكاء الاصطناعي؟

جوشوا غانس: ليتني أستطيع الإجابة في ظل التغيرات الراهنة شديدة السرعة!

لكن إلى جانب هذه النهضة، كان هناك قدر غير عادي من القلق والانزعاج بشأن العواقب السلبية التي قد تنجم عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي. وهذا ما يعد، إلى حد ما، مقياسا لنجاحه. فنماذج اللغات الكبيرة، مثل ChatGPT أو Bard، قادرة على القيام بمهام الكتابة بشكل أسرع وأفضل من الأشخاص. كذلك فإن الفن التوليدي يمكنه إنتاج صور ربما استغرقت أياما أو فترة أطول باستخدام الأدوات الموجودة. وكانت الدفعة التي تلقتها مهام الترميز هائلة. ونتيجة لكل هذا النجاح، يستنتج البعض بل يرى أن الأشخاص سيتم استبدالهم في هذه المهام – وسيحدث كل ذلك بسرعة مبالغ فيها.

والسؤال الذي نطرحه على أنفسنا الآن هو هل كان من الأفضل لو لم يتم اختراع أي من هذه الأشياء أو، على الأقل، لو تم إبطاء اعتمادها حتى يتاح لنا الوقت لتقييم العواقب. يمكن أن يدفعنا التحوط إلى ذلك، ولكن علينا الموازنة بين التحوط وخسائر الإنتاجية الناجمة عن بطء الاعتماد. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا معرفة تلك العواقب السلبية دون وضع تلك الأشياء في أيدي الناس.

لذلك، أعتقد، بشكل عام، أن القلق مبالغ فيه لأنه قائم على تكهنات غامضة وليس أدلة واضحة أو حتى أقل وضوحا. ويقارَن ذلك بما تشهده الإنتاجية من تحسن حقيقي وملحوظ للغاية. لذلك فإن "ترك الأمور على أعنتها" ربما يكون هو السياسة الصحيحة في اللحظة الراهنة.

ومع ذلك، إذا كانت إحدى فوائد تلك السياسة هي معرفة ما يمكن أن ينجم من عواقب سلبية، فحري بنا مراقبة تلك العواقب، وتحديد أسبابها، والنظر في تجربة تدخلات السياسات التي يمكن أن تخفف منها. ورغم ما للسرعة من مزايا، فإنها تعني أيضا أنه يتعين علينا العمل بكثافة أكبر لضمان أفضل النتائج.

التمويل والتنمية: ما انعكاسات الذكاء الاصطناعي على المنظمات، مثل صندوق النقد الدولي، التي تهدف إلى تسهيل النمو والازدهار في البلدان؟ وما الطرق التي يساعد بها الذكاء الاصطناعي هذه المنظمات في تحقيق أهدافها ودعم البلدان في تقدمها الاقتصادي؟

جوشوا غانس: تسري هنا القواعد المعتادة. فالذكاء الاصطناعي يجب أن يقدَّم بشكل تنافسي قدر الإمكان وأن يتاح على أوسع نطاق ممكن (من خلال التجارة) بحيث يمكن استخدامه في أي مكان يمكنه فيه زيادة الإنتاجية في العالم. وبعبارة أخرى، ستكون مهمته هي نفس مهمة البرامج التي تشجع تكنولوجيا المعلومات وإتاحة خدمات الإنترنت.

التمويل والتنمية: بالنظر إلى الطبيعة المعقدة للذكاء الاصطناعي واعتباراته الأخلاقية، ما الكيانات أو الأطراف المعنية الأكثر ملاءمة لتولي مسؤولية تنظيم الذكاء الاصطناعي وتقديم إرشادات بشأن الجوانب الأخلاقية؟

جوشوا غانس: هذا سؤال صعب للغاية. فلو كانت القضايا الأخلاقية واضحة، لأمكننا تحديد مؤسسة قائمة، سواء تشريعية أو قانونية، يكون لها السلطة المطلقة على هذه الأمور. ومع ذلك، فإن القضايا الأخلاقية بعيدة كل البعد عن الوضوح. وحتى قضايا التمييز التي قد تنشأ تتسم بالتعقيد. وأظن أن إعادة برمجة الذكاء الاصطناعي ليكون أقل تمييزا من الناس ستكون مهمة أسهل. لكن الذكاء الاصطناعي يتطلب، أكثر من أي وقت مضى، إرشادات قوية على مستوى السياسات لإحداث التغييرات اللازمة. التمويل والتنمية

"القضايا الأخلاقية بعيدة كل البعد عن الوضوح. وحتى قضايا التمييز التي قد تنشأ تتسم بالتعقيد."

جوشوا غانس هو أستاذ الإدارة الاستراتيجية وحاصل على كرسي جيفري سكول للابتكار التقني وريادة الأعمال في كلية روتمان للإدارة بجامعة تورنتو

استعراض الكتب

نظرة شاملة على عدم المساواة

فيفيك أرورا

يستند كتاب أنغوس ديتون الجديد إلى كتاباته التي وجهها إلى جمهور عام على مدار سنوات، ويركز على فكرة عدم المساواة في أمريكا. يقول ديتون: "بالمراقبة المستمرة لعدم المساواة، فإنني أكتب عن الرعاية الصحية، وأنظمة معاشات التقاعد، وأسواق الأسهم، والفقر داخل البلاد وخارجها". وهو يطرح وجهة نظره بوصفه خبير اقتصاد مهاجرا نشأ في ظل تقاليد علم الاقتصاد في كامبردج (إنجلترا) قبل الانتقال إلى الولايات المتحدة في ثمانينات القرن الماضي وحصوله على جائزة نوبل في عام ٢٠١٥، من بين جوائز أخرى.

إن شُغل ديتون الشاغل هو تزايد عدم المساواة في الدخول، ووجود فجوة كبيرة بين "النُخَب" وعامة الناس، وتدهور النتائج الاجتماعية بين أولئك الذين يتخلفون عن الركب بسبب العولمة والسياسة والتقدم التكنولوجي – بما في ذلك ارتفاع معدلات الوفاة بين العمال الأقل تعليما، التي وصفتها آن كيس وديتون في كتاب سابق بأنها "وفيات اليأس". وهو يرى في الاهتمام غير الكافي بتغير المناخ شكلا من أشكال عدم المساواة لأنه يتجاهل رفاهية الأجيال القادمة.

ويذهب ديتون إلى أنه ينبغي لمهنة الاقتصاد أن توسع المنظور الذي ترى من خلاله الرفاهية، على النحو الذي قصده آدم سميث، إلى ما هو أبعد من الدخل والثروة ليشمل نواحي مهمة من الرخاء الإنساني، مثل العمل المجدي، والأسرة، والمجتمع. وينبغي لخبراء الاقتصاد تحقيق التوازن بين الميل إلى التركيز على الكفاءة ومزيد من الانتباه إلى المساواة، كما ينبغي لهم إيلاء مزيد من الاهتمام لقدرة الحكومة على المساعدة في التصدي لعدم المساواة.

وفيما يتعلق بالدور المناسب للسياسة العامة، يؤكد المؤلف أهمية الفكرة التي طرحها كينيث أرو أن الأسواق يجب أن تكون تنافسية – وليست "حرة" فحسب – لتحقيق نتائج مقبولة اجتماعيا. ففي غياب المنافسة، لنقل بسبب ما تحُدثه الاحتكارات أو احتكارات الشراء من زيادة في الأسعار أو تخفيض في الأجور بشكل مصطنع، يمكن لنتائج السوق أن تؤتي ثمارا تصب باستمرار في مصلحة شرائح معينة من السكان.

ويذكر ديتون أن التكيف مع الصدمات يُعد في الواقع أصعب مما يفترضه الحوار بشأن السياسات في معظم الأحيان. وهو يلقي الضوء على عدم المساواة التعليمية والعرقية بوصفهما سمتين صارختين للمشهد الاجتماعي العام. فالأشخاص الذين يفقدون وظائفهم من جراء عوامل عالمية أو بفعل التكنولوجيا غالبا ما يكافحون من أجل العثور على عمل بسبب شرط الحصول على درجات جامعية والتكلفة الباهظة التي تمثل عائقا أمام السكن في المدن الكبرى. وفي الوقت نفسه، تُعد شبكة الأمان الاجتماعي متهالكة، وهو ما يعني وجود صعوبات أكبر تواجه الأشخاص الفقراء وذوي مستويات التعليم الأقل نسبيا.

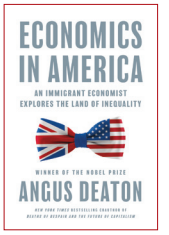

الاقتصاد في أمريكا:
خبير اقتصاد مهاجر يستكشف بلاد اللامساواة

أنغوس ديتون

Princeton University Press

Princeton, NJ, 2023, 280 pp., $24.95

وللتصدي لعدم المساواة، يحث ديتون صناع السياسات على ألا يقتصر تركيزهم على إعادة التوزيع فحسب – التي لها حدود مفاهيمية وعملية – وإنما على عوامل "التوزيع المسبق"، مثل التعليم والصحة، التي تؤثر على الكيفية التي تحدد بها الأسواق توزيع الدخل قبل الضرائب والتحويلات. ففي بعض الأحوال، يمكن لزيادة الحد الأدنى للأجور تعزيز رفاهة العمال منخفضي الدخل بدون تقليل حجم التوظيف.

ويرى ديتون أنه توجد حاجة إلى تدخل الحكومة لتخفيض تكاليف الرعاية الصحية ومعدلات الفقر، ولضمان مزايا للتقاعد أكثر موثوقية. وفي سوق الرعاية الصحية، توجد عوامل مثل عدم اتساق المعلومات عن الأسعار والإجراءات المتبعة تعوق المنافسة. ويوضح الكاتب أن الإفراط في الاعتماد على قوى السوق في هذه الأحوال يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية وزيادة أسعارها وتدني جودتها مقارنة بالبلدان الغنية الأخرى.

ويفضل ديتون التمويل العمومي عن التمويل الفردي وتوفير معاشات تقاعد بسبب ارتفاع مخاطر السوق، فمعظم الأشخاص يفتقرون إلى الأموال الكافية لمواجهة المخاطر، أما أولئك الذين يجانبهم الصواب في حساب المخاطر أو يعانون من حظ عاثر فتكون الانعكاسات كارثية عليهم. وهو يؤكد أنه ينبغي للحكومات إيلاء اهتمام لمكافحة الفقر في الداخل – لأن عليها التزام خاص أمام مواطنيها الذين يدفعون الضرائب ويعملون ويخدمونها – والفقر في الخارج، على الرغم من أنه لا يرى في المساعدات حلا دائما.

وقد يرى البعض أن أوجه انتقادات الاقتصاد شاملة وأنها تغفل المرونة الفكرية والسياسية التي تطورت إبّان الأزمة المالية العالمية وفي أعقابها، بما في ذلك من جانب صندوق النقد الدولي عندما كان أوليفييه بلانشار مستشارا اقتصاديا للصندوق.

وبصفة عامة، يُعد الكتاب ثريا بالمعلومات بما يتضمنه من طائفة متنوعة من الموضوعات، وجذّابا؛ نظرا لما يتمتع به ديتون من حجّة واضحة وخبرات ثرية، وممتعا؛ بفضل موهبته في الكتابة.

فيفيك أرورا هو نائب مدير مكتب التقييم المستقل في صندوق النقد الدولي.

حياة طويلة ومزدهرة

براكاش لونغاني

تخيل عاملا على وشك أن يحل روبوت محله يُقال له: "ابتهج، فإن أبناء أحفادك وأبناءهم وأحفادهم سيستفيدون من أوجه التقدم هذه في مجال التكنولوجيا. غير أن المؤسف أنك أنت وأبناءك وأبناء أبنائك سوف تمرون بأوقات عصيبة، ولكن لا تكن أنانيا غير مواكب للعصر وتعترض طريق الازدهار المستقبلي". هذا ما حدث بالفعل مع عمال النسيج في العقود الأولى من الثورة الصناعية، وفق ما ذكره دارون أسيموغلو وسايمون جونسون في كتاب القوة والتقدم. فقد قالا إن استخدام التكنولوجيا والآلات الجديدة "لم يؤد إلى زيادة دخول العمال لنحو مائة عام، بل على العكس، فقد طالت ساعات العمل وكانت ظروفه مروعة سواء داخل المصانع أو في المدن المزدحمة، وهذا ما فهمه عمال النسيج أنفسهم جيدا". وكان عمال مناجم الفحم، بما في ذلك الأطفال، يعملون حتى في ظروف أكثر سوءا.

ويرى أسيموغلو وجونسون أن ثورة المعلومات تمضي في مسار مشابه لما كان عليه الحال في العقود الأولى من الثورة الصناعية. فمنذ عام ١٩٨٠، قدمت لنا القوة المزدوجة الممثلة في العولمة والأتمتة مجموعة مذهلة من المنتجات الجديدة، التي أمكن تحقيقها جزئيا بفضل استحداث سلاسل الإمداد العالمية. وهاتان القوتان "ظلتا متآزرتين، ومدفوعتين بالرغبة الملحة نفسها في خفض تكاليف الإنتاج وتهميش العمال". ونتيجة لذلك، لم يتم إشراك العمال – لا سيما العمال منخفضي المهارة في الاقتصادات المتقدمة – في الازدهار، مما أدى إلى ظهور مجتمعات مكونة من شريحتين. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، "نادرا ما زادت الأجور الحقيقية لمعظم العمال" منذ عام ١٩٨٠. والحقيقة أن ما لا يزيد عن نصف الأطفال الأمريكيين الذين ولدوا في عام ١٩٨٤ كسبوا أكثر مما كسب آباؤهم، مقارنة بنسبة ٩٠٪ من الأطفال الذين ولدوا في عام ١٩٤٠. وقد لا تكون ظروف العمل يرثى لها كما كان الحال إبَّان الثورة الصناعية، إلا أن الافتقار إلى الفرص قد دفع الكثيرين إلى ما أطلقت عليه آن كيس وأنغوس ديتون "وفيات اليأس". ففي عدد كبير من البلدان، انخفضت حصة العمالة من الدخل القومي، مع زيادة مقابلة في حصة رأس المال.

ومن المبشر أن التاريخ يورد أيضا أمثلة على المكاسب التي تحققت من أوجه التقدم التكنولوجي التي تم تشاركها على نطاق أوسع، وهي ظاهرة أطلق عليها المؤلفان اسم "المحاكاة في الإنتاجية." ويحدث هذا الأمر عندما تزيد التكنولوجيا، مصادفة أو اختيارا، إنتاجية العمال بدلا من تسريحهم، مما يتيح قدرا كبيرا من فرص العمل الجديدة. وهذه الظاهرة لا تتطلب أن يجد العمال سبلا لانتزاع نصيبهم من الازدهار الجديد. فبعد بداية ضعيفة، مضت الثورة الصناعية في نهاية المطاف في هذا الاتجاه. وتحققت هذه النتيجة مع انتشار الوعي بأنه "باسم التقدم، تم إفقار جزء كبير من السكان" ومع تنظيم العمال أنفسهم للمطالبة بأجور أعلى وظروف معيشية أفضل. ونتيجة لذلك، زادت الأجور في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، في الفترة من عام ١٨٤٠ إلى ١٩٠٠ بأكثر من ١٢٠٪، متجاوزة نسبة النمو في الإنتاجية التي بلغت ٩٠٪.

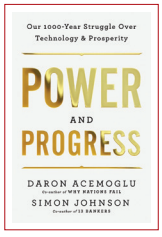

القوة والتقدم
كفاحنا لألف عام من أجل التكنولوجيا والازدهار

دارون أسيموغلو وسايمون جونسون

PublicAffairs

New York, NY, 2023, 560 pp., $32.00

وكانت العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية أيضا عصرا للازدهار المشترك. فلم تكن التكنولوجيا الجديدة التي اعتُمدت في تلك الفترة موجهة في الغالب نحو توفير الأموال عن طريق الأتمتة، كما أوجدت "الكثير من المهام والمنتجات والفرص الجديدة". وقد نظم العمال أنفسهم في اتحادات عمال للكفاح من أجل الحصول على نصيبهم العادل من المكاسب. ونتيجة لذلك، زاد نصيب العمالة من الدخل القومي على مدار تلك الفترة، في إشارة إلى أن التكنولوجيا كانت في صالح العمال وأن أصحاب العمل كانوا يتشاركون معهم المكاسب.

والسؤال هو: هل ستحقق العقود المقبلة ازدهارا مشتركا أم ستشهد خطوة إضافية في اتجاه مجتمعات مكونة من شريحتين؟ يخلص أسيموغلو وجونسون إلى أن "الوقت قد تأخر، ولكن ربما لم يفت الأوان بعد" لتغيير المسار. ويورد الفصل الأخير القائمة الإلزامية بالخطوات المطلوبة – أكثر من اثنتي عشرة خطوة في المجمل – التي يمكن للمجتمعات اتخاذها لتحقيق هذا الأمر، وهي تتراوح من "تقسيم التكنولوجيا الكبيرة" إلى "إصلاح الأوساط الأكاديمية." وتتمثل الخطوة الأكثر تأثيرا بالنظر إلى الأدلة التاريخية التي ساقها المؤلفان في "تنظيم العمال"، أي ما إذا كان العمال سيتمكنون من تنظيم أنفسهم من أجل تحسين الأجور وظروف العمل – وما إذا كان سيسمح لهم بذلك. والأدلة غير واضحة حتى الآن؛ فقد زاد تكوين اتحادات العمال في عدد كبير من الاقتصادات، إلا أن هذه الجهود قوبلت بمعارضة من الشركات، ومُني الكثير من محاولات تكوين اتحادات بالفشل. ومن المحتمل أن أسيموغلو وجونسون كانا ليقولا: "يا عمال العالم، اتحدوا!" لولا أن هذا الشعار قد استُخدم من قبل بالفعل. التمويل والتنمية

> "ثورة المعلومات تمضي في مسار مشابه لما كان عليه الحال في العقود الأولى من الثورة الصناعية."

براكاش لونغاني هو مدير برنامج الماجستير في الاقتصاد التطبيقي بجامعة جونز هوبكنز.

الوصول إلى الكوكب الأحمر

أناليسا بالا

الإمارات العربية المتحدة تكرِّم صاحب الرؤية وراء برنامج البلاد الطموح لارتياد الفضاء

الإصدار الثالث لعملة الإمارات العربية المتحدة من فئة ١٠٠٠ درهم

في عام ٢٠٢٠، بعد عدة أشهر من بدء جائحة كوفيد-١٩، أطلقت وكالة الإمارات للفضاء مهمتها الأولى إلى كوكب المريخ – وهو إنجاز صُوِّر على الإصدار الثالث للورقة النقدية من فئة ١٠٠٠ درهم إماراتي. وهذه المركبة الفضائية، التي أُطلِق عليها اسم "مسبار الأمل"، هي الأولى من نوعها التي تنطلق من بلد عربي للوصول إلى الكوكب الأحمر، وهي حاليا في مدارها في مهمة تستغرق سنة مريخية – ما يعادل ٦٨٧ يوما على كوكب الأرض – وتزود العلماء بصورة كاملة عن مناخ كوكب المريخ.

وبهذا الإنجاز، تصبح الإمارات البلد الخامس الذي يصل إلى المريخ، والثاني في العالم (بعد الهند) الذي ينجح في إطلاق مسبار إلى مداره من المحاولة الأولى، وذلك بعد ست سنوات فقط من إنشاء وكالة الفضاء. وشرح عمران شرف، مدير مشروع مهمة المريخ، دوافع بلاده في عرض قدمه في مؤتمر تيد إكس في عام ٢٠١٩. وقال: "إن عصر النفط لن ينتهي لأن النفط سينضب، ولكنه سينتهي بسبب التقدم... فهذا أمر يتعلق بالبقاء".

ويتمثل هدف الإمارات، في نهاية المطاف، في أن تصبح أول بلد يبني مستوطنة بشرية مستدامة على الكوكب الأحمر في غضون السنوات المائة المقبلة – وهي رؤية مستلهمة من الأب المؤسس للإمارات، الشيخ الراحل زايد بن سلطان آل نهيان. فلقد كان لدى الشيخ زايد طموحات في جعل البلاد مركزا لبحوث الفضاء وابتكاراته ووجه استثمارات هائلة إلى مجالات العلوم. وخلال سبعينات القرن الماضي، التقى رواد فضاء ممن شاركوا في العديد من مهام أبوللو، حتى أن الرئيس الأمريكي آنذاك ريتشارد نيكسون أهداه قطعة من صخور القمر.

وتكريما لهذه الجهود، يصور آخر إصدار من العملة الورقية فئة ١٠٠٠ درهم الشيخ زايد وهو ينظر إلى مجسم لمكوك فضاء "الأمل"، وصورة لرائد فضاء كعلامة أمنية تظهر على رقائق الأمان في وجهي الورقة النقدية. وحصلت هذه الورقة النقدية على جائزة "أفضل إصدار لورقة نقدية جديدة" في مؤتمر الطباعة عالية الأمان لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا بفضل تصميمها وخصائصها الأمنية المتطورة. ودخلت العملة الجديدة حيز التداول في ديسمبر ٢٠٢٢، أي في الشهر نفسه الذي عادت فيه الإمارات لصنع التاريخ بإطلاق أول مستكشف عربي للقمر في العالم.

ويبعث نجاح برنامج الفضاء رسالة إلى شباب المنطقة – وهو هدف تبناه الشيخ زايد، الذي أراد أن يترسخ حبه للعلم في أذهان الشباب الصاعد. والحقيقة أن نحو ٩٠٪ من فريق العمل الإماراتي في مهمة المريخ تحت سن الخامسة والثلاثين، وثلثهم من النساء. وقال شرف: "إذا كانت الإمارات قادرة على الوصول إلى المريخ في أقل من خمسين عاما، فإنه يمكنكم أنتم [الشباب] فعل ما هو أكثر من ذلك بكثير". التمويل والتنمية

أناليسا بالا من فريق عمل مجلة التمويل والتنمية

الصورة: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

IMF eLIBRARY elibrary.IMF.org

AREAER Online

The Comprehensive Tool For Exchange Arrangements & Restrictions

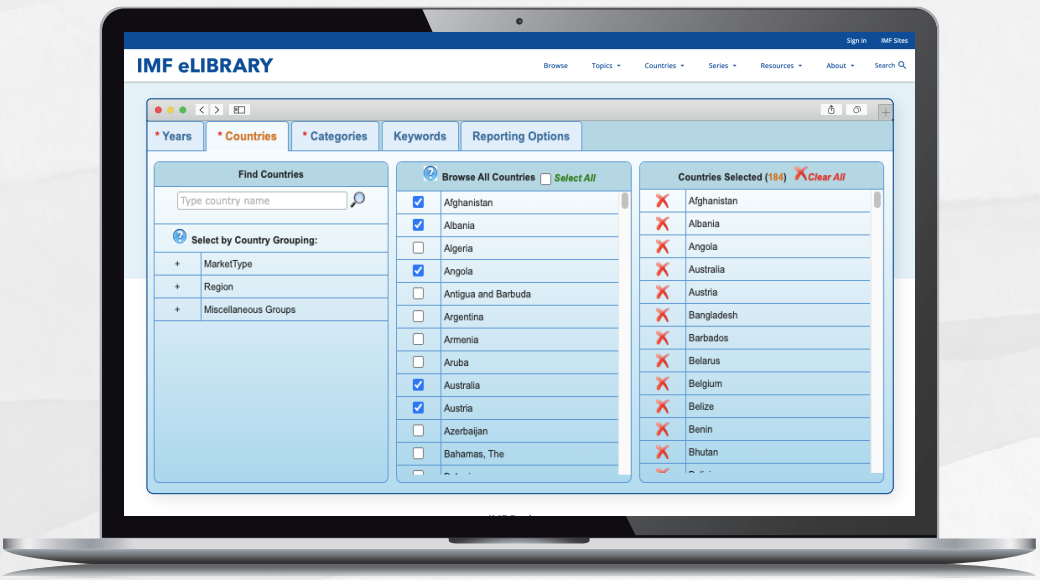

DATABASE BENEFITS

EXCHANGE RATES CLASSIFICATION

Leverage database that includes officially announced and de facto exchange rate arrangements of IMF member countries.

RULES AND RESTRICTIONS

Review requirements and limitations tied to current international payments/receipts and transfer activities.

CAPITAL CONTROLS

Description of regulations influencing both inward (by nonresidents) and outward (by residents) capital flows.

CUSTOM QUERIES

Analyze cross-country data across various categories of information dating back to 1999.

PUBLICATIONS

Global economics at your fingertips
IMF.org/pubs

مطبوعات صندوق النقد الدولي

معك أينما كنت

مطبوعات مهمة

يمكنك تحميل المطبوعات التالية عن طريق المسح الضوئي لرمز الاستجابة السريعة (QR):

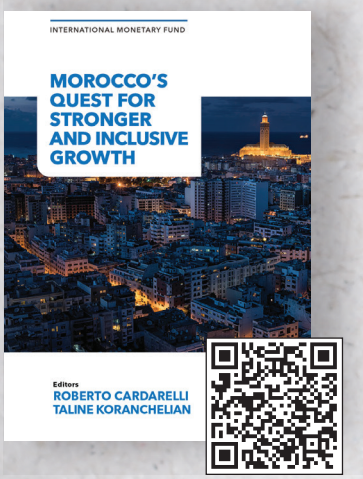

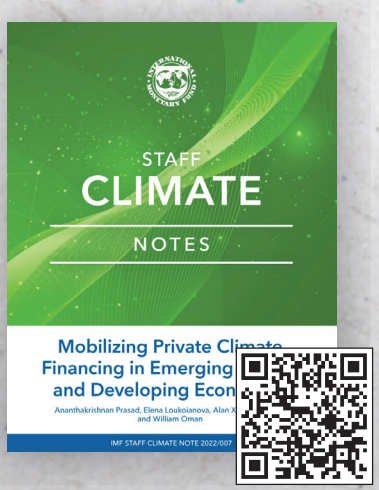

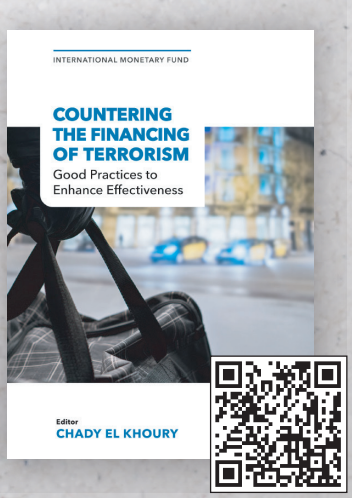

مطبوعات الصندوق

الاقتصاد العالمي بين يديك

IMF.org/pubs